جامعـــــــة 08 مـــــــاي 1945- قالمـــــــة-

كليـــة الحقـــوق والعلـــوم السيـــاسيـــة

قســـم العلـــوم السيـــاسيـــة

الأمن الإنساني وإشكالية التداخل والتنافـــر مع الأمن القومي

مذكـــرة مكملة لنيل شهادة ماستـــر نظام جديد (LMD) في العلـــوم السياسيـــة

تخصـــــص: عـــلاقـــات دوليـــة ودراســـات أمنيـــة

إعـــداد الطـــالبة:

- علي حـــــدة

إشـــراف الأستـــاذ:

- د. منصـــر جمـــــال

أعضـــاء لجنـــة المنـــاقشـــة

الاســـــم واللقـــــب	الدرجـــة العلميـــة	الجامعـــة الأصليـــة	الصفـــــة
النـــور	أستاذ التعليـــم العـــالي	عنابـــة	رئيســـــــا
ـــــال	أستـــاذ محاضـــر	عنابـــة	مشرفا ومقررا
صـــورية	أستـــاذ محاضـــر	عنابـــة	عضوا مناقشا

السنـــة الجامعيـــة: 2012 – 2013

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الله لا إله إلا هو الحي القيوم لا تأخذه سنة ولا نوم له ما في السموات وما في الأرض من الذي يشفع عنده إلا بإذنه يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء وسع كرسيه السموات والأرض ولا يؤوده حفظهما وهو العلي العظيم﴾

آية الكرسي(255)

إهـــداء

هبتـان من الـرحمـان ،

أشكـر الله على منحهـمـا إلى لكونهـمـا قـدمـا لي

من الجـميل والمعـروف مـا وجب معه مكـافـأتهـمـا

بـالمثل إلى والـدي الكـريـمين أمـد الله في عـمـرهـمـا ،

ومتعهـمـا بصحتهـم ، وجعل الله مـا قـدمـا لي في ميـزان حسنـاتهـمـا ، وجعلني الله عـمـلا صـالحـا ينـالان به رضوان الله ، حبـالهـمـا وبـربهـمـا .

إلى من كـانوا لي سنـدا وعونـا منـذ أن استقبلتني الـدنيـا ، إلى إخوتي أبقـاهـم الله شـمـوعـا ضـاوية وأيـدي موحـدة وإخوة كـرام .

إلى الأستـاذ الكـريـم حميـداني سليـم ، وكل الأسـاتـذة الأفـاضل

إلى كل صـديقـاتي وكل دفعـة العلوم السيـاسيـة سنـة ثـانيـة مـاسـتر في 2012-2013 .

إلى الجـزائـر وفلسطـين الحبيبـة ، إلى كل مسلـم غيور على دينـه .

أهـدي لكـم ثمـرة عـملي هـذا .

كلمة شكر وتقدير

الحمد لله الذي من علينا بعونه وتوفيقه

حتى يتم هذا العمل الذي لم يكن ليرى النور

لولا توفيقه سبحانه وتعالى .

ونتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ الكريم "منصر جمال" على

حسن معاملته وتجاوبه وإرشاداته ومدى تحمله الإشراف على

هذه الدراسة حتى نهايتها فجزاه الله خيرا على ذلك .

كما لا يفوتنا أن نشكر الأساتذة الكرام الذين ساهموا

في إعانتنا على إنجاز هذا العمل .

وكل من ساعدنا في إعداد هذه الدراسة

من قريب أو من بعيد

حتى ولو بكلمة طيبة .

wendyorka

الخطـــة.

مقـــدمـــة.

الفصل الأول: الأمـــن في التصـــورات الإبستمـــولوجية مقاربة معـــرفيـــة.

المبحث الأول: مفهـــوم الأمـــن.

المطلب الأول: تعريف مفهوم الأمن.

المطلب الثاني: تطـــور مفهـــوم الأمـــن.

المطلب الثالث: مستـــويـــات الأمـــن وأبعـــاده.

المبحث الثاني: مفهـــوم الأمـــن الإنســـانـــي.

المطلب الأول: تعـــريف مفهـــوم الأمـــن الإنســـانـــي.

المطلب الثاني: عوامل بروز الأمن الإنساني.

المطلب الثالث: الأمـــن الإنساني في السياق الرسمي.

الفصل الثاني: الأمن القومي والإنساني: دراسة في المنظارات، المهددات والوسائل.

المبحث الأول: التصـــور المنظاراتـــي للأمـــن القـــومـــي والإنســـاني.

المطلب الأول: التصـــور الـــواقعـــي للأمـــن القـــومـــي.

المطلب الثانـــي: المنظـــور الليبـــرالـــي وتصـــوره للأمـــن.

المطلب الثالـــث: الأمـــن ضمـــن المقـــاربتين البنـــائيـــة والنقـــديـــة.

المبحث الثـــاني: مهـــــددات الأمـــن القـــومـــي والإنســـانـــي.

المطلب الأول: مفـــارقة الأمـــن القومـــي والإنسانـــي في مسألـــة المهددات.

المطلب الثانـــي: المهـــددات المشتـــركـــة للأمـــن القـــومي والإنســـاني.

المبحث الثالث: وسائل تحقيق الأمن القومي والإنساني.

المطلب الأول: وسائل تحقيق الأمن: القوة الصلبة.

المطلب الثاني: وسائل تحقيق الأمن بمفهوم القوة الناعمة.

الفصل الثالث: الأمن القومي والإنساني بين الدائرتين المحلية والدولية.

المبحث الأول: الأمن القومي والإنساني دراسة بمقاربة قانونية وبيئوية.

المطلب الأول: المقاربة القانونية والأمن القومي والإنساني.

المطلب الثاني: أهمية العامل البيئي في المسائل الأمنية.

المبحث الثاني: الأمن القومي والإنساني بين المستوى الخارجي والداخلي.

المطلب الأول: الأمن القومي والإنساني في ظل سياسات الأمن الجماعي والإقليمي.

المطلب الثاني: المجتمع كعامل تهديد واستقرار للأمن القومي والإنساني.

المبحث الثالث: القضايا الدولية المعاصرة وانعكاساتها على الأمن القومي والإنساني.

المطلب الأول: تفسير المقاربة الإقتصادية للأمن القومي والإنساني.

المطلب الثاني: العولمة وإنعكاساتها على الأمن القومي والإنساني.

المطلب الثالث: التنمية البشرية والقضايا الأمنية.

خاتمة.

قائمة المراجع.

مقـــدمـــة:

تتسم البيئة الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة بالتعقيد الشديد، نتيجة للتحولات والتغيرات في طبيعة النظام الدولي في هذه الفترة، إذ أن إنهيار الإتحاد السوفياتي وسقوط جدار برلين رمز الصراع بين المعسكرين أدى إلى تحولات عميقة سواء أكان ذلك على المستوى الهيكلي، وذلك بزوال نظام الثنائية القطبية، وبروز نظام أحادي القطب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى المستوى القيمي، وذلك بظهور قيم ومفاهيم جديدة، مسايرة للتغيير الحاصل على المستوى الهيكلي، وكان لهذا التغير تأثير مباشر على علم العلاقات الدولية عموما وحقل الدراسات الأمنية خصوصا، وقد اهتزت الأطر التحليلية، في حقل الدراسات الأمنية والتي كانت سائدة إبان الحرب الباردة، إذ كان التحليل لا يعدوا أن يكون في الميدانين العسكري والإستراتيجي، غير أن البيئة الدولية بعد فترة الحرب الباردة، أصبحت مغايرة تماما لما كانت عليه، أما المخاطر الأمنية فهي أكثر تعقيدا وشدة، وقد استمر التحليل العسكري والإستراتيجي لأغلب المسائل أو القضايا الدولية، لأزيد من ثلاث قرون، أي منذ معاهدة واستفاليا 1648م، حيث كان التهديد موجها للدولة وأمنها القومي، وجميع الدول تسعى جاهدة لتحقيق هذا الأخير.

واستمر هذا الوضع حتى فترة الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، بحيث إشتد الصراع والتنافس بين الدول من أجل تحقيق مصالحها القومية، وهو ما خلق قيام حربين عالميتين -الأولى والثانية- بين الدول، وخلفتا آثار سلبية وتهديدات لا متناهية ليس للدول فقط، بل وللأفراد، وحتى كما سمي بالأمن العالمي فيما بعد، كما برزت فواعل جديدة غير الدول لها أدوار فاعلة ومهمة في حقل العلاقات الدولية، ومنها على سبيل المثال: منظمة الأمم المتحدة (1945)، وكانت نهاية الحرب الباردة تقويضا لبعض الخصائص السيادية للدول، وتقليلا من قدراتها اللامحدودة.

وهذا ما انعكس على حقل الدراسات الأمنية، وعلى غرار بقية فروع العلوم الإجتماعية عرف هذا الحقل -الدراسات الأمنية- محاولات توسيع وتعميق التحليل والتفسير للعديد من الظواهر، وذلك من أجل إيجاد تفسير ملائم لظواهر أصبحت الأطر النظرية التي كانت سائدة، إبان الحرب الباردة عاجزة فهما وتفسيرا وتحليلا، فمع التطورات التي شهدها النظام الدولي تم إعادة النظر في كافة الإفتراضات الأساسية السائدة في فترة نهاية القرن العشرين، حيث أن التحليل في حقل الدراسات الأمنية، إنتقل من الطابع العسكري التقليدي إلى الطابع العسكري النووي ليصل إلى طابع مجتمعي -بشري، وهذا التحول

جاء نتيجة تشابك العديد من العوامل المساهمة في هذا الانتقال والتغير الحاصل في طبيعة الدراسات الأمنية، ونذكر بعضا من هذه العوامل: (طبيعة النظام من ثنائي القطب إلى أحادي القطب)، العولمة، الأحداث الكبرى في العلاقات الدوليةومنها على سبيل المثال: قيام الحربين العالميتين الأولى والثانية، أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، "الثورات العربية"، إنطلاقا من جانفي 2010، إلى غاية إنجاز الدراسة.

الإشكـــاليـــة:

يعتبر الأمن مطلب الجميع دولا أفرادا ومجتمعات، لذا فأهميته هي جوهر كل العلاقات الفردية والمجتمعة، وحتى الدولية ، وبتغير البيئة الدولية من وقت لآخر، فالأمن أيضا يتغير مفهومـا، وكـذا مصادر تهديده، ووسائل تحقيقه، وعلى ضوء ذلك نطرح الإشكالية التالي:

في ظل التغيرات المستمرة للبيئة الدولية، هل يمكن تحقيق الأمن القـومي بمعـزل عـن الأمـن الإنساني؟ أم يمكن تحقيقها معا؟

كما نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1 - ما هي أهم تصورات المقاربات النظرية للأمن القومي والإنساني؟

بالإجابة على: ما هو الأمن؟ وأمن من؟ ما هي المسألة الأمنية؟ وكيف يحقق الأمن؟

وللإشارة فهذه الأسئلة هي لبول وليامز، واعتمدناها من أجل الاستفادة منها في هذه الدراسة.

2 - ما هي أهم وسائل تحقيق الأمن القومي والإنساني؟

3 - ما العلاقة بين الأمن القومي والإنساني ومسألتي حقوق الإنسان والتدخل الدولي الإنساني؟

4 - ما هي أهم القضايا الدولية المعاصرة ذات التأثير المباشر والفعال على الأمن القومي والإنساني؟

الفـرضيـات:

1 -كلما تسارعت ديناميكية التغير في البيئة الدولية، كلما برزت تهديدات جديدة وأشد خطـورة علـى الأمن القومي والإنساني.

2 -كلما برزت تهديدات جديدة للأمن القومي والإنساني، كلما دعت الضرورة خلـق وسـائل جديـدة لتحقيق الأمن.

3 - إذا كان التدخل الدولي الإنساني، هو أداة لحماية السكان والأفراد داخل الدول فإن ذلك يعد هـدما لأحد الأركان الأساسية لقيام الدولة وهو السيادة.

4 - إذا كان انضواء دولة ما في مؤسسة عالمية والذي يعد تقييد لبعض سلوكياتها فإنه من جهة أخرى أداة فعالة للحفاظ على أمنيها القومي والإنساني.

5 - كلما قل الأمن الاقتصادي للدول كلما ضعفت سيادتها الوطنية وتراجع مستوى أمنها.

أهميـــــة الدراســـــة:

1 - تحاول هذه الدراسة فهم التحولات التي طرأت على حقل الدراسات الأمنية، وكيف كان الإنتقـــال من الأمن القومي أو الطابع العسكري إلى أمن الأفراد بطابعه المجتمعي –الإنساني، وكذلك معرفة أهم الإسهامات النظرية في حقل العلاقات الدولية، وكيف نظرت هاته الأخيرة للأمن، ومـــا أهـــم النتـــائج المتوصل إليها.

2 - محاولة إيجاد نقاط التداخل والتنافر بين الأمن القومي والإنساني، ومعرفة مدى إمكانيـــة تحقيـــق الأمن القومي بمعزل عن الأمن الإنساني، أو استحالة ذلك.

3 - معرفة الأبعاد الأمنية، ومدى ارتباط الظواهر الأمنية بميادين عدة وكيف للأمن أن يؤثر ويتـــأثر بهاته الأبعاد والتي من بينها الإقتصادية، السياسية، الإجتماعية، البيئية.

أسباب إختيـــــار الموضوع:

1 - ميول الدارس المعرفة للبحث في موضوعي الأمن القومي والإنساني لأهميته في حقل الدراســـات الأمنية بصفة خاصة والعلاقات الدولية عموما، كما يشكل هذا الموضوع إهتمام الكثير مـــن البـــاحثين وحتى المنظرين في علم السياسية.

2 - رغبة الدارس في الوقوف على أهمية العلاقة بين الأمن القومي والإنساني، ومعرفة أهم مهـــددات الأمن في التاريخ القديم وحتى المعاصر، وما أسباب تنامي هذه التهديدات، واستنتاج أين يكمن التداخل والتنافر بين المتغيرين (الأمن القومي والإنساني) والإستفادة في ذلك من مختلف أبعاد الأمن (البيئـــة، الاقتصاد، السياسة، المجتمع، الصحة...)، دون إغفال الجانب النظري، نظرا لأهميته في الموضوع.

3 -رغبة الدارس في إثراء الدراسات– الجامعية بموضوع يمس جانبا مهما في الأبحاث الأمنية، وذلك بالاستفادة من العلاقة المستنتجة في نهاية الدراسة للأمن القومي والإنساني.

المنـــــاهـــج والاقتـــرابـــــات:

وتستند هذه الدراسة على المنهجين التاليين:

1 - منهج التحليل التاريخي: وذلك بدراسة الأمن القومي والإنساني، والعودة إلى جذورهما التاريخية، وأهم محطات تطور المفهومين المعتمدان بشكل مركزي في الدراسة، فمن خلال تتبع المفهوم زمنيـــا وإنطلاقا من بداياته الأولى، إلى غاية تاريخ إنجاز الدراسة، يتطلب منا الإعتماد وبشكل مستمر علـــى منهج تحليل التاريخ، و قراءات بعض المؤرخين والمفكرين للمفهوم – الأمن–، حيث يفيـــدنا المـــنهج التاريخي دائما بالبحث عن خصائص هذا المفهوم –الأمن عموما ،القـــومي والإنســـاني خصوصـــا–، وأبعاده، إضافة إلى معرفة أسباب ظهور المفاهيم الجديدة كالأمن الإنساني.

2 - المنهج المقارن: توظف هذه الدراسة المنهج المقارن، والذي يمكننا من فهـــم مختلـــف المفـــاهيم الأمنية، ونخص بالذكر الأمن القومي والإنساني، والمقارنة بين المتغييرن – الأمن القومي والإنساني– واستنتاج مواضع التداخل، وكذلك التنافر بينهما، إذ تمت المقارنة بين المفهـــومين فـــي العديـــد مـــن النواحي، المنظورات، المهددات، الوسائل، قانونا، وبيئة، وتأثير بعـــض القضـــايا الدوليـــة عليهمـــا، وللإشارة أن الهدف من الدراسة ليس المقارنة، بل المنهج المقارن ثم اعتماده كوسيلة من أجل إستنتاج الإشكالية الرئيسية للدراسة.

كما اعتمدنا المقترب القانوني، والموظف من أجل فهم عملية التدخل الإنساني وذلك لحماية حقوق الإنسان، إضافة إلى مقترب الإقتصاد السياسي.

أدبيـــــات الـــدراســـة:

إنطلاقا من فكرة أن أغلب العلوم جاءت نتيجة تراكم المعرفة، فلا بد لكل موضوع مـــن بـــدايات أكاديمية، وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على الكثير من الدراسات، ويتعين على الدارس الرجـــوع إلـــى الأدبيات السابقة للاستفادة منها او الإعتماد عليها في دراسته:

1 - محمد رضا فودة، كتاب بعنوان: الإستراتيجية والأمن القومي، القاهرة، دار النشر للمكتب العربي للمعارف، 2003، حيث تم التركيز في هذه الدراسة على الأمن القومي، وامتداده التاريخي، ومصـــادر تهديد الدولة.

2 - خالد معمري، دراسة بعنوان :التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراســـة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر، وقد نوقشت بالسنة الجامعية 2007–2008.

وتناول فيه الباحث بالدراسة إطار نظري ومفاهيمي للأمن، وحوار المنظورات في الدراسة الأمنية في الفصل الثاني من الدراسة، وأخير تطرق في الفصل الثالث من دراسته إلى الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر، المرجعيات النظرية والمقاربات التطبيقية.

3 - واعتمدنا على كتاب، خديجة عرفة محمد أمين،تحت عنوان: الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، سنة النشر 2003.

وعرجت فيه على الأمن الإنساني: تاريخا، وعوامل بروزه وأغلب الرؤى الدولية لهذا المفهوم.

4 - حموم فريدة، دراسة بعنوان :الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية، سنة المناقشة 2004، تعرضت فيها الباحثة إلى مفهوم الأمن الإنساني، وأهم أبعاده الجهوية والعالمية، إضافة إلى علاقة الأمن الإنساني بالقانون الدولي وحقوق الإنسان.

5 - Pawl D. Williams: صاحب كتاب مقدمة في الدراسات الأمنية، تاريخ النشر 2008، وعالج فيه الكاتب مواضيع عدة لها ارتباط وثيق بحقل الدراسات الأمنية، وتناول أهم النظريات: الواقعية، الليبرالية، نظرية الألعاب، ودراسات السلام، النقدية، النسوية، اللأمن، السياسات النفسية الدولية، النزاعات العرقية، الأمن الإنساني والعالمي.

6 - Mofida Goucha: صاحبة كتاب ترويج الأمن الإنساني–الهياكل التربوية والمعيارية والأخلاقية في أمريكا اللاتينية والكاريبي–، سنة النشر 2005، وتطرقت فيه الباحثة لمفهوم الأمن الإنساني وكيف توسع المفهوم، وما هي أبعاد هذا الأخير، ووضعت في الأخير توصيات للمجتمع الدولي.

وللإشارة فطبيعة الموضوع لا تتيح لنا الفرصة لذكر كافة الدراسات المعتمدة، حيث تظهر خصوصية هذه الدراسة في كونها لا تعالج الموضوع من جانب إختلاف المفاهيم لوحدها، وعن النظري أيضا، وإنما تبحث في الأطر النظرية المختلفة التي تستند عليها هذه المفاهيم، وكذلك المجالات والأبعاد المرتبطة بها، سواء تعلق الأمر بالإقتصاد أو القانون، أو البيئة، أو غيرها من الأبعاد.

الفصـــل الأول:

الأمـــن في التصـــورات الإبستمـــولـــوجيـــة مقـــاربـــة معـــرفيـــة

يعد الأمن موضوعا محوريا في علم العلاقات الدوليـــة، إذ أنـــه مطلـــب الجميـــع دولا، أفـــرادا ومجتمعات، كما أنه لازم التطور البشري منذ الأزل، وتعاظمت أهميته بتوالي الأحداث الكبـــرى فـــي العلاقات الدولية كالحربين العالميتين الأولى والثانية، وتلتهما الحرب الباردة، فأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وفي ظل هذه الديناميكية التاريخية يعد مفهوم الأمن، نقطة مركزية فـــي حيـــاة كـــل المجتمعات، وسنتطرق لدراسة هذا المفهوم –الأمن– بالتفصيل في مباحث هذا الفصل.

المبحث الأول: مفهـــوم الأمـــن.

تعرض الأمن للعديد من التعديلات والإضافات في بنائه المفاهيمي نتيجـة لطبيعتـه الديناميكيـة، وسنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف هذا المفهوم –الأمن– وكيفية تطوره عبر المراحل التاريخية.

المطلب الأول: تعـريـف مفهـوم الأمـن.

يتفق معظم الدارسين والأكاديميين على أن مفهوم الأمن هو مفهوم مثير للجدل[1]. إذ يعتبر مفهوم الأمن كغيره من مفاهيم العلاقات الدولية، من بين المفاهيم الخاضعة للتصورات الذهنية لما يمكـن أن يحتويه من أبعاد مختلفة[2].

وبالبحث في جذور مصطلح الأمن، فهو موجود منذ القدم، وفي الأصول اليونانية فقد أعرب عنه بمصطلح Asphaleia، الدال على الأمن واليقين والسلامة، والذي أشتق من Sphallo وهـو يعنـي التعثر والسقوط وارتكاب الأخطاء.

أما في الأصول اللاتينية، أشتق مصطلح الأمن من Securitas المتكونـة مـن "Sine" وفكـرة "Cura"، والأولى تحمل معنى غير والثانية تحمل فكرة السلامة، والمعنى بمجمله يعني غياب السلامة والأمن[3].

والمعنى اللغوي لمفهوم الأمن في اللغة العربية فهو مشتق من (أمن–أمنا–وأمنا–وأمانـا–وأمنـة) اطمأن فهو(أمن وأمين وآمن)[4].

(أمنه–أمنا) وثق به وأركن إليه فهو (آمن)، فأن تكون آمنا كأن تكون سليما من الأذى[5].

فالأمن في اللغة هو عكس الخوف، وهو شعور الفرد بالاطمئنان والأمـان وانعـدام الإحسـاس بالخطر[6].

---

[1]- جون بيليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص 412.

[2]- بوحامد علي، "دور عامل التهديدات الأمنية في تطور العملية التكاملية دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، مذكرة ماجستيرغير منشورة، جامعة بسكرة،الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2008، ص12.

[3]- قسوم سليم، "الإتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر مناظرات العلاقات الدولية". مذكرة ماجستيرغير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2010، ص18.

[4]- فؤاد إفرام البستاني، **قاموس المنجد للطلاب**. الطبعة اللأولى، (لبنان: دار المشرق ش م م، 1999)، ص13.

[5]- مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، **قاموس المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص79.

[6]- محمد رضا فودة، **الإستراتيجية والأمن القومي**، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2003)، ص3.

كما وردت كلمة الأمن في مواضع كثيرة في القرآن الكريم، زادت عن الخمسين آيــة، وأبرزهــا قوله تعالى: "الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف " قريش الآية (04) وكذلك قوله تعالى: "أدخلوها بسلام آمنين" الحجر الآية (46).

أما المعنى الإصطلاحي للأمن فهو: الظرف الضروري لنمو الحياة الاجتماعية وازدهارها، وهــو الشرط الأساسي لنجاح أي وجه من أوجه النشاط البشري زراعيا أو صناعيا[1]، فهــو قيمــة إنســانية أساسية وشرط مسبق للتمكن من العيش بشكل محترم[2].

ويعرف غراهام إيفانز وجيفري نوينهام الأمن بأنه "مصطلح يشير إلى غيــاب مــا يتهــدد القــيم النادرة"، ويمكن من حيث المبدأ أن يكون الأمن مطلقا، أي أن الوضع الذي يكون بمعزل عن أي خطر يعادل الأمن التام. وعلى العكس من ذلك، ففي نظام ينطوي على خطر تام للعلاقات، نجد أنه يقــارب حالة الارتياب الشديد الشامل[3].

والملاحظ على هذا التعريف بأنه جعل القيم النادرة وحدها من يجب أن يؤمن؟ ،ولكن لم يحدد مــا هي القيم النادرة أهو أمن الدولة فقط، وإذا كان كذلك فهل من جانب واحد كأمن الحدود أو من جميــع الجوانب؟.

وقد عرفت دائرة المعارف البريطانية الأمن" بأنه حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية".

أما هنري كسنجر فقد عرفه بأنه "أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفــظ حقــه فــي البقاء"[4].

كما يعرف أرنولد ولفر Arnold Walfers الأمن "بأنه من وجهة النظر الموضوعية هــو عــدم وجود تهديد للقيم المكتسبة، أما من وجهة النظر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر"[5]، ويعتبر هذا التعريف من أهم التعاريف التي تحضى باتفاق أكثر الباحثين[6].

وسنتعرض في هذا المطلب أيضا إلى تعريف الأمن القومي، وللإشارة إلى أن تعريف كــل مــن دائرة المعارف البريطانية وتعريف هنري كيسنجر، فهي تصب في تعريف الأمن وحصره بأنه الأمــن

---

[1]- هايل عبد المولى طشطوش، **الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**، الطبعة لأولى، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012)، ص18.

[2]- مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، مرجع سابق، ص18.

[3]- غراهام إيفانز وجيفري نوينهام، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 1997)، ص 446.

[4]- هايل عبد المولى طشطوش، مرجع سابق، ص18.

[5]- جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص414.

[6]- فريال منايفي، "الترتيبات الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية في الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الأمن الجزائري"، مذكرة ماجستيرغير منشورة، جامعة بسكرة،الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2001، ص15.

القومي، فجميع دول العالم تجمع على أن أمنها القومي أكثر الأمور قداسة في حياتها إلى حد أنه يستدعي تهديد أمنها حالة من الحرب، و الأمن القومي "هو سيادة الأمة على أرضها وثرواتها وتوفير حالة من الاطمئنان لأفراد المجتمع ضد أي تهديد خارجي"[1].

وذهب باري بوزان إلى التمييز بين مفهوم الأمن في إطاره الكلي، والأمن القومي حيث يقول في ذلك:"الأمن هو العمل على التحرر من التهديد، أما الأمن القومي فهو قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية"[2].ونذهب في هذا الصدد لنموذج دورن للتمييز بين الأمن الإنساني والأمن الوطني، أنظر الملحق رقم (01).

لكن مفهوم الأمن القومي لم يعد يقتصر على حماية الدولة من التهديدات الخارجية فقط، بل تعدت إلى متغيرات أخرى، ومن ذلك ما ذهب إليه روبرت ماكنمارا Robert Mecnamara وزير الدفاع الأمريكي السابق وأحد المفكرين الإستراتيجيين البارزين في كتابه "جوهر الأمن".

"إن الأمن يعني التطور والتنمية، سواء منها الإقتصادية أو الإجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة، إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل"[3].

إذن فالأمن القومي بالمفهوم الحديث يتصف بالشمول، وهو ليس مسألة حدود وحسب، ولا قضية إقامة ترسانة قوية من السلاح، فهو يتخطى هاته المسائل المحدودة، وأصبح يمس أمورا أخرى ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية، فهو قضية مجتمعية Societel وتشمل الكيان الاجتماعي بكافة جوانبه وعلاقاته المختلفة[4].

وذهب هارتمان Hartman إلى تعريف الأمن القومي:"بأن يعني بالنسبة للدول صيانة ما يعرف بمصالحها الحيوية، ويستخدم بمعنى دفاعي في الحالات التي تستعد فيها للدفاع عن مصالحها ضد التدخل باستخدام القوة"[5].

---

[1]- مدحت أيوب، **الأمن القومي العربي في عالم متغير**، الطبعة الأولى، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2003)، ص73.

[2]- فريال منايفي، مرجع سابق، ص ص15 ،16.

[3]- نفس المرجع، ص ص 16،17.

[4]- ثامر كامل محمد الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات**، الطبعة الأولى، (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005)، ص67 .

[5]- نفس المرجع، ص67 .

ومما سبق يمكننا القول بأن الأمن مفهوم يتصف بخاصتين التغير (أي أن الأمن ظـــاهرة متغيـــرة تبعا لظروف الزمان والمكان، فهو ليس مفهوما جامدا، بل هو مفهوم ديناميكي يتطور بتطور الظروف ويرتبط ارتباطا وثيقا بالأوضاع والمعطيات والعوامل المحلية والإقليمية والدولية) أما الخاصية الثانيـــة فهي خاصية النسبية: أي أنه ليس مفهوما مطلقا، فالنسبية هنا تنشأ من السعي المستمر للـــدول لزيـــادة قوتها[1].

بالإضافة إلى أن مفهوم الأمن في إطاره العام قد يشمل العديد من المستويات ووحدات التحليـــل، بينما الأمن القومي، فيمكن أن يطلق على أمن الدولة، أو أمن مجموعة من الدول، مـــن دون تفرقـــة، وسنتطرق بمزيد من الدقة والتفصيل إلى مصطلح الأمن القومي في هذه الدراسة.

[1]- فريال منايفي، مرجع سابق، ص17 .

المطلب الثاني: تطــور مفهــوم الأمــن.

تخضع الظاهرة الأمنية كغيرها من الظواهر لقانون التطور والتغير والتأثير المتبادل مع غيرهــا من الظواهر، تبعا للمستجدات التي تطرأ على الساحة العالمية والجهوية والداخلية[1]. فــالأمن ظــاهرة متغيرة تبعا لظروف الزمان والمكان[2].

وتاريخيا أقرت معاهدة واستفاليا 1648 أن الدولة هي الفاعل الأساسي بل الوحيد فــي العلاقــات الدولية، وقد امتدت سيطرة هذا الفاعل خلال الثلاثة قرون التالية لعقد المعاهدة[3]، ولم يكن فهم حركية وديناميكية العلاقات الدولية بمنأى عن الدولة الوطنية. ولذلك كان لزاما أن يفهم الأمن من داخل هــذه الوحدة، ويستلزم تسخير الإمكانيات والموارد الإستراتيجية المناسبة لتحقيق أمنها القــومي[4]. فالنقــاش التاريخي يدور حول أفضل الطرق لتحقيق الأمن القومي، فقد سعى كتــاب مثــل هــوبز Hobbes، ميكيافللي Machiavelli وروسو Rousseau إلى رسم صورة للنظام الدولي، والذي يعتبر أنه ميدان صراع وحشي تسعى فيه الدول لتحقيق أمنها على حساب أمن جيرانها[5].

وهنا نجد أن أمن الدولة أصبح مرتبطا بالقدرة العسكرية، أي بمدى قوة وكفاءة القوات المســلحة للدولة، والتي تؤدي إلى هزيمة القوة العسكرية للدولة المعادية التي تقوم بأعمال التهديد[6].

ويتبين من ذلك أن بناء المفهوم الأمني كان يقوم على افتراضين أساسيين هما:

1 –طبيعة التهديد الأمني تفهم خارج حدود وحدة التحليل الأمنية، فالتهديد يكون خارجي والذي تمثلــه فواعل أخرى.

2 –جوهر التهديد الأمني يحمل صفة عسكرية[7].

ويتلخص هذان الإفتراضان في التعريف الذي قدمه ولتر ليبمان Walter Lippman "إن الأمــة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بــالقيم الأساســية، إذا كانــت ترغب

---

[1]- حموم فريدة، "الأمن الإنساني :مدخل جديد في الدراسات الأمنية"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2004، ص7.

[2]- فريال منايفي، مرجع سابق، ص17.

[3]- راضية لعور، "أثر البعد الأمني على العلاقات الأورومغاربية من خلال سياسية الجوار الأوروبي"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2011، ص48.

[4]- خالد معمري، "التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2008، ص19.

[5]- جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص414.

[6]- محمد رضا فودة، مرجع سابق، ص4.

[7]- خالد معمري، مرجع سابق، ص20.

بتفادي وقوع الحرب وتبقى عرضة للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه"[1].

ويمكن القول بأن الاتجاه التقليدي وتصوره للأمن وحصره بالأمن القومي نتيجة لطبيعة التهديد إذ كانت لا تخرج عن التهديدات العسكرية من عدو خارجي. والوسيلة الوحيدة لتحقيق هذه الغاية–الأمن القومي– فتتمثل في القوة العسكرية، والسعي لاكتسابها من أجل مجابهة أي عدوان خارجي يهدد الأمن القومي للدول.

وفي العصر الحديث لم يصبح مفهوم الأمن القومي مقتصرا على القوة العسكرية، ولكنه اتسع ليأخذ صورا وأشكالا جديدة التي قد لا تكون واضحة وعلنية مثل العدوان المسلح، فالأمن القومي بالمفهوم الحديث والموسع، وليس العسكري فحسب، أصبح يشتمل على التهديدات السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية، وبالإضافة إلى العسكرية أيضا.

لذا فقد تطور مفهوم الأمن القومي، وأصبح يعني"قوة الدولة على حماية قيمها الداخلية من أية تهديدات بصرف النظر عن شكل هذا التهديد ومصدره"[2].

لذا فمفهوم الأمن القومي بالمعنى الحديث: "فهو عملية متكاملة، تعني قدرة الدولة شعبا وحكومة وإقليما على حماية وتطوير وتنمية قدراتها وإمكانياتها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية على كافة المستويات الخارجية والداخلية، ومن خلال كافة الوسائل والأساليب من أجل التغلب على نواحي الضعف وتطوير نواحي القوة ، في إطار مفهوم أمني وطني شامل، يضع في الاعتبار ما يدور حول الدولة من متغيرات إقليمية ودولية داخلية"[3].

ومن خلال هذا التعريف بالإمكان أن نلاحظ بأن الأمن القومي بحد ذاته لاقى تغيرات مهمة في إطاره المفاهيمي والتطبيقي، إذ كان من أهم أولويات الدولة هو حماية أمنها القومي –غاية– من كل اعتداء خارجي، غير أن هذه النظرة تغيرت بتبدل المتغيرات في البيئة الدولية، فكما هو مسلم به بأن الظاهرة الإجتماعية ونخص بالذكر هنا الظاهرة الأمنية بأنها تتميز بالديناميكية أي أنها ليست مجرد ظاهرة جامدة، بل إنها كذلك لها خاصية النسبية والتعقيد أيضا. وللإشارة بأن التغير لم يكن مقتصرا على الأمن القومي فقط، بل برزت متغيرات جديدة ومفاهيم جديدة نتيجة للتغيرات التي مست البيئة الدولية.

---

[1]- جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص414.

[2]- محمد رضا فودة، مرجع سابق، ص4.

[3]- نفس المرجع، ص5.

– ظلت فكرة الأمن القومي مسيطرة منذ نشأة الدولة القومية 1648 إلى غاية بداية الحرب الباردة وحتى نهايتها، فالمسرح الدولي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، قد أفضى إلى تصاعد الإهتمام بوسائل الأمن. وقد كان ذلك نتيجة لعدة عوامل وحقائق أفرزتها الحرب أهمها:

1– إزدياد حدة الصراع الدولي بين المعسكرين الشرقي بزعامة الإتحاد السوفياتي والغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وما أسفر عنه هذا الصراع من مظاهر الحرب والإستقطاب الدولي.

2– التطور العلمي والتقني وما رافقه من تقدم هائل في وسائل الاتصال والتأثير المتبادل وفي صناعة السلاح وبروز السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل.

3–بروز مظاهر جديدة لطبيعة الأمن القومي بعد أن كانت تنطلق من إطار ضيق في مظهرها ومدلولها[1].

ومن أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات برز تفكير جديد وموسع بشكل تدريجي حول الإستراتيجية والأمن الدولي[2]. وقد فرض عالم ما بعد الحرب الباردة معطيات جديدة سرعت التوجه القائم على أساس التعاون والتكتل، وبروز مصادر تهديد جديدة ومفاهيم جديدة، ومن أهمها:

1 –إن نهاية الحرب الباردة يعني نهاية حالة الاستقطاب الثنائي التي كانت قائمة بين أطراف الصراع خلال الحرب.

2 –إن التوسع في قضايا التفاعل الدولي وفر هامشا أوسع للأداءات السياسية والاقتصادية والأمنية للدول.

3 –وجود تهديدات جماعية مشتركة، سهل ترسيخ أطر التعاون الدولي التبادلي والذي ينطلق من مجالات إقتصادية ليصل إلى الجانب الأمني مثلما حدث مع مشروع الشراكة الأورو–متوسطية[3].

إذن فأحد مميزات النقاش الأكاديمي لما بعد الحرب الباردة حول الأمن هو توسيع مفهوم الأمن من معايير الحرب الباردة[4]. فالنقاش المعاصر يدور حول طبيعة الأمن، نتيجة لتوسع التهديدات العالمية، وميزتها أنها تهديدات عابرة للحدود، ما سمح لظهور قضايا جديدة في الساحة الدولية مثل الأمن

---

[1]-خالد معمري، مرجع سابق، ص 28 .

[2]-Keitch Krause and Michael C.Williams, **Security Studies, Concepts and cases**,(London: By Published UCL, 1997), p 85.

[3]-خالد معمري، مرجع سابق، ص ص 45،46.

[4] -keith Krause and Michael C.Williams, Op.Cit, P 86.

البيئي، الأمن الإقتصادي، والإهتمام بقضايا حقوق الإنسان، النزاعات الداخلية وما إلى ذلك من التهديدات المعاصرة، إذ أن البيئة الدولية تتسم بالإحتمالية، حول مصادر التهديد[1].

وأصبح ينظر للأمن بوجهة أكثر جذرية وبطريقة تضم الإنسانية بأسرها وليس فقط الدول، ويجب أن تركز على مصادر تهديد جديدة ومختلفة، وليس فقط على التهديدات العسكرية الموجهة ضد الدول، إذ يعتمد المنطق الكامن وراء هذه النقلة على حجتين أساسيتين(حسب رأي الكاتب) هما:

1 –الحرب بين الدول مازالت ممكنة، إلا أن الحروب في داخل الدول هي الأكثر عنفية اليوم. إذ أن المصلحة القومية كانت هي المبتغى في العديد من النزاعات واليوم أصبحت هوية الجماعة وثقافتها.

2 –إن قدرة دولة ما على توفير الأمن لمواطنيها، أصبح لا يفي ولا يغطي التهديدات الغير العسكرية كالمشكلات البيئية والنمو السكاني والأمراض ومشكلات اللاجئين وشح الموارد، إذ تقود فكرة الأمن الإنساني إلى التركيز على حاجة الفرد إلى أن يكون بمأمن من الجوع والمرض والقمع، كما حاجته إلى أن يكون محميا ضد أحداث تهدد على الأرجح نمط حياته اليومي[2].

المطلب الثالث: مستـــويـات الأمـن وأبعـــاده:

لقد سبق لنا تعريف الأمن، وعلى ضوء المفهوم الشامل له، فإنه يعني تهيئة الظروف المناسبة والمناخ المناسب للانطلاق بالإستراتيجية المخططة للتنمية الشاملة، بهدف تأمين الدولة من الداخل

[1]- Ibid,p 45.

[2]- مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، مرجع سابق، ص ص 79،80.

والخارج، بما يدفع التهديدات باختلاف أبعادها، بالقدر الذي يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له أقصى طاقة للنهوض والتقدم[1].

إن فهم مستويات الأمن يعد خطوة مهمة لإدراك حقيقة الأمن، ومن أجل فهم جيد ومعمق للأمن فإنه يجب علينا معرفة مستويات الأمن:

أولا: مستويات الأمن:

1-**المستوى الفردي:**

وهي الحالة التي يشعر فيها الفرد بالاستقرار والسكينة والطمأنينة نتيجة لعدم وجود ما يهدده أو يقلق سكينته[2]، ويعتبر الاهتمام بهذا المستوى من الناحية النظرية الإنتقال من المفهوم التقليدي للأمن الدولاتي، إلى التركيز على الفرد كوحدة تحليل أساسية.

2-**المستوى الدولاتي:**

يرتبط بالدولة باعتبارها صاحبة المرجعية وموضوع الأمن[3]، وهو في هذا المعنى يعني حالة من الثقة والطمأنينة نحو حماية الكيان الذاتي للدولة والعمل في إستقرار دون خوف من أي عمل عدائي داخلي أو خارجي[4]، باعتبار أن الدولة هي هدف الأمن ووسيلة تحقيقه في أن واحد.[5]

3-**المستوى الإقليمي:**

يرتبط هذا المفهوم بمنطقة جغرافية محدودة[6]، تشغلها مجموعة من الدول المتجانسة، تجمع فيما بينها[7] مجموعة من المصالح سواء كانت منسجمة أو متناقضة. وقد يرتبط هذا المفهوم بمنطقة تجمع مجموعة من الدول التي تربطها علاقات الجوار والتاريخ، والأصل، المصالح، والأهداف، كما هو الحال عند الحديث عن الأمن العربي برؤية أمن إقليمي وليس أمنا قوميا، أو من دول حوض النيل، أو الأمن الأوروبي[8]، ومنطقة الساحل الإفريقي، فالأمن الإقليمي يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخليا ودفع التهديدات الخارجية عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي

---

[1]-زكريا حسين، الأمن القومي، اطلع عليه بتاريخ: 27/ 03/ 2013. على الساعة 23:12.على الرابط التالي:
http://www.islahamonline. net /arabic /mal ahom/2000/11/articale2shtmb

[2]- محمد رضا فودة، مرجع سابق، ص6.

[3]- فريال منايفي، مرجع سابق، ص18.

[4]- محمد رضا فودة، مرجع سابق، ص6.

[5]- فريال منايفي، مرجع سابق، ص18.

[6]- محمد رضا فودة، مرجع سابق، ص7.

[7]- فريال منايفي، مرجع سابق، ص18.

[8]- محمد رضا فودة، مرجع سابق، ص7.

واحد، حيث لا يرتبط برغبة بعض الأطراف فحسب، وإنما بتوافق إرادات أساسها المصالح الذاتية لكل دولة والمصالح المشتركة بين مجموع دول النظام[1].

4-**المستـــوى الـــدولـــــي:**

ينظر من خلاله للأمن في إطاره الكلي ويعني حماية المجموعة الدولية من أية أخطار يمكـــن أن تهدد أمن الدول، والمساس باستقرار النظام الدولي[2]، وإبعاد أي مظهر من مظاهر التوتر والنزاعات، وتتولى المنظمات الدولية سواء منها الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن الدولي ودورهما في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين[3].

وهناك من يضيف مستوى آخر إلى مستويات الأمن وهو:

5-**الأمـــــن الجمـــاعـــــي:**

وهو يعتبر مرحلة متقدمة من الأمن الدولي، وأنه نظام يفترض فيه أن يقوم المجتمع الدولي بدور التنسيق المسبق لمواجهة وردع العدوان[4].

إذن فالأمن يتلخص في المستويات الخمس: الفردي، الـــدولاتي، فـــالإقليمي، والـــدولي وأخيـــرا الجماعي، وستركز دراستنا هذه على المستوى الفردي والدولاتي.

ثانيـــــا: أبعـــــــاد الأمـــــن:

للأمن أبعاد عديدة، لذا نجد باري بوزان قد حدد مجالات الأمن لتشمل كل من الإقتصاد، السياسة، المجتمع، البيئة، بالإضافة إلى القطاع العسكري[5].

1-**البعـــد العسكـــــري:**

أعتبر الميدان العسكري من بين كل القطاعات الأكثر شأنا وأهمية كون التهديدات العسكرية تطال جميع مكونات الدولة*، فهي تضع حماية المواطنين وسلامتهم، بصفتها الواجـــب الأساســـي للدولـــة، ويتعلق هذا القطاع ببقاء الدولة وبمدى التفاعل بين القدرات العسكرية الهجوميـــة والدفاعيـــة للـــدول

[1]- فريال منايفي، مرجع سابق، ص19.
[2]- محمد رضا فودة، مرجع سابق، ص7.
[3]- حسين زكريا، مرجع سابق، ص3.
[4]- محمد رضا فودة، مرجع سابق، ص7.
[5]- قسوم سليم، مرجع سابق، ص104.

وإدراكها لنوايا بعضها اتجاه بعض[1]، فدور القوات المسلحة هو حماية الدولة ضد أي تهديد مسلح خارجي يهدد الدولة وحدودها وسلامة أراضيها، وأن تكون لديها القدرة على صد هذا العدوان. أما دورها الخارجي فهو أن تكون قوة يدركها العالم الخارجي ويقتنع بأنها قادرة على الحفاظ على مصالح الدولة الحيوية وتحقيقها في حالة الاضطرار لاستخدام القوة، أو يستخدم كعامل ردع لا أكثر، أما

2-البعد السياسي:

فيتعلق بالنظام السياسي الداخلي للدولة، وكفاءته ومدى قدرته على إدارة السياسة الداخلية للدولة، ووضع الأهداف القومية اللازمة لتنفيذ تلك الأهداف وحمايتها، كذلك مدى قدرة هذا الجهاز على تلبية مطالب واحتياجات الجماهير ووضعها موضع التنفيذ، كما أنه يتمثل في مدى قدرة الجهاز الدبلوماسي للدولة على صياغة سياسة خارجية للدولة تحقق لها احترامها وثقلها إقليميا وعالميا[2]. أي أن الاقتراب للأمن هو صورة تعبيرية عن أهداف السياسة الخارجية[3]، وضمن هذا القطاع تتبدى ثلاث مرجعيات أمنية هي: الدول، الأنظمة الدولية(الإتحاد الأوروبي أو الآسيان مثلا) والحركات العابرة للحدود الوطنية (الكنيسة الكاثوليكية والدين الإسلامي)[4].

3-البعد الإقتصادي:

ويعتبر أحد المكونات ذات الأهمية الخاصة، فالدولة ذات القدرات الإقتصادية العالية تكون لها مكانة ريادية ومؤثرة في محيط العلاقات الإقليمية والدولية[5]، فالدولة لا يمكن لها أن تتخذ إجراءات وتدابير سلمية لتعزيز أمنها بمعزل عن مؤثرات البيئة الخارجية والداخلية الإقتصادية[6]، وتتنوع الوحدات المرجعية في هذا القطاع من الأفراد إلى الدول فالنظام المعقد للإقتصاد العالمي بقواعده ومعاييره ومبادئه[7].

إذا فالبعد الإقتصادي يعد من أهم المحاور والركائز الأساسية للأمن الوطني، فغيابه يجعل من الدولة مجرد تابع في شتى المجالات لغيرها وهو ما يهدد بدوره الأمن القومي لها، وكما نلاحظ بأن الساحة الدولية أصبحت مليئة بمؤسسات إقتصادية سواء كانت إقليمية أو دولية، وعجز دولة ما عن

---

* مكونات الدولة،(فكرة الدولة، مؤسساتها وقاعدتها الفيزيائية)، أنظر قسوم سليم، مرجع سابق، ص 112.

[1]- نفس المرجع، ص112.

[2]- محمد رضا فودة، مرجع سابق، ص ص10،11.

[3]- خالد معمري، مرجع سابق، ص25.

[4]- قسوم سليم، مرجع سابق، ص112.

[5]- محمد رضا فودة، مرجع سابق، ص10.

[6]- فهد بن محمد الشقحاء، **الأمن الوطني: تصور شامل**، الطبعة الأولى، (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2004)، ص92.

[7]- قسوم سليم، مرجع سابق، ص113.

تحقيق أمنها الإقتصادي يجعلها عرضة لرهانات، ويفرض عليها قيود إقتصادية وقد تكون سياسية، مما يؤثر سلبا على سيادة الدول.

4-البعـــد الإجتمـــاعـــي:

ويقصد به مدى التماسك الاجتماعي للشعب الواحد مع اخـتلاف ديانتـه أو طوائفـه[1]، فـالبنى الإجتماعية داخل الدولة تؤثر بشكل كبير على أمن الدولة سواء بالسـلب أو الإيجـاب، لأن تكـريس الوحدة سياسيا واجتماعيا، بالإضافة إلى تحجيم التنوعات الداخلية (عرقية أو دينية أو لغوية.....إلـخ) هو نوع من التحصين الأمني الذي تستند إليه الدولة، وقد بين جون قالتون، john galtung إن البناء الأمني للدولة لم يعد معزولا عن تأثيرات البيئة الإجتماعية التي تؤثر على الأمن القـومي[2]، ويـدخل أيضا في إطار هذا المقوم الإجتماعي مدى ولاء الشعب وشعوره بالإنتماء إلى الوطن، ومدى قدسـية التراب الوطني، لأن ذلك سيجعل الشعب يتمسك بوطنه وحدود دولته ويجعله يـدافع عنهـا ضـد أي عدوان خارجي تتعرض له الدولة.

ويمكن القول أن المقوم الاجتماعي يعتبر واحدا من بين أهم عناصر البحث في الدراسات الأمنيـة المعاصرة، إذ أنه بعد استقراره يستقر الأمن القومي ودون وجود استقرار داخل المجتمع يضعف أمـن الدولة، وكذلك نقول عن الأمن الإنساني باعتبار الدراسة تعتمد بشكل ثنائي على أمن الدولة أو الأمـن القومي والأمن الإنساني، فاستقرار المجتمع يؤثر أيضا إيجابا على الإنسان وعدم استقراره يعود سلبا عليه، وسنتناول هذه النقطة بشكل معمق في مطلب آخر من هذه الدراسة.

5-البعـد البيئـــي:

يصنف القطاع البيئي أو الإيكولوجي من بين المسائل الأكثر جدلا في السياسة العالمية المعاصـرة على اعتبار أن تهديداته لا تخص دولة واحدة بحد ذاتها، بل تمس كل الدول بلا استثناء، وهناك ارتباط قوي بين التدهور البيئي والأمن، فالنتائج الخطيرة لأضرار التدهور البيئي أصبحت تدرك علـى أنهـا

[1]- محمد رضا فودة، مرجع سابق، ص10.
[2]- خالد معمري، مرجع سابق، ص27.

أكثر أولوية من التهديدات الأخرى، إذ بإمكانها أن تفرز عنفا مسلحا على غرار الأزمات المرتبطة بمظاهر الندرة في الموارد الطبيعية والطاقوية، وخصوصا المتعلقة بالماء في السنوات الأخيرة[1].

إذا فالبعد البيئي يعد من المسائل العالمية الحديثة المعاصرة، وهو قضية جوهرية تمس الإنسانية جمعاء، ولا يخص دولة معينة، أو إقليما معينا، وهو مجال لا ينفصل عن بقية الميادين كاللإقتصاد والسياسة والمجتمع وأخصهم الأمن، فحدوث أي إختلال بيئي يعود أثره بالسلب على المعمورة بأكملها، لذا فهو قضية جوهرية في الدراسات الأمنية.

المبحث الثاني: مفهوم الأمن الإنساني.

يعتبر الأمن من الناحية الفردية حاجة من حاجات البشر التي لا يمكن العيش دونها، وذلك لارتباط كثير من الأمور المعاشية للإنسان بها، فحصوله على الطعام والشراب لا يتم دون الأمن. وحركته

[1]- قسوم سليم، مرجع سابق، ص ص 114،115.

اليومية نحو العمل والبناء لا يمكن أيضا أن تتوفر دولة (الأمن)، وتطور نظم حياته وتقدمه ورفاهيته وسعادته وتعليمه كلها عمليات تبقى مستحيلة الحدوث أو التطور إلا بتوفر الأمن.[1]

المطلب الأول: تعريف مفهوم الأمن الإنساني.

يعد الأمن مطلبا بشريا ولد مع الإنسان، وهو واحد من حاجاته التي لا غنى عنها، فقد كتب وليام فريدمان سنة 1970 عن أهمية الفرد في العلاقات الدولية مؤكدا على كونه: "يشكل المادة الحقيقية للعلاقات الدولية طالما أنه هو الذي يشارك في الحرب، وهو الذي يضع القضايا ويتحمل الخسائر، وهو الذي يعيش حرا أو يغدوا مكبلا في العبوديةّ".[2]

وإثر التحولات التي مست الساحة الدولية، فرض الواقع، ضرورة إعادة التأكيد على أهمية الفرد كمرجعية وكموضوع للدراسات الأمنية، وقد أعطي لمفهوم الأمن الإنساني، جملة من التعاريف تشترك في فكرة ضرورة تحرير الإنسان سواء من العنف أو من الحاجة وكذا في مبدأ كرامة الإنسانية.[3]

إن ضمان الأمن وتحقيقه يعد من أولويات الحاجات التي يسعى إليه البشر حسب تفسير العلماء، فنلاحظ أن ماسلو Maslow، يعد تحقيق الأمن هي حاجة سامية يسعى الفرد تحقيقها لغرض ديمومته وديمومة جنسه، وأن الخوف والتهديد يجعل منه غير قادر على تحقيق الحاجات التي تنعكس على ديمومته، وأخرى هي أكثر أهمية في هرم الحاجات مثل (تحقيق الذات، أو حاجة المعرفة، أو الحاجات الجمالية).

وسنوضح ذلك في المخطط التالي:[4]

---

[1]- هابل عبد المولى طشطوش، مرجع سابق، ص 43.

[2]- حموم فريدة، مرجع سابق، ص 44.

[3]- نفس المرجع، ص 44.

[4]- فراس عباس البياتي، **الأمن البشري بين الحقيقة والزيف**، الطبعة الأولى، (عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2011)، ص ص31،32.

الشكل رقم(01): حاجات الإنسان حسب رأي ماسلو*.

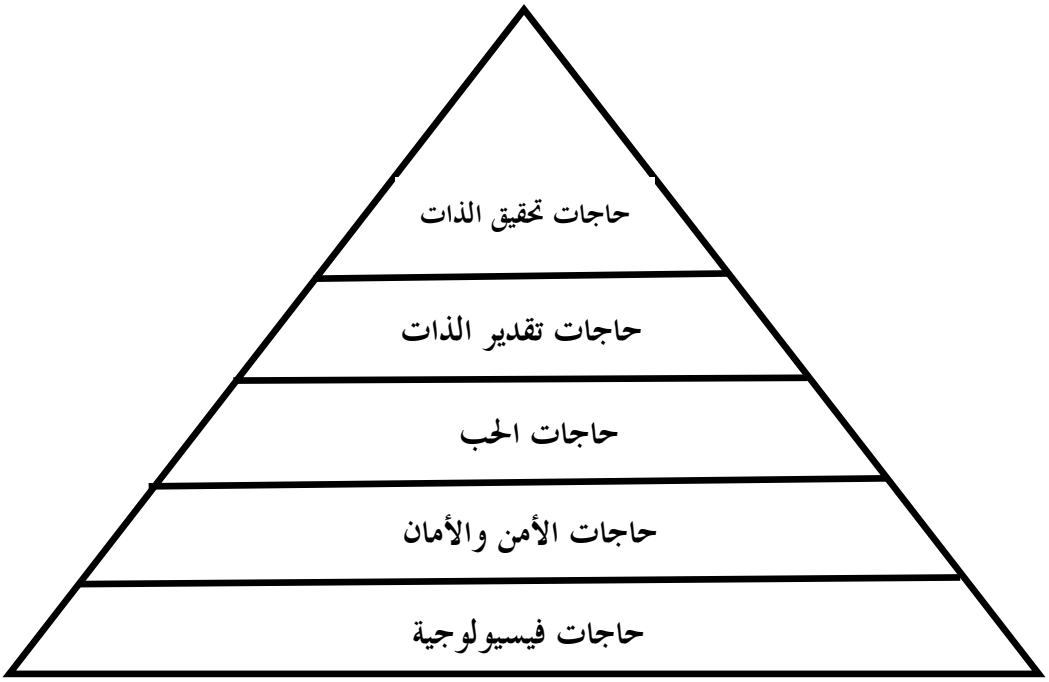

المصـــدر: فراس عباس البياتي، الأمن البشري بين الحقيقة والزيف. الطبعة الأولى ، عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2011 ، ص32 .

واستخلص من هذا التقييم بأن قسمت المستويات إلى ثلاث:

المستوى الأول: حاجات شخصية. كالحاجة إلى الطعام والمسكن.

المستوى الثاني: حاجات مشتقة. وهي حاجات ناتجة عن التواجد في جماعة.

المستوى الثالث: حاجات تكاملية. وهي مجموعة الحاجات التي تحقق قدرا أكبر من الانسجام الاجتماعي[1].

ويمكن أن نستنتج من هرم ماسلو وتقسيمه لحاجات الإنسان عبر مستويات أن الأمن يعد ركيزة أساسية فتوفر الأمن يحقق له الرغبة والتطلع للبقية، وعدم توفره سيجعله منحصرا في كونه إنسان، يبحث عن الأمن وتأمين حياته، ويحجب عنه بقية الرغبات لأن أهمها–الأمن– غير متوفر.

وهناك تعريفات تركز على أن الأمن الإنساني هو شرط مسبق لتحقيق الأمن القومي، إذ يعرفه جورج ماكلين: "الأمن الإنساني في معناه الشامل يعني تحويل الانتباه من الأمن القومي إلى أمن

---

*-ابراهام ماسلو (Abraham Maslow):عالم نفس أمريكي ولدفي بروكلين نيويورك،وله العديد من المؤلفات (نحو سيكولوجية كينونة، الدافعية والشخصية، أبعد ما تستطيعه الطبيعة البشرية) .انظر ابراهام ماسلو من ويكيبيدا الموسوعة الحرة، بتاريخ 04/12/ 2013.على الساعة، 18:30، بالرابط التالي:

http//ar.wikipedia.org/wiki

[1] - فراس عباس البياتي، مرجع سابق، ص32.

الأفراد، فالأمن الإنساني يقوم على أن حماية الأفراد لن تتحقق من خلال حماية الدولة كوحدة سياسية ولكن من خلال التركيز على رفاهية الأفراد ونوعية الحياة،... الأمن الإنساني يعني الحماية من العنف غير الهيكلي الذي يترافق مع اعتبارات عدة غير مرتبطة بالتكامل الإقليمي مثل الندرة البيئية أو الهجرة الجماعية. ومن ثم إذا كانت المفاهيم التقليدية للأمن تركز على العنف الهيكلي، ممثلا في الحروب، فإن الأمن الإنساني يرتبط بقضايا العنف غير الهيكلي، فالأمن الإنساني باختصار هو أمن الأفراد في محيطهم الشخصي، وفي مجتمعاتهم وفي بيئتهم"[1].

ونستخلص من هذا التعريف أن الباحث جورج ماكلين جعل من الأمن الإنساني نهضة ضد الأمن القومي، وقطيعة بينهما، إذ أن الأمن القومي الهادف إلى الحفاظ على كيان الدولة من الاعتداءات الخارجية والتي أشار إليها بأنها عنف هيكلي، فإن الأمن الإنساني مرتبط بقضايا العنف غير الهيكلي، وقد أشار إليها بأمثلة كالندرة، البيئة و الهجرة.

والواضح أن الباحث أغفل قضايا مهمة قد تمس أخطار وتهديدات الأمنيين القومي والإنساني في آن واحد، فالحرب على سبيل المثال والتي خص بها الدولة فقط ، فهي أيضا مهدد قوي لأمن الإنسان، فآثار هاته الأخيرة لا يمكن أن تمس الدولة دون الفرد والعكس.

وقد ركز بعض الباحثين على تقديم تعريف لمفهوم الأمن الإنساني في سياق ربطه بالمقدرات المتاحة، ومن تلك التعاريف تعريف صادكو أوجاتا فيتمثل في: "يتطلب تحقيق الأمن الإنساني شمول المستبعدين، فهو يركز على وجود ثقة كافية لدى أكبر مجموعة ممكنة من الأفراد في مستقبلها، ثقة كافية في أنها تستطيع أن تفكر فعلا في اليوم التالي، والأسبوع التالي والسنة التالية...، ومن ثم فإن حماية الأفراد وتمكينهم هي مسألة تتعلق بإتاحة إمكانات حقيقية للأفراد لكي يعيشوا في سلم وكرامة، ويعزز الأمن الإنساني–إذا نظر إليه من هذه الزاوية– أمن الدولة ولكنه لا يحل محله"[2].

وبرؤية أكثر شمولية فيعرفه محبوب الحق بأنه: "الأمن الإنساني يعني أمن الإنسان بدلا من أمن الأرض، وأمن الأفراد بدلا من أمن الأمم، والأمن من خلال التنمية وليس من خلال الأسلحة، وهو أمن الأفراد في كل مكان في منازلهم، وفي وظائفهم".

---

[1]- خديجة عرفة محمد أمين، **الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي**، الطبعة الأولى، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2009)، ص ص34،35 .

[2]- خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، مرجع سابق، ص ص35،36 .

كما يعرفه أميتاف أشاريا بأنه: "الأمن الإنساني يتكون من أبعاد ثلاثة هي: التحرر من الخوف، والتحرر من الحاجة، والتحرر من المعاناة في أوقات النزاعات"[1].

ويعرفه أيضا للويد أكسورد Lloyd axword ، في جوان 1996 على أنه: "حماية الأفراد من التهديدات التي تكون مصحوبة بالعنف، وهي وضعية تتميز بغياب الخروقات للحقوق الأساسية للأشخاص، لأمنهم ولحياتهم، وهي رؤية للعالم تنطلق من الفرد وكغيرها من سياسات الأمن فهي تعني الحماية"[2].

يبدوا من خلال القراءة لهذا التعريف بأنه حدد الأمن في الحماية من العنف ولكن لم يحدد هذه الحماية أهي حماية من تهديدات إقتصادية، إجتماعية...، والواضح أنه حصر الأمن في تأمين حياة الأفراد من الأضرار الهيكلية فقط.

أما عن تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(PNUD) :"قدم تعريف للأمن الإنساني في التقرير الذي أصدره في 1994 حول التنمية الإنسانية المستدامة بحيث يرى البرنامج الأممي للتنمية ومن خلاله الأمم المتحدة أن الأمن الإنساني كان دائما يعني شيئين رئيسيين: التحرر من الخوف والوقاية من الحاجة" وقد عدد التقرير سبع مستويات تشكل كلها محتوى الأمن الإنساني وهي:

-الأمن الإقتصادي.

-الأمن الغذائي.

-الأمن الصحي.

-الأمن البيئي.

-الأمن الشخصي.

-الأمن الجماعي.

-الأمن السياسي[3].

وللإستزادة حول أبعاد الأمن الإنساني، (أنظر الملحق رقم (02)).

ويمكننا القول أن مفهوم الأمن الإنساني جاء إبان المرحلة العولمية، والتي هي بدورها كانت وليدة الثقافة الليبرالية المعتمدة على ثلاث مبادئ: التعبئة، العقلنة والعلمنة، وهي مفاهيم استحدثت ظاهريا لخدمة الإنسان وتحريره وحمايته، ولكن الواقع عكس ذلك، إذ أنها صورة غربية منمقة جاءت تطورا

[1]- خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، مرجع سابق، ص ص38،37.

[2]- حموم فريدة، مرجع سابق، ص44.

[3]- نفس المرجع، ص46.

لمفهوم حقوق الإنسان المعلن عنه في 10 ديسمبر 1948 ، من أجل استخدامه لمتابعة مصالح القوى الكبرى، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الضعيفة والمتوسطة، وهذا كله نتاج للثقافة الليبرالية بما أنها ثقافة مادية بحتة.

والأمن الإنساني لو بحثنا في النص القرآني الكريم لوجدناه يتلخص في سورة قريش، حيث يقول عز وجل: "... أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف"الآية(40).

1 -مفهوم الأمن الإنساني وفصله عن المفاهيم الأخرى:

يتعلق هذا العنصر بتعريف مفهوم الأمن الإنساني، والفرق بينه وبين مفاهيم أخرى ومن بينها مفهوم حقوق الإنسان، إذ يتجاوز مفهوم الأمن الإنساني التركيز على وضع مجموعة من القواعد القانونية الكفيلة بالتعامل مع مصادر تهديد الأمن الإنساني إلى التركيز على سبل تنفيذ الإلتزامات المنصوص عليها، وهو ما يتبدى بالأساس فيما أصبح مشاهدا من وجود ميل الدول للتركيز على الاعتبارات السياسية واعتبارات الرشادة دون الاعتبارات الإنسانية، وهو ما تجسد في وجود انفصال بين ما يوجد من اتفاقيات وقواعد قانونية تشكل القانون الدولي الإنساني وبين مدى تنفيذ الدول لتعهداتها المنصوص عليها، بحيث أصبح وجود القاعدة القانونية لا يعني بالضرورة الإلتزام بها، فنجد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والصادر في 10 ديسمبر1948 ينص على أن حقوق الإنسان أصبحت مسؤولية عالمية من خلال التأكيد على عالمية الحقوق وتمحورها حول المساواة بين جميع الأفراد، والإعتراف بأن إعمال حقوق الإنسان هدف جماعي للإنسانية، وتحديد مجموعة من الحقوق المدنية والسياسية والإجتماعية لجميع الأفراد، وإيجاد نظام دولي لتعزيز إعمال حقوق الإنسان، وإرساء مبدأ خضوع الدولة للمساءلة بشأن إلتزاماتها الدولية فيما يتعلق بحقوق الإنسان بموجب القانون الدولي.[1]

2 -العولمة وعلاقتها ببروز الأمن الإنساني:

جاء الأمن الإنساني وبرز كرد فعل ونتيجة لتحديات العولمة والبحث عن سبل مواجهتها، وبوجه عام، فرغم ما تقدمه العولمة من فرص للتقدم البشري في مجالات عدة، ممثلة في سرعة انتقال

[1]- خديجة عرفة محمد أمين،مفهوم الأمن الإنساني. **مجلة: مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة**، العدد 13، السنة الثانية، (القاهرة: جانفي 2006)، ص17 .

المعرفة، وفتح الحدود، إلا أنها في المقابل تفرض تحديات خطيرة على الأمن الإنساني خاصة في الدول النامية، إذ اعتمدت العولمة كظاهرة على خدمة مصالح الدول المتقدمة.وسنتعمق في هذه المسالة في مطلب لاحق من هذه الدراسة.

المطلب الثاني: عوامل بروز الأمن الإنساني.

طرح مفهوم الأمن الإنساني في فترة ما بعد الحرب الباردة، وفق مسارين الأول هو تطور المفهوم على المستوى الأكاديمي، من خلال محاولة بعض الدراسات الأكاديمية لطرح المفهوم في محاولة منها لتعميق مفهوم الأمن الواقعي، وذلك بإضافة الأفراد كوحدات تحليل بديلة للدولة، بحيث

يصبح تحقيق أمن الأفراد هو محور السياسة العالمية، وهو ما جاء بالأساس انعكاسا لمجموعة كبيرة من التحولات التي كشفت عن عمق وخطورة مصادر تهديد أمن الأفراد وعدم ملائمة الإقتراب التقليدي للأمن لتحديد السبل الكفيلة بتحقيق الأمن الإنساني في القرن الحادي والعشرين وهو ما يتطلب اقترابا مغايرا يضع أمن الأفراد كأساس لتحقيق الأمن العالمي.[1]

أما المسار الثاني فيتبنى المفهوم على المستوى الإجرائي من خلال الإعلان عن الالتزام بمفهوم الأمن الإنساني كأساس للسياسات الداخلية أو الخارجية، وهو ما جاء من خلال تبني المفهوم من قبل الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي ودول مثل كندا واليابان، كما تبنت بعض المنظمات غير الحكومية المفهوم وهو ما برز من خلال المبادرة الإفريقية للأمن الإنساني.[2]

وبوجه عام، تختلف العوامل التي أسهمت في بروز مفهوم الأمن الإنساني وهي كالآتي:

تحولات البيئة الأمنية الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة:

وجهت طبيعة وظروف الحرب الباردة الدراسات الأكاديمية، بحيث ركزت الأخيرة خلال فترة الحرب الباردة على دراسة القضايا الأمنية بمعناها التقليدي، إذ انصب التركيز بالأساس على كيفية تجنب حرب نووية، فالحديث عن الأمن الإنساني في تلك الفترة –الحرب الباردة– كان بمثابة الحديث عن نوع من الرفاهية الفكرية، فقرار أي من الدولتين –الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي– بالبدء في حروب نووية، فإن هذا القرار يلغي وجود الإنسان وأمنه أيضا، ومع نهاية الحرب الباردة كانت هناك مساعي وآمال بعهد جديد من السلم والأمن تعيشه الشعوب[3]، فزوال الإتحاد السوفياتي قضى على التهديد الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية، لكنه خلق تحدي جديد، كون ذلك لم يقضي على النزاعات، باستعمال العديد منها، لذا فالقول بنهاية الحرب الباردة هو القول بميلاد تصور جديد للأمن وللتهديد، وفي معايير استعمال القوة العسكرية وفي حماية أكبر للمدنيين.[4]

كما برزت تهديدات جديدة مصاحبة لنهاية الحرب الباردة، والتي لم تعد توجه مباشرة ضد المصالح الحيوية للدولة كوحدة إقليمية، وأصبحت النزاعات الداخلية تزداد ضغطا على الاقتصاد العام، وعلى منطق الإندماج مؤدية بذلك لتنامي العنف، والهجرة الجماعية، لذا أصبحت من التحديات الحقيقية

[1]- خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، مرجع سابق، ص44.
[2]- نفس المرجع، ص45.
[3]- خديجة عرفة محمد أمين، مفهوم الأمن الإنساني، مرجع سابق، ص15.
[4]- خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، مرجع سابق، ص33.

للتنمية، فازدياد النزاعات الداخلية[1]، أصبح المهدد الرئيسي للتنمية وللأمن الإنساني، إذ تشير الإحصاءات إلى أنه من خلال الفترة من عام 1990 وحتى عام 2001 ، أي ما يقارب 11 سنة، شهد العالم سبعة وخمسين صراعا رئيسيا داخل 45 دولة في مختلف أنحاء العالم، وكانت حكومة الدولة أحد أطراف الصراع، ومن بين العشرين دولة الأقل في دليل التنمية البشرية لعام 2002 توجد 16 دولة منها تعاني من صراعات داخلية.[2]

ومخلفات هذه الحروب الأهلية، يكمن في تحطيم البنية القاعدية الإقتصادية والهيكلية والمؤسساتية للدولة، بالإضافة إلى اللاجئون، وتزايد عدد الضحايا المدنيين، الفقر واللإستقرار الأمني للدولة، والنفسي للأفراد.

وعلى هذا الأساس، شكل التغير في طبيعة الصراعات في فترة ما بعد الحرب الباردة عاملا رئيسيا في تأكيد فشل المنظور التقليدي للأمن وفي التعامل مع طبيعته- الصراع- على حساب الدول النامية بحيث أصبحت تستخدم كأداة للتفاوض بين الدول المتقدمة والدول النامية، لفرض ضغوط على الأخيرة فيما يتعلق بفتح أسواقها وفيما يحقق مصالح القوى الكبرى-الدول المتقدمة- بحيث أصبحت فوائد العولمة تسير في اتجاه واحد ولصالح الدول المتقدمة التي وضعت تلك القواعد.[3]

وفي الدراسات السياسية كان للأفكار المتعلقة بالعولمة أثر هام في التفكير بشأن الإيديولوجية، وفي السلوك السياسي من حيث مجالات القضايا مثل السياسة الإيكولوجية وحقوق الإنسان. وقد أشار كتاب مثل صامويل هانتنغتون S-Huntington (1991)، وفوكوياما فرانسيس F-Fukuyama (1992) إلى عولمة الليبرالية بعد انتهاء الحرب الباردة، وعززت هاته الثقافة السائدة في الإقتصاد السياسي الدولي من منطلق الرأسمالية مثل أوروبا الشرقية وجنوب إفريقيا بوصفها تعزيزا للنموذج الليبرالي.[4]

إذ أن تحديات العولمة تكمن في عدم الإستقرار المالي، وغياب الأمن الشخصي، غياب الأمن البيئي، غياب الأمن السياسي والمجتمعي، وتتبدى هذه التحديات كخطر على الأمن الإنساني. وفي حالات أخرى يصبح دور العولمة كوسيط وأداة مسهلة ومن ذلك مثلا دور العولمة في إذكاء بعض

[1]- خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الانساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، مرجع سابق، ص34.
[2]- خديجة عرفة محمد أمين، مفهوم الأمن الإنساني، مرجع سابق، ص ص15،16 .
[3]- خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، مرجع سابق، ص ص50،49.
[4]- غراهام إيفانز وجيفري نوينهام، مرجع سابق، ص190.

النزاعات والعمليات الإرهابية، إذ أن دور العولمة تمثل في تعقيد تلك الأنماط من مصادر تهديد الأمن الإنساني وكذلك زيادة تأثيرها دون العمل على بروزها.[1]

ويمكننا القول أن العولمة أحد عوامل بروز الأمن الإنساني أو هي أحد الأطر الأساسية لبروز هذا المفهوم على الساحة الدولية في ظل التغيرات البيئية والتطورات الجذرية في النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة، وما صاحبها من تغيرين أساسيين الأول هيكلي، وتغير بنية النظام من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، أما التغير الثاني فهو قيمي بمعنى تواجد منظومة قيمية حديثة مواكبة للتطورات الحاصلة، وظهور مفاهيم جديدة مصاحبة لهذه التغيرات في إطار العولمة، لمواكبة الرسم الجديد للخريطة العالمية النظامية والمفاهيمية وذلك نتيجة لطبيعة الظاهرة الإجتماعية لتميزها بالتعقيد، والنسبية والدينامية.

المطلب الثالث: الأمن الإنساني في السياق الرسمي.

[1]- خديجة عرفة محمد أمين، مفهوم الأمن الإنساني، مرجع سابق، ص ص 24،25.

ترجع البدايات الأولى لمفهوم الأمن الإنساني إلى القرن الثامن عشر وإلى إهتمامات المفكرين بحماية الأفراد. وقد إنطلقت أولى المبادرات الفلسفية المتصلة بالموضوع مع مونتسكيو Montesqieu، الذي ركز على الحرية وحقوق الأشخاص أكثر من أمن الدولة، في ما أثار آدم سميث Adam Smith الأمن وحماية الأفراد من الإعتداءات العنيفة والمفاجئة التي تتهدد سلامتهم وسلامة ممتلكاتهم. وتدعمت هذه الرؤية الإنسانية مع ظهور توجه التنمية المستديمة الذي أورده تقرير برنتلند سنة 1987 م، ولقي تجاوبا واستحسانا من طرف المجموعة الدولية، ومع تقرير برنامج التنمية سنة 1994 م، للأمم المتحدة ظهور المفهوم الرسمي الإلزامي "يجب التحول من الأمن النووي إلى الأمن الإنساني"[1]

وفي هذا الإطار يدرج تقرير برنامج التنمية للأمم المتحدة ستة أبعاد التي تشكل أجزاء الأمن الإنساني ومخاوفه المركزية، البعد الشخصي، البعد الصحي، البعد الاقتصادي، البعد السياسي، البعد البيئي وأخيرا البعد المجتمعي.[2]

وقد جعل تقرير التنمية البشرية الأمن الإنساني كأحد أولويات الأجندة الأمنية في القرن الحادي والعشرين، وتبنى تعريفا شاملا لمفهوم الأمن الإنساني ليشمل حماية الأفراد من كل ما يهدد أمنهم سواء تمثل في ظروف الفقر والحرمان الإقتصادي أو الحماية من الحروب والنزاعات، تلا ذلك إعلان بعض الدول عن تبني مفهوم الأمن الإنساني ومنها اليابان وكندا[3]، رغم وجود تباين في اقتراب كل من الدولتين للمفهوم، كما توجد بعض أوجه التقارب أو التشابه في رؤية الدولتين للمفهوم ممثلة في تبني المفهوم كأحد عناصر أجندة السياسة الخارجية[4].

أما الرؤية اليابانية فتركز في الأساس على البعد التنموي للمفهوم وركزت في تحركها الخارجي على البعد الإقتصادي والتنموي، وقد نبع الفكر الياباني إنطلاقا من الصراعات والأزمات في المناطق القريبة منها خاصة بعد الأزمة المالية لدول جنوب شرقي آسيا عام 1997*، عقب ذلك جاء تبنيها لمفهوم الأمن الإنساني بحكم التوافق بين المفهوم والطبيعة السلمية للمجتمع الياباني، وربما كان ذلك

---

[1]- محسن بن العجمي بن عيسى، **الأمن والتنمية**، الطبعة الأولى، (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2011)، ص67.

[2]-Mofida goucha**, promoting human security: ethical, normative and education framewarks in latin america and the caribbean**,(franc, 2005), p31.

[3]- خديجة عرفة محمد أمين، مفهوم الأمن الإنساني، مرجع سابق، ص26.

[4]- خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، مرجع سابق، ص117.

*جولة قام بها كيوزي اوباتشيالى تايلندا، ماليزيا وسنغافورة، وبعد زيارته هاتهـرئيس الوزراء السابق كيوزي- تم الإعلان الرسمي، للامن الإنساني. المصدر: خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، مرجع سابق، ص119.

أيضا بحكم التخوف من الصعود الصيني والإنتشار في المنطقة لملئ الفراغ الإستراتيجي فيها[1]، فالرؤية اليابانية المركزة على البعد التنموي، فهي تفضل التحرر من الحاجة أو العوز، أما كندا فهي تركز على التحرر من الخوف وهو التباين الأساسي بين الوجهتين اليابانية والكندية[2].

كما أعلنت اليابان عن رفضها لفكرة التدخل باستخدام القوة لتحقيق الأمن الإنساني، إذ تحظر المادة التاسعة(09) من الدستور الياباني الحرب، وكذلك استخدام القوة لحل النزاعات، حتى مع صدور القرار

الياباني البرلماني في عام 1992 ، ويسمح بمقتضاه إرسال عناصر من قوات الدفاع الذاتي للمشاركة في عمليات حفظ السلم الدولية التابعة للأمم المتحدة[3]، كما تسهم في إنشاء صندوق الأمن الإنساني بالأمم المتحدة وتمويل أنشطته، إذ تبرعت في السنوات الأربع من بداية الألفية الثانية ب:160.7 مليون دولار[4]، ومازالت اليابان حتى الآن مستمرة في تمويل أنشطة الصندوق ليصبح بذلك أكبر صندوق من نوعه في إطار الأمم المتحدة[5].

إن اليابان كقوة اقتصادية مهمة تسعى إلى ممارسة دور عالمي أكبر وربما وجدت في مفهوم الأمن الإنساني، مفهوما براقا متماشيا مع طبيعة المجتمع الياباني، إذ استخدمت اليابان المفهوم كوسيلة لممارسة دور دولي أكبر وهو الدور الذي تسعى إليه منذ نهاية الحرب الباردة، فطرح اليابان لرؤيتها للأمن الإنساني يمكن أن يفسر بشكل أساسي في ظل الدور الياباني الحالي للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، والدليل على ذلك تضحية اليابان باعتبارات الأمن الإنساني من أجل مصالحها السياسية، وذلك بإقرار اليابان في ديسمبر من عام 2003 بإرسال عناصر من قوات الدفاع الذاتي للمشاركة في الإحتلال الأمريكي للعراق، وهو ما يتناقض مع مبادئ الأمن الإنساني التي أعلنتها اليابان من أكثر من ناحية، فهي بمشاركتها بإرسالها لتلك القوات فهو يعني موافقتها على الغزو الأمريكي–البريطاني للعراق وما صاحبه من انتهاكات شديدة لحقوق الإنسان، كما أنها ترفض التدخل الدولي الإنساني، غير أنها تناقضت بهذا القرار بتدخلها في شؤون دولة أخرى عضو في الأمم المتحدة[6].

---

[1]- خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، مرجع سابق، ص119.

[2] -Mofida goucha, op. cit, p38.

[3]- خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، مرجع سابق، ص120.

[4] -Mofida goucha, op.cit, p37.

[5]- خديجة عرفة محمد أمين، مفهوم الأمن الإنساني، مرجع سابق، ص36.

[6]- نفس المرجع، ص37 .

وعن الرؤية الكندية فهي تطرح اقترابا مغايرا للاقتراب الياباني، إذ تركز كندا على البعد السياسي لمفهوم الأمن الإنساني من خلال التركيز على حماية الأفراد أثناء النزاعات المسلحة والحروب، دون التركيز على الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية للمفهوم، وتتفق كندا مع اليابان في عدم إدراج الكوارث الطبيعية ضمن مفهومها للأمن الإنساني، انطلاقا من أن الكوارث الطبيعية ضمن مكونات وعناصر مفهوم الأمن الإنساني لأنها ليست من صنع الإنسان، فالرؤيتين اليابانية والكندية تركزان على مصدر التهديد وليس من يقع عليه الضرر[1].

وقد طور هذا المفهوم وزير الخارجية الكندي الأسبق السيد لويد آكسورثي Loyd-Axworthy ، إذ طور مفهوم الأمن الإنساني كدور أساسي لسياسته الخارجية، وكان أيضا من وراء خلق شبكة الأمن الإنسانية في 1998[2]. وبالنظر إلى الدوافع أو المبررات التي تطرحها كندا في سياق تبنيها لمفهوم الأمن الإنساني، نجد أنها تدور بالأساس حول رغبة كندا في ممارسة دور دولي أكبر ومن هذا المنطلق حرصت كندا على أمرين يمثل:

أولهما: في الربط بين مفهوم الأمن الإنساني ومفهوم التدخل الدولي الإنساني.

ثانيهما: فتمثل في طرح المبادرة الكندية لمفهوم بناء السلم، وينصرف البعد الأول للمفهوم الكندي للأمن الإنساني، في التركيز على التدخل الدولي عسكريا لتحقيق الأمن الإنساني انطلاقا من أن التدخل الدولي الإنساني يعد ضرورة إنسانية تقع على كاهل الدول الكبرى في العالم، ومن بينها كندا، وهذا وفقا للتصور الكندي.

ويبرز المحور الثاني: فيما يتعلق بالرؤية الكندية حول مفهوم الأمن الإنساني في جهود بناء السلم، إذ طرحت كندا في أكتوبر عام 1996 المبادرة الكندية لبناء السلم[3].ومن بين الرؤى المهمة والمركزية للأمن الإنساني رؤية المنظمة الإقليمية الدولية.

الإتحـــاد الأوروبـــي:

ويركز الإتحاد الأوروبي في رؤية للمفهوم على البعد السياسي أيضا بطرح رؤية معدلة لمفهوم التدخل الدولي الإنساني[4]، فمنذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر بدأ الحديث من داخل دول الإتحاد الأوروبي عن ضرورة قيام الإتحاد الأوروبي كمنظمة إقليمية بدور في تحقيق الأمن العالمي، وتم تبني

---

[1]- خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، مرجع سابق، ص ص137،136.

[2] - Mofida goucha, op.cit, p35.

[3]- خديجة عرفة محمد أمين، مفهوم الأمن الإنساني، مرجع سابق، ص ص33،32 .

[4]- خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، مرجع سابق، ص150 .

مفهوم الأمن الإنساني كمحور وأساس للإستراتيجية الأمنية الأوروبية في ديسمبر 2003 The European Security Strateagy ، وقد حددت الإستراتيجية خمسة أنماط من المخاطر الأمنية التي تواجه دول الإتحاد الأوروبي والتي تتمثل في انتشار الإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والصراعات الإقليمية، والدول الفاشلة والجريمة المنظمة.

أما مبررات تبني الإتحاد الأوروبي لإستراتيجية أمنية تهدف إلى تحقيق الأمن الإنساني في المبرر **الأول أخلاقي:** هو أن هناك مسؤولية للإتحاد الأوروبي تجاه البشر في أنحاء العالم كافة من خلال نشر قوات الإتحاد الأوروبي في المناطق التي تعاني من حالات انتهاكات شديدة لحقوق الإنسان.

أما **المبرر الثاني فهو قانوني:** فيبرز في أن الإتحاد الأوروبي كمنظمة إقليمية عليه إلتزام قانوني بالعمل على تحقيق الأمن الإنساني في أنحاء العالم كافة.

والمبرر الثالث فهو ذاتي: يتمثل بالأساس فيما أكدت عليه الإستراتيجية من أنه لا يمكن تحقيق أمن المواطن الأوروبي بمعزل عن تحقيق أمن الأفراد في كافة أنحاء العالم[1].

الأمم المتحدة:

وتعد الأمم المتحدة من أوائل المنظمات التي أعلنت عن مفهوم الأمن الإنساني في فترة ما بعد الحرب الباردة، وهو ما تجسد في طرح المفهوم من خلال تقارير صادرة وقد حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) أربع خصائص أساسية للأمن الإنساني:

1 –الأمن الإنساني شامل عالمي، فهو حق الإنسان في كل مكان وفي كل دول العالم سواء كانت فقيرة أو غنية.

2 –مكونات الأمن الإنساني متكاملة يتوقف كل منها على الآخر.

3 –الأمن الإنساني ممكن من خلال الوقاية المبكرة، حتى تقل التكلفة.

4 –الأمن الإنساني محوره الإنسان، فهو يرتبط بالكيفية التي يحيا بها الإنسان في مجتمع من المجتمعات ومدى حريتهم في ممارسة خياراتهم المتعددة وقدرتهم إلى فرص السوق والفرص الإجتماعية، وبما إذا كانوا يعيشون في صراع أو في سلام فالأمن الإنساني يعبر من خلال هذه الخصائص عن ارتباطه الوثيق بحاجة الأفراد والجماعات من أجل التواجد والإستمرارية، وعليه

[1]- خديجة عرفة محمد أمين، مفهوم الأمن الإنساني، مرجع سابق، ص ص28،29.

فالأمن الإنساني مرتبط بتحقيق الإكتفاء الإقتصادي والإجتماعي واحترام الحقوق الفردية والحريات الأساسية والحماية من كل ما يهدد الحياة الإنسانية[1].

ويمكننا القول أن الأمن الإنساني كان لكل دولة رؤية معينة حول المفهوم ويتباين ذلك من خلال طرح التعاريف الخاصة بكل دولة على حدى أو كل منظمة على حدى، والمتفق عليه أنه التحرر من الخوف ومن الحاجة، غير أن هاته الأفكار مجرد مفاهيم ولا تتعدى ذلك والواقع يثبت لنا غير المفاهيم المطروحة إذ لكل دولة هدف، فهدف كل من كندا واليابان هو التحرر من المنظومة المفاهيمية التقليدية كالأمن القومي...، بالإضافة إلى أن هذا المفهوم أيضا لا يخرج من خدمة المصالح للقوى الكبرى بغض النظر عن الصيغ البراقة والمنمقة التي أحيطت به، وتجدر بنا الإشارة إلى أنه جاء في إطار التنمية البشرية والتي هي بدورها ضمن المرحلة العولمية، والتي لا تخرج هذه الأخيرة عن النهج الليبرالي الرأسمالي المادي.

وفي هذا السياق جاءت الحرب الأمريكية في أفغانستان2001، واحتلال العراق2003، وذلك إنطلاقا من وجود تهديد للمصالح الأمريكية[2].

وفي ظل هاته الرؤى الدولية أو الإقليمية (الرسمية) للأمن الإنساني ارتأينا ألا نغفل أيضا المنظور الإسلامي لهذا المفهوم وأبعاده، إذ أن حياة الإنسان في الإسلام مقدسة ولا يجوز لأحد أن يعتدي عليها، ويقول الله تعالى في ذلك :" من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا"(المائدة ، الآية(32))، وشدد الإسلام العقوبة للقاتل ومن هنا كانت أهمية القصاص في الإسلام، كما يمتد الحق في الحياة في الإسلام ليشمل الإنسان جنينا، فيوجب له الرعاية التامة ويحرم إسقاطه وتجويعه، كما حرم الإسلام قتل النفس(الانتحار)[3].

وهذا يدل على أهمية الحياة والإئتمان عليها، فهو التحرر من الخوف، فالإسلام يحفظ هذا الحق للفرد وحتى للجنين، ودون تفريق حتى وإن كان لغير المسلم، ولهذا اعتبر الإسلام الإعتداء على المسالمين من أهل الكتاب هو كالإعتداء على المسلمين ويعاقب عليه في الدنيا والآخرة، وفي هذا يقول رسول الله"ص":" من قتل معاهدا لم يرح رائحة الجنة"(البخاري)، كما إهتم الإسلام بحرية الإنسان، وحرم الرق، فحرية الإنسان وحياته مقدسة.

---

[1]- ساعد رشيد، "واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة،الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2012، ص122.

[2]- خديجة عرفة محمد أمين، مفهوم الأمن الإنساني، مرجع سابق، ص39.

[3]- أسماء جابر أحمد يوسف، **حقوق الأقليات المسلمة في آسيا: بين المواثيق الدولية ومعطيات الواقع**، الطبعة الأولى،(مصر: مكتبة الوفاء القانونية، 2010)، ص46.

إذن فالإسلام اهتم وحافظ على حياة الإنسان في جميع مراحل حياته، كما حث على تحرير العبيد وألغى نظام الرق، وتحريم أي عمل فيه تخويف أو إرهاب أو تطاول، مثل السرقة أو الجرائم التي تؤدي إلى إثارة الرعب في قلوب الأفراد، بل إن الإسلام كرم الإنسان ميتا أيضا[1].

وقد اتسم هذا المفهوم بعدة خصائص تميزه عن المفاهيم التقليدية للأمن سواء أمن الدولة أو أمن المجتمع، والخصائص هي كالآتي:

عن الأمم المتحدة وكذلك بعض المؤتمرات الدولية، التي أعلنت من خلالها الأمم المتحدة عن أهمية أن يتحول مفهوم الأمن الإنساني، وجوهره تحقيق أمن الأفراد، إلى أن يشكل محورا للسياسة العالمية، وقد جاء أول إعلان للأمم المتحدة عن مفهوم الأمن الإنساني من خلال تقرير التنمية البشرية لعام 1994 ، وقد أحدث هذا التقرير رغم بساطته ثورة في المجتمعات في القرن الحادي والعشرين، كما طرح التقرير مجموعة من المبررات التي تشكل الهدف الأساسي وهي كما يلي:

1 -تحقيق الأمن الإنساني هو شأن عالمي، فهو مهم للأفراد في كل مكان من الدول الغنية والفقيرة على السواء.

2 -يتمثل المبرر الثاني في وجود تداخل وتشابك بين أبعاد المفهوم.

3 -يمكن تحقيق الأمن الإنساني عن طريق الوقاية المبكرة بدلا من التدخل اللاحق.

4 -مفهوم الأمن الإنساني محوره الفرد.

وقد حدد التقرير مفهوما شاملا للأمن الإنساني من خلال تحديد مكونات مفهوم الأمن الإنساني في شقين هما التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة[2].

كما تجدر بنا الإشارة بأن الولايات المتحدة- باعتبارها القطب الباقي والمهمين في فترة ما بعد الحرب الباردة على إثر سقوط الإتحاد السوفياتي- لم تتبنى المفهوم بشكل رسمي، فالرؤية الأمريكية يمكن أن نطلق عليها الرؤية الإستعمارية لمفهوم الأمن الإنساني، وهو ما يتطلب النظر إلى مفهوم الأمن الإنساني في سياق منظومة المفاهيم الغربية ومن بينها مفاهيم العولمة، والتحول الديمقراطي، وإجراءات بناء الثقة، وحماية الجبهة الداخلية، وحقوق الإنسان، والتدخل الدولي الإنساني، فهاته المفاهيم تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية للدفاع عن مصالحها في الخارج، بحيث تصبح هاته الأخيرة هي المسؤولة عن تحديد وجود التهديد.

---

[1]- أسماء جابر أحمد يوسف، مرجع سابق، ص ص 40،41.

[2]- خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، مرجع سابق، ص ص151-153.

الفصـــل الثـــانـــي:

الأمن القومي والإنساني: دراسة في المنظارات، المهددات والوسائل.

ينطلق تحليل كل من الأمن القومي والإنساني بالجوانب النظرية، إذ تختلف الرؤى النظرية لهذين المفهومين، كما تختلف مستويات ووحدات التحليل فيهما، فمن النظريات من يركز على الأمن القـــومي أو أمن الدولة ويجعله المحور الرئيسي في تحليل الدراسات الأمنية، وأخرى ترتكز على الفرد كوحـــدة التحليل الأساسي، وسنتعمق في ذلك بالمبحث الأول من هذا الفصل، أما المبحث الثاني فسنتعرض فيه إلى أهم المهددات للأمن القومي والإنساني، وأخيرا إلى وسائل تحقيق كليهما في المبحث الأخير مـــن هذا الفصل.

المبحث الأول: التصـــور المنظاراتـــي للأمـــن القـــومـــي والإنســـاني.

نتعرض في هذا المبحث من الفصل الثاني، الأمن القومي والإنساني: دراســة فــي المنظــارات، المهددات والوسائل، إلى أهم النظريات التي تناولت بالدراسة كلا من الأمن القومي والإنساني.

المطلب الأول: التصــور الــواقعــي للأمــن القــومــي.

رغم ثراء السياسة الدولية وتعددها بمجموعة من النظريات والمقاربات، إلا أن الواقعية استحوذت على مساحة أوسع من نقاشات وكتابات باحثي العلاقات الدولية، كما أنها إستمدت قيمتها مــن كونهــا نقطة انطلاق تأسيسية لجل النظريات التي تبعتها.[1]

وتجدر بنا الإشارة أولا لتعريف النظرية، فالبحث في الجانب التنظيري للدراسات الأمنيــة هــو جزء لا ينفصل عن الحديث الدائر حول النظرية في العلاقات الدولية بشكل خاص وفي العلوم الإنسانية والاجتماعية بشكل عام.[2] ولقد أشار مارتن غريفتش و"تيري أوكالاهان"، إلى أن كلمة نظرية تستخدم بطريقة مذهلة التنوع في مجال دراسة العلاقات الدولية. وهي تطبق على مقترحات وحجج في مختلف مستويات التجريد، كما أن النقاشات حول معناها الأفضل قد جرت بسرعة ولم تحمل معها أي إجمــاع حول الموضوع.[3] ويعرفها "جيمس دورتي" و"روبرت بالستغراف" بأنها:

"النظرية في مفهومها البسيط ، عبارة عن اختيار مجموعة من الظواهر المحددة وتفسيرها تفسيرا عاما يرضي أو يقنع أي شخص مطلع أو ملم بخصائص الظاهرة التي تجري دراستها". وهــي أيضــا تنظيم المعلومات بشكل يمكن معه تقديم أجوبة سليمة لأسئلة تثيرها الظاهرة موضوع الدراسة.

وبعد هذا التقديم بتعريف النظرية، سنتطرق إلى النظرية الواقعية جــذورها، أهــم افتراضــاتها، وأخيرا تصورها للأمن.[4]

أولا: الأصــول التــاريخية للنظــرية الــواقعيــة:

ترجع الجذور التاريخية للفكر الواقعي إلى الفلسفة السياسية القديمة عند كل من المفكــر الهنــدي القديم كوتيليــا "Kautilya" (312– 296 ق.م) والمفكــر الايطــالي نيكــولا مكيــافيللي " Nicolla

---

[1]- خالد معمري، مرجع سابق، ص 76.

[2]- سليم قسوم، مرجع سابق، ص 35.

[3]- مارتن غريفيتش وتيري أوكالاهان، مرجع سابق، ص 428.

[4]- جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر: وليد عبد الحي،(بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (كاظمة)، 1985)، ص 26.

Machiavelli" (1469–1527)، والفيلسوف الانجليزي توماس هوبز "Tomas Hobbes" (1588–1679)، وهي:

"فلسفة قائمة على اعتبار الصراع على القوة دافع غريزي كامن في الطبيعة الإنسانية، فكل هؤلاء المفكرين يجمعون على أهمية متغير القوة لإدارة العلاقات الدولية، وإذا كانوا يختلفون في طريقة توظيفه."[1]

وكان لهانزمورغانتو الأثر الكبير في هذا التطور، فقد كان من أوائل المفكرين الذين اعتمدوا التسمية الواقعية، وتبنوا أسسها في مقابل الأبحاث المثالية، التي كانت سائدة في الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، ويقدس الواقعيون التاريخ، فهو كما يقولون، يعلمنا أن الحرب والنزاعات هي القاعدة في العلاقات الدولية، أما مقترحات السلام الدائم فهي أفكار هشة عبر التاريخ وتفشل في أن تأخذ بالحسبان كون الطبيعة الإنسانية مبنية على الخطأ[2]، وعلى الرغم من الجذور الفلسفية التي ورثتها من التارخ الأوروبي في مختلف مراحله وعصوره من قديم،وسيط وحديث.الا أن الواقعية إنطلقت من الولايات المتحدة الأمريكية كرؤية جديدة ومن ثم كنظرية منافسة للمثالية كما سبقت لنا الإشارة عن ذلك، وصولا إلى بروزها وهيمنتها على علم العلاقات الدولية، وبالبحث عن أسس الرؤية الواقعية في الثقافة والفلسفة السياسية الأمريكية، فهي من الأساس الديني البروتستاني، والأساس الفلسفي البرجماتي، والأساس الإجتماعي السياسي في النظرية الداروينية الإجتماعية. فالنظرية الواقعية ليست فقط مجموعة من الفرضيات والمفاهيم السياسية، بل هي أعمق من ذلك بكثير، وهي تشكل رؤية خاصة للعالم والإنسان والحياة، تمتد بروافدها في التاريخ الإنساني.[3]

وقد علمت الواقعية الزعماء الأمريكيين أن يركزوا على المصلحة لا على الإيديولوجية وأن يدركوا أن في الإمكان أن يقوم تعايش بين الدول العظمى حتى لو تضاربت قيمها ومعتقداتها.[4]

ويجب الإشارة والإيضاح إلى أنه لا توجد نظرية واقعية واحدة بل نظريات عدة، والتمييز الأبسط في هذا الميدان يأخذ شكلا من أشكال التوزيع إلى فترات :الواقعية الكلاسيكية (حتى القرن العشرين)، الواقعية الحديثة (1939–1979) والواقعية الجديدة (1979 فصاعدا).

---

[1]- جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007)، ص 136.

[2]- مارتن غريفتش وتيري أوكالاهان، مرجع سابق، ص ص 453، 454.

[3]- محمد أنور فرج، مرجع سابق، ص ص 171، 172.

[4]- جون بيلس وستيف سميث، مرجع سابق، ص 228.

غير أن هذه الفترات المختلفة لا يمكن أن تتغلب على مشكلة التنوع والتعدد إذ لا يتفق الواقعيون الكلاسيكيون جميعا، مثلا، على الأسباب التي دعت إلى قيام الحرب، أو ما إذا كان ميزان القوى حالة طبيعية أو حالة يجب إحداثها من لا شيء.[1]

وسنوضح في جدول يلخص لنا أنواع الواقعية المتعددة وهي كالتالي:

الجـــدول رقـــم (01): مخطط تفصيلي للمذاهب الواقعية.

نوع الواقعية	أبرز المفكرين (أتباع المنهج الكلاسيكي والحديث)	أبرز النصوص	"الأفكار الكبرى"
الواقعية البنيوية الأولى	ثيوسيديس (حوالي 430-400 ق.م).	الحرب البيلوبونيزية	السياسة الدولية تسير بدافع من الصراع على السلطة تمكن جذوره في الطبيعة البشرية، أما العدالة والقانون والمجتمع فهي إما لا مكان لها أو أنها مطوقة.
	مورجانتو (1948).	"السياسة بين الأمم"	
الواقعية التاريخية أو العملية	مكيافيللي* (1532). كار (1939).	الأمير أزمة الأعوام العشرين 1919-1939	تقر الواقعية السياسية بأن المبادئ تخضع للسياسات وتكمن المهارة القصوى لزعيم الدولة في تقبله أشكال سياسة القوة المتقبلة في ميدان السياسة العالمية، وتكيفه مع ذلك.
الواقعية البنيوية الثانية (النظام الدولي)	روسو (حوالي 1750). والتر (1979).	"حالة الحرب" نظرية السياسة الدولية".	النظام الفوضوي، وليس الطبيعة البشرية، هو الذي يدفع إلى الخوف والغيرة والشك وانعدام الأمن، ويمكن أن ينشأ الصراع حتى إذا كانت للأطراف المعنية نوايا حسنة بعضها تجاه بعض.
الواقعية الليبرالية	هوبز (1651). دانييل بل (1977).	"ليفياثان" "المجتمع الفوضوي"	يمكن إمتصاص الفوضى الدولية من قبل الدول التي لها القدرة على ردع الدول الأخرى عن العدوان، والقدرة على استنباط قواعد أولية تأسس لتعايشها.

المصدر: جون بليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية. تر: مركز الخليج للأبحاث، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص ص 236، 237.

[1]- جون بليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص 234.

*ويعتبر مكيافيللي أبرز ممثلي فكرة الواقعية التاريخية، مناصرا مجموعة من الحقائق الثابتة التي تسمح لزعماء الدولة بأن يخضعوا البيئة الخارجية لسيطرتهم، ويعتبر عصرنا الذي يدعوا إلى سياسة خارجية تعترف بتداخل كل من القوة والأخلاق والإخضاع والاسترضاء معا في إطارها. أنظر: جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، مرجع سابق، ص 234.

ثانيا: المسلمات الرئيسية للواقعية:

إستندت الواقعية إلى مقترب الدولانية "Statism"[1]، فالدولة هي الوحدة المركزية في السياسة العالمية، وهي فاعل عقلاني وحدوي، وهذه الفرضية هي الوحيدة المشتركة مع التنوع الذي تلحظه النظرية الواقعية، أو تعدد صيغها[2]، واعتبار هذه الفرضية هي جوهر ما نبحث عليه في طيات هذه النظرية بمختلف أبعادها، إذ أنها تركز على الدولة كفاعل وحيد وموحد وعقلاني.

فهي الممثل الوحيد والشرعي للإرادة الجماعية للشعب، والأولوية القصوى لزعماء الدولة هي ضمان بقاء دولتهم، والعون الذاتي (الإعتماد على النفس) هو مبدأ العمل ضمن ظروف نظام فوضوي حيث لا يوجد نظام حكومة عالمية.[3]

إذن الدولة هي وحدة التحليل الأساسية عند الواقعيين، ونستخلص من هذه المسلمة أن الواقعيون يولون الأهمية القصوى لأمن الدولة، دون الاهتمام بأمن الإنسان والذي يعد أحد ركائز الأساسية لقيام هاته الأخيرة، إذ أنهم يحصرون الأمن في أمن الدولة أو الأمن القومي دون غيرها، وهنا نلحظ أنه أهمل الجانب الإنساني وتم فصل الدولة عن البيئة الداخلية، كما نلمس أنه حدث تنافر بين الأمن القومي والإنساني في ظل هاته النظرية. وقد حددت الأمن بأمن الدولة باعتبارها الفاعل الرئيسي الوحيد في الساحة العالمية.

وقد صاغ تيموثي دن Timothy Dunne"، قالب جوهري مشترك من الأسس التي يقرها جميع الواقعيين كواقعية مركبة، أو ما أسماها الواقعية الأساسية The Essential Realism والتي تشكل بسيناتها الثلاث "Three ss [الدولاتية Statism، البقاء Survival، العون الذاتي Self help] زوايا المثلث الواقعي[4]، ومحوره الدولة.

ثالثا: التصور الأمني الواقعي:

كما وسبقت لنا الإشارة بأن المنظار الواقعي حصر الأمن في أمن الدولة، ويمكن إختصار الأفكار الواقعية في فهم رؤوس "المثلث الواقعي الأمني" على النحو التالي:

-**الدولة:** وهي الفاعل الأساسي لأي عملية تفاعلية في العلاقات الدولية باعتبارها الدافع والغاية في نفس الوقت.

---

[1]- خالد معمري، مرجع سابق، ص 81.

[2] - Duncan Bell, **Political Thought and International Relations Variations Ona Realist The** ، (New -york, Oxford University Press INC, 2008), p 10.

[3]- جون بليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص 228.

[4]- قسوم سليم، مرجع سابق، ص 54.

-**البقاء:** وهو الهدف الأسمى لهذه الدولة وأولوية تسبق كل الأهداف نتيجة لاستشعار التهديد المـــادي الخارجي الموجود.

-**الاعتماد الذاتي:** هو الأداة الأنسب لتحقيق هذا الهدف، خاصة في ظل الطبيعة المعقدة لواقع السياسة الدولية.[1]

إذا فالافتراض الواقعي يركز فقط على حماية الدولة من أي تهديد خارجي يمس حدودها الإقليمية، وبما أن الدولة توجد في نظام دولي يتميز بالفوضى، أي غياب سلطة عليا تنظمـــه وتهيكلـــه وقواعـــد قانونية تحمي الدولة من الإعتداءات الخارجية، فإن الدولة مضطرة للاعتماد على نفسها Self Hehp، باستعمال العديد من الطرق بما فيها القوة العسكرية من أجل الحفاظ على بقائها، فالدولـــة تضـــع[2]، أولوية الأمن فوق غيرها من الأهداف الممكنة أو المرجوة.

فكل دولة تلعب دورها أو بعضا من أدوارها بما تمليه عليها الإحتياجات الأمنية ومكانتها في نظام توازن القوى بين الدول[3]، والنقاش التاريخي يدور حول أفضل الطرق لتحقيق الأمن القومي، فقد سعى كتاب مثل هوبز Hobbes" وماكيافيللي "Machiavielli" وروسو Rousseau" إلى رسم صورة أكثر تشاؤما لمضامين السيادة. وكان النظام الدولي يعتبر ميدان صراع وحشي تسعى فيه الدول لتحقيـــق أمنها على حساب أمن جيرانها، وقد كان ينظر إلى العلاقات بين الدول على أنها صراع على الســـلطة حيث تحاول الدول بشكل مستمر بعضها استغلال بعض[4]، إذن فالتصور الواقعي حصر الأمن في بقاء الدولة أساسا، والإعتداء المسلح المحتمل ضدها، واختزاله في قضية الحماية والدفاع، نتيجـــة للحالـــة الفوضوية كسمة للنظام الدولي.[5]

والواقعية الهجومية كنوع واتجاه أكثر تركيزا على موضوع الأمن والتي يمثلها جون ميرشـــايمر ويعتقد هذا الأخير أن الدولة تركز على البحث عن القوة النسبية بدلا من القوة المطلقة من أجل تحقيق أمنها وضمان بقائها القومي، وهذا يعني أن صناع القرار في حكومات الدول والذين يتحدثون باســـمها، عليهم أن ينفذوا السياسات الأمنية التي تضعف أعداءهم المحتملين وتزيد قوتهم النسبية بالنســـبة لكـــل الدول الأخرى، على افتراض أن العلاقات الدولية مباراة مأزق السجين بتعبير أنصار نظرية المباراة،

---

[1] - خالد معمري، مرجع سابق، ص 84.

[2]- فريال منايفي، مرجع سابق، ص 19.

[3]- جندلي عبد الناصر، مرجع سابق، ص 179.

[4]- جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص ص 414، 415.

[5]- عبد النور بن عنتر، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، **مجلة: السياسية الدولية**، مجلد (40)، العدد (66)، (دون ذكر بلد النشر،أفريل 2005)، ص 57.

بحيث تعكس ذلك التضارب في المصالح الدولية بشكل يعزز من التنافس بين الفواعل الدولية، وهي سمة –التنافس– ملازمة لطبيعة النظام الدولي المتسم بالفوضى، وتحتم وجود الصراع بدل التعاون بين أطراف النظام الدولي، ومثل هذا الوضع سيضع الدولة في حالة استعداد مستمر لمواجهة التهديدات الأمنية المطروحة من قبل أطراف الأعداء المحتملين ومقاومة مساعي الدول التوسعية للسيطرة والهيمنة على النظام.[1] وهته السيطرة والهيمنة فهي تضعنا أمام مفهوم آخر لجون ميرشيامر ألا وهو مفهوم المأزق الأمني، ويكمن جوهرها في أن إجراءات الدولة المتخذة في زيادة قوتها (أمنها) عادة ما تقلص أمن الدول الأخرى، والنتيجة هي أن حرص الدولة زيادة فرصها في البقاء سيهدد بقاء الدول الأخرى، وكما يرى أن أول من عرف المأزق الأمني هو جون هيرز "John Herz" في مقالة الذي نشره وفي حوليات "عالم السياسة" عام 1950. ويؤكد هذا الأخير أن الدول مدفوعة نحو اكتساب مزيد من القوة من أجل تجنب تأثير قوة الآخرين، وهذا بدوره يعطي الآخرين مزيدا من عدم الأمن ويجبرهم على الاستعداد للأسوء ومادام لا يوجد أحد يستطيع أن يشعر كليا بالأمن في مثل هذا العالم المتميز بتنافس وحداته والشك وأحسن الدفاع هو الهجوم الجيد، ومثل هذا الوضع يؤدي إلى إندلاع المنافسة الأمنية.[2]

ويمكن اختصار المنظور الواقعي في التالي:

–إستقيت الرؤى الواقعية من الكتابات القديمة المفكرين مثل بان تسو، ثيوسيديس، هوبز.

–الواقعية صراع من أجل القوة في العلاقات الدولية لأنه لا وجود لقوة فوقية.

–تعتبر الدول من المنظور الواقعي أهم الفاعلين على الإطلاق.

–تحتاج الدول للأمن القومي لحماية مصالحها الوطنية ويدخل ضمن هذا الإطار سعيها لاكتساب القوة.

–الدول فواعل عقلانيون يسعون لتعظيم الفوائد وتقليص التكاليف المتلازمة مع سعيها لتحقيق أهدافها.[3]

---

[1]- عامر مصباح، **نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية**، (الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2011)، ص 93.

[2]- عامر مصباح، **نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى**، (مصر: دار الكتاب الحديث، 2009)، ص ص 57، 58.

[3]- تاكايوكي ياماورا، مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية، (تر: عادل زقاغ)، ص 2.اطلع عليه بتاريخ 2013/04/12، على الساعة 11:42، بالرابط التالي:

http ://www.geocities.com/adelzegeggh/sept.html

ولقد انتقدت الواقعية كنظرية وتراجعت إبان التسعينات نتيجة لعدم توقعهم وتوضيحهم لانهيار السوفياتي[1]، إذ كانت فترة نهاية الحرب الباردة بمثابة تراجع واضح للنظرية الواقعية[2]، وعلى الرغم من إيمان أتباعها بقدرتها على استشراف سياسات القوة في النظام العالمي الجديد، نتيجة للإبادة الجماعية في رواندا، النزاع العرقي في الصومال، وتيمور الشرقية، ويوغسلافيا سابقا، وبعد ذلك في بداية الألفية الجديدة 2001/11/9 والحروب اللاحقة أفغانستان والعراق.[3]

ويمكن القول أن النظرية الواقعية جاءت لنا في نتائج تقييمها الفكري والفلسفي بإبراز جانب مهم ومحوري ترتكز عليه السياسة العالمية ألا وهي الدولة، وكما يصورونها الفاعل الأساسي، الوحدوي والعقلاني في العلاقات الدولية، والأمن هو الغاية الأساسية والعليا للدولة، فهو أرقى مطلب لها في ظل نظام دولي فوضوي، وكل طرف فيه يسعى لزيادة قوته، بالإعتماد على الذات نتيجة للشك وعم الثقة في بقية الأطراف ونستخلص من ذلك أن المنظار الواقعي وضع الأمن القومي قاب قوسين وحجر الزاوية للدولة، والتي هي الفاعل الأساسي في الساحة الدولية، وهي بهذا – النظرية الواقعية– تفصل الأمن القومي وتضعه في قمة الهرم لمصالح الدولة عن بقية الجوانب ومن بينها الأمن الإنساني.

المطلب الثاني: المنظور الليبرالي وتصوره للأمن.

تعد النظرية الليبرالية من أهم المقاربات المفسرة للظواهر الأمنية في حق العلاقات الدولية، وعلى الرغم من اختلاف مخططات كل من غروتيوس وهوبز وروسو وكانط إلا أنهم جميعا إشتركوا في

[1] - Duncan Bell, Op. cit, p 2 .

[2]- جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص 251.

[3] - Duncan Bell, Op. cit, p 2 .

التركيز على البحث في أسباب الحرب وشروط السلام والأمن، كما أنه وإبان القرن العشرين وحتى الحرب العالمية الثانية رفض معظم المفكرين الدوليين تشاؤمية هوبز وروسو وتبنوا الموقف الفكري لبنثام والعديد من مفكري القرن التاسع عشر الليبراليين الذين قاربوا وفهموا الحروب على أنها نتاج الحكومات المستبدة أو بمعنى أخر الغير الديمقراطية، والمعاهدات والدبلوماسية السرية والنخب، وأن الطريق إلى السلام يمر عبر علاقات الشعوب بعضها ببعض مع التجارة الحرة وانتشار الديمقراطية والرأي العام المستنير والمؤسسات الدولية.[1]

وتطرح الليبرالية أجندة موسعة تتضمن عدة مستويات للتحليل، ووحدات عديدة أيضا، فالمنظور الليبرالي له صور عديدة وهي كالآتي:

أولا: الليبرالية الدولية:

تتلخص الدولية الليبرالية أساسا في أنها مشروع يرمي إلى تغيير العلاقات الدولية بطريقة إصلاحية لا ثورية لتتلاءم ونماذج السلام والحرية والإزدهار التي يزعم أن الديمقراطية الليبرالية الدستورية تنعم بها[2]. وكان إيمانويل كانط وجيرمي بنثام Jermy Bentham يمثلان طليعة أنصار المذهب الدولي الليبرالي لحركة التنوير وكان كلاهما يعارض همجية العلاقات الدولية أو على ما وصفه كانط بوضوح "حالة الوحشية التي لا تخضع لأي قانون".[3]

ومن هنا تبرز كتابات إيمانويل كانط كمرجعية فكرية لأصحاب هذا الإتجاه، ففي كتابه "مشروع السلام" يحاول تبيين أن السلام ممكن اذا توفرت بعض الشروط مثل بداية تحول في الوعي الفردي وإقامة جمهورية دستورية ومعاهدة فيدرالية بين الدول لإنهاء الحرب وليس تنظيمها فقط، كما قال بذلك هوغو غروتيوس Hugo Grotius ، وقد دعى كانط في المادة التعريفية الثالثة* لمشروعه بإقامة نوع من التنظيم العالمي بين الدول المتعاهدة، وفعلا تجسدت فكرته في إقامة عصبة الأمم بعد نهاية الحرب العالمية الأولى.[4]

---

[1]- قسوم سليم، مرجع سابق، ص 84.

[2]- نفس المرجع، ص 87.

[3]- جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص 317.

* المادة الحاسمة الثالثة من المخطط الفلسفي لايمانويل كانط "السلام الدائم"، ومحور هذه المادة يكون الحق العالمي، (Cosmopolitan) محدودا بشروط الضيافة العالمية"، وهكذا فإن شعوب الأرض قد انخرطت بدرجات متفاوتة في مجتمع عالمي وتطورت إلى حد أن يتم الشعور بأن انتهاكا للحقوق في جزء ما في العالم هو انتهاك للحقوق في كل مكان، ففكرة الحق العالمي ليست خيالية ومبالغا بها بل هي عنصر متمم للمدونة غير المكتوبة للحق السياسي والدولي بحيث تحوله إلى حق عالمي للبشرية، للاستزادة أنظر: جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ص 320.

[4]- خالد معمري، مرجع سابق، ص ص 93،94.

وحاول جيريمي بنثام التصدي للمشكلة المحددة لميل الدول إلى اللجوء للحرب كوسيلة لحل النزاعات الدولية، وقال:"ولكن إقامة محكمة مشتركة وضرورة الحرب لا يتبعان بالضرورة اختلافا في الرأي، وكما هو حال العديد من المفكرين الليبراليين الذين جاؤوا بعده، فقد بين بنثام أن الدول الفيدرالية مثل الدايت"Diet" الألماني والكونفدرالية الأمريكية والإتحاد السويسري تمكنت من تحويل هويتها من هوية مستنده إلى المصالح المشتركة إلى فدرالية أكثر سلمية. وكما اشتهرت حجة بنثام "بين مصالح الأمم لا يوجد في أي مكان أي صراع حقيقي"، ويلاحظ أن هذه الخطط الرامية لتحقيق سلام دائم تعني ضمنيا توسعة العقد الإجتماعي بين الأفراد في مجتمع محلي إلى الدول في النظام الدولي، أي إخضاع الدول إلى نظام من الحقوق والواجبات القانونية.[1]

وقد ارتبطت الدولية الليبرالية بثلاث اتجاهات نظرية أساسية لتفسير الصراع والتعاون على الصعيد الدولي ممثلة في كل من:

الليبرالية التجارية: فكرة التجارة الحرة والتجارة عبر حدود الدولة، على إفتراض أن الترابط بين الدول سيقلل الحوافز على استعمال القوة، كما أنه سيرفع كلفة إستعمالها وينظر للتجارة الحرة على أنها السبيل إلى توحيد الشعوب وربما إلى التخفيف من ولائهم السياسي للدولة–الأمة.[2]

ثانيا: الليبرالية الجمهورية:

فهي تساند إنتشار الديمقراطية بين الدول، وهو يصعب من تعزير المصالح العسكرية والإقتصادية للدولة نتيجة الرقابة المفروضة من قبل المواطنين، وقد دارت حوارات واسعة حول مسألة ما إذا كانت الدول الديمقراطية تنعم بالسلام أكثر من الدول الغير ديمقراطية.[3] إضافة إلى.

ثالثا: الليبرالية التنظيمية أو المؤسسية:

والتي تعمل على مستوى البنية السياسية الدولية، وقد أهمل التصور الواقعي للأمن الدولي دور المؤسسات الدولية في التقليل من حدة النزاعات الدولية والحروب، لأن ذلك مرتبط أساسا بالفرضية الواقعية بأن هذه المؤسسات هي تعبير طبيعي عن السلوكات السياسية للدول ضمن نظام دولي يتسم بالفوضوية، فالبناء التحليلي يجب أن يبنى على الدولانية Statism لا على المؤسساتية

---

[1]- جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص320.

[2]- مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، مرجع سابق، ص224.

[3]- نفس المرجع، ص225.

Institutionalism ، فالمؤسسات ماهي إلا نتيجة لتجمع الدول، فمدى تحالف الدول أو تصارعها ينعكس على تلك المؤسسات الدولية.[1]

المسلمات الرئيسية للنظرية الليبرالية:

تتضمن النظرية الليبرالية مجموعة من الإفتراضات المختلفة وهي:

1 -يمثل الفواعل غير الدولة Non State Actor ، وحدات مهمة في السياسة العالمية، فالدولة ليست الفاعل الوحيد في علاقات الأمن الدولية، بل هناك فواعل أخرى داخل الدولة[2]، كمنظمات المجتمع المدني، وأخرى خارج الدولة، مثل المنظمات الدولية، ومالها من أهمية بالغة في تحديد أهم القرارات السياسية للدول، وبالتالي نجد المنظمات الدولية هي أكثر منافسة للدول المستقلة في مجالات التنافس المختلفة.[3]

2 -والإفتراض الثاني لهذه النظرية هو أن الدولة ليست فاعل وحيد وموحد، بل تتكون من أفراد ، جماعات، وبيروقراطيات وجماعات المصالح، فعمليات المنافسة وبناء الإئتلاف والنزاع بين هذه الفواعل هو جوهر السياسة[4]. فالفواعل المهمة في السياسة العالمية هم الأفراد العقلانيون والجماعات الخاصة التي تنتظم في محاولة لترقية مصالحها الذاتية، وحسب التصور الليبرالي فالدولة ما هي إلا مؤسسة تمثل الإختلافات والتنافسات فيما بين القوى الإجتماعية من أفراد وجماعات ضمن المجتمع المدني، والتي تترجم على أنها سياسة الدولة State Policy، فالدولة في التصور الليبرالي ليست فاعلا بل مؤسسة خاضعة بشكل ثابت لتحالفات القوى الإجتماعية[5].

إذن فالدولة حسب التصور الليبرالي ليست فاعلا وحيدا وموحدا كما تصور المنظار الواقعي بل هي عبارة عن مؤسسة جامعة لمختلف القوى الإجتماعية وأهمها الفرد، والذي هو الوحدة الأساسية للتحليل، دون إغفال دور الدولة بمعنى أن المنظور الليبرالي لا يهمل أمن الدولة في مقابل أمن الأفراد، فهي وضعت تصورات لكل من الفرد والدولة ،وهي تعد وسيلة لحماية أمن الفرد، وحماية مصالحها الإقتصادية، كما أن لها دور الرقابة والتدخل في الشؤون الإقتصادية خلال الأزمات، ونلمس في طيات هذه الأفكار تداخل بين الأمن القومي والإنساني، فلا يمكن تحقيق الأمن الإنساني في حال حكم غير ديمقراطي أو دولة أو أوليغارشية ولا يمكن إطلاق صفة الديمقراطية إلا على دولة بها وجود تمثيل

---

[1]- خالد معمري، مرجع سابق، ص 97.

[2]- قسوم سليم، مرجع سابق، ص85.

[3]- عامر مصباح، **الإتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006)، ص 298.

[4]- نفس المرجع، ص ص 298 ،299.

[5]- قسوم سليم، مرجع سابق، ص 86.

ديمقراطي جمهوري وإلتزام إيديولوجي بحقوق الإنسان، ووجود ترابط عابر للحدود الوطنية وهي شروط السلام الديمقراطي، على حسب إيمانويل كانط، والذي أشار أيضا إلى أن الديمقراطيات لا تتحارب فيما بينها، إذا فلا سبيل لتحقيق الأمن القومي بمعزل عن الأمن الإنساني، ولا الأمن الإنساني بمعزل عن الأمن القومي.

3 -يتحدى الليبراليون الإفتراض الواقعي القائم على اعتبار الدولة فاعلا عقلانيا، فالنظرة المجزأة للدولة تترك الإنطباع بأن صدام المصالح والمساومة والرغبة في التسوية لن تؤدي دوما إلى إتباع مسار صناعة قرار عقلاني لأن سوء الإدراك والسياسة البيروقراطية يسيطران على صناعة القرار[1]، وغالبا ماتؤدي إلى قرارات ضعيفة، وليست مرجوة[2].

4 -مأمورية السياسة العالمية و تبقى قابلة للتوسع، بالرغم من أن الإهتمام بقضايا الأمن القومي أمر مهم، فإن المسائل الإقتصادية والإجتماعية والإيكولوجية والثقافية تبقى هي الأخرى على درجة بالغة الأهمية بفعل تنامي التفاعل بين عدة عوامل منذ منتصف الألفية الثانية[3]، وذلك نتيجة لتنامي الإعتماد المتبادل بين الدول والمجتمعات في القرن العشرين، كما كان التركيز على قضايا التجارة، المال والطاقة. وكيف أن مثل هذه القضايا المعاصرة والمستحدثة تأخذ مكانا متقدما في جدول الأعمال الدولي[4]، فالليبراليين يرفضون تقسيم السياسة الدولية إلى سياسة عليا وسياسة دنيا على اعتبار أن المشاكل السوسيو-إقتصادية الداخلية يجب أن تحضى بنفس الأهمية التي تتمتع بها المسائل العسكرية.[5]

وأصبحت المشكلات العالمية عن الليبراليين هي المشاكل التي تواجه الجنس البشري بأسره، وهي التي يزيد من تسارعها التقدم التقني الحديث، مثل التدهور البيئي، وعدم التوازن الإيكولوجي والذي يهدد العيش على الكوكب الأرضي، ومشكلات تناقص موارد الطاقة بسبب الإستنزاف المتواصل لتلك الموارد المحدودة، ومشكلات نقص الغذاء مع تزايد السكان، وتفاقم المجاعات، هذا فضلا عن إنتهاكات

[1]- قسوم سليم، مرجع سابق، ص ص 86، 87.
[2]- عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص300.
[3]- قسوم سليم، مرجع سابق، ص87.
[4]- عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ص300، 301.
[5]- قسوم سليم، مرجع سابق، ص87.

حقوق الإنسان، كما تحتل مشكلة الحرب حيزا واسعا ضمن هذه الإهتمامات، إلا أن أضرار المشكلات الأخرى لا تقل عن أضرارها، لذلك لا يجب تهميش المشكلات الأخرى مع مشكلة الحرب.[1]

ونستخلص مما سبق ذكره في محتوى النظرية، بتعدد الفواعل في السياسة العالمية فلم تبقى الدولة هي وحدة التحليل الوحيدة، بل أوجدوا وحدات أخرى كالفرد على سبيل المثال والذين يعدونه أهم الوحدات، كون مصادر التهديد سواء كانت داخلية أو خارجية فهي موجهة له، كما رأينا بأن مأمورية أو الأجندة البحتية للمنظار توسعت عن التوجه الواقعي، فقد حددوا مصادر تهديد جديدة كالتهديدات المضرة بالبيئة، بالإضافة إلى الإقتصاد والثقافة...، فالأمن بالنسبة لهذا المنظار-الليبرالي- لم يعد مقتصرا على أمن الدولة، والتهديد هو عسكري فقط، وبالإضافة إلى ذلك نجد إهتماما بالغا بالفرد وحرية هذا الأخير، والسعي لإيجاد نظام يحكمه القانون تتعايش فيه الدول بسلام في ظل حكومة عالمية، إذن فالأمن هو أمن الدولة والفرد في آن واحد ولا يمكن تحقيق أحدهما بمعزل عن الآخر.

ونستعين بمثال عن الدول الغربية والتي من بينها الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، سويسرا، إيسلندا (كحالة خاصة في تحقيق الرفاهية والغاية هو الأمن البشري)، ولقد تجاوزت مصالح تحقيق الذات والبقاء (الأمن القومي) إلى البحث عن الرفاهية والوصول إلى الأمن الإنساني بكل أبعاده، غير أن جوهر التداخل بين الأمن القومي والإنساني تعزز في الدول الليبرالية أو الغربية دون غيرها، حيث أن العالم الثالث لم يحقق الأمن القومي بصيغة كافية وبالنظر إلى توسع أبعاد هذا الأخير فكيف لنا الحديث عن تحقيق الأمن الإنساني في عالم يفتقر لآليات تحقيقه وللإرادة كذلك فعلى حكومات الدول في هذا العالم أن تتسلح بسلاح الديمقراطية،والتنمية وأسباب تحقيق الأمن الإنساني بمختلف أبعاده، دون البقاء والتقوقع على الجانب العسكري، والرغبة في التفوق وما إلى ذلك من أسلحة أو قوة، فالتسلح الحقيقي للدول هو سلاح الديمقراطية الحقيقية وليس الشكلية فحسب.

[1]- محمد أنور فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**،(السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007)، ص ص 310 ،311.

المطلب الثالث: الأمن ضمن المقاربتين البنائية والنقدية.

يعد عجز نظريات الإتجاه العقلاني على بلورة إتجاه نظري متكامل في العلاقات الدولية، من بين الأسباب التي مهدت السبل أمام ظهور نظريات الإتجاه التكويني، ومن بينها:

1 –النظرية البنائية: والتي حاولت الإلمام بكل عناصر ومتغيرات النظرية بغية تقديم منظور متكامل لبناء نظرية كوسموبوليتانية أو عامة في العلاقات الدولية، وهناك من يصف البنائية بالجسر الرابط Bridge Gap بين الإتجاهات الوضعية التفسيرية، وما بعد الوضعية التكوينية، للإعتقاد بأنها نظرية توفيقية تركيبية بين الإتجاهين.[1]

وبالحديث عن جذور النظرية البنائية، فيمكن تحليلها قياسا لأفكار إلى ست فئات:

أولا: البنائية في الفكر اليوناني–الروماني، فقد طرحت من خلال أفكار أفلاطون في كتابه الجمهورية، وحددت خصائص الدولة إلى معطيات مثالية (المدينة الفاضلة).

ثانيا: بالعودة إلى الفكر الإقطاعي في العهد الوسيط، وكما جاء في أفكار بريكتون وهذه الفئة ينظر إليها كأفضل جوء مما يطلق عليه أولمان (الموضوع الصاعد) في الحكومة.

ثالثا: ظهور الحركة المجلسية في القرن الخامس عشر وفي نطاق الكنيسة الكاثوليكية وإستنادا إلى الفكر السكولائي وطروحات توما الأكويني.

رابعا: فيتمثل بالنظرية الفرنسية حول مبادئ الحكم الدستوري، لاسيما في تفسير نظرية التعاقد الإجتماعي، كما عند جون جاك روسو، وكذلك سيسل.

خامسا: في المجادلا ت والخلافات الدينية والسياسية من خلال حركة الإصلاح الديني في أوروبا والنظرة البروتستانتية عند مارتن لوثر في ألمانيا، فضلا عن النظرية الكالفينية (التي تؤمن بأن الخلاص من العقاب لايأتي إلا من خلا رحمة الله على العبد وليس بأعماله مهما كانت خيرة)، وكذلك في أفكار الهيجولوت والمعادين للملكية والسكولائية التي سادت في العصر الوسيط، وإعتمدت على منطق أرسطو ومفهومه ماوراء الطبيعة والتي تميزت بإخضاع الفلسفة للاهوت.

سادسا: ويمثل المجادلات المعقدة حول الملكية المختلطة والمقيدة التي ظهرت خلال الحرب الأهلية في إنجلترا.[2]

---

[1]- جندلي عبد الناصر، مرجع سابق، ص 322 .

[2]- عبد الصمد سعدون الشمري، **النظرية السياسية الحديثة: مدخل إلى النظريات الأساسية في نشأة الدولة وتطورها**، الطبعة الأولى، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012)، ص ص 181،182 .

إذن تعد الأفكار البنائية وليدة القرون الماضية، إذ أنها جاءت في كتابات أفلاطون ثم تطورت لتصبح ماهو عليه الآن في العصر المعاصر إذ أنها مقاربة مميزة للعلاقات الدولية تشدد على البعد الإجتماعي أو الذاتي المشترك للسياسة العالمية. ويصر البنائيون على أن العلاقات الدولية لايمكن حصرها بأفعال وتفاعلات عقلية ضمن قيود مادية (كما يدعي بعض الواقعيين)، أو ضمن قيود مؤسسية على المستويين الدولي والمحلي (كما يقول بعض الدوليين الليبراليين). فالبنائيين لايدرجون التفاعل بين الدول ضمن المصالح القومية المحددة، ولكن يجب أن يتم إدراكه بصفته نمطا من الأعمال يصوغ الهويات وتعمل هي على صوغه عبر الزمن.[1]

وقد برزت النظرية البنائية كنظرية قائمة بذاتها في العلاقات الدولية مع نهاية الحرب الباردة ومن أبرز دعاتها بيتر كاتزنشتاين Peter Katzenstein ، وفريدريك كراتوشويل Freidrich Kratochwil ، ونيكولاس أوناف Nicholas Oneuf، وألكسندر واندت Alexander Wendt، ويعد هذا الأخير أب النظرية البنائية والتي تنطلق بالأساس من الإفتراضات التالية:

1 –الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.

2 –تذاتانية Inter-Subjectivityالبنى الأساسية للنظام القائم على الدول.

3 –تشكل الهويات ومصالح الدول في إطار نسقي مترابط بفعل البنى الإجتماعية ضمن النظام الدولي، وهي بذلك تتفق مع الواقعيين الوضعيين فيما يخص فكرة الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي والعلاقات الدولية.[2]

تتعدد صور النظرية البنائية وتتفاوت حسب درجة الإهتمام الذي يبديه منظورها إلى جملة من القضايا في السياسة العالمية، بالإضافة إلى اختلاف منطلقاتهم الإبستمولوجية والمنهجية، فقد ميز بين كل من البنائية العامة والنقدية وبنائية مابعد الحداثة (تمييز Katzenstein) في حين تكلم Ruggie عن ثلاث نسخ للبنائية: الكلاسيكية الجديدة، مابعد الحداثة، البنائية الطبيعية، ووفقا لـ:Ted Hopf فإن البنائية تتكون من رافدين: البنائية التقليدية والبنائية النقدية، حيث ترتبط البنائية النقدية بشكل كبير بالنظرية الإجتماعية النقدية، أما البنائية التقليدية فترغب بتقديم بديل للتيارات الرئيسية في مجال نظرية العلاقات الدولية وهي تحدد المعضلات الخاصة بها التي تعمل من أجل حلها والتي تتعلق بقضايا

---

[1]- مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، مرجع سابق، ص 108 .

[2]- السعيد لوصيف،" واقع ومستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات مرحلة مابعد الحرب الباردة"، مذكرة ماجستار غير منشورة ، جامعة باتنة،الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2010 ، ص ص 86 ،87 .

3- قسوم سليم، مرجع سابق، ص 127 .

الهويات في السياسة العالمية والتنظير لدورالسياسة الداخلية والثقافة في نظرية العلاقات الدولية[1]، وتشترك كل من البنائية العامة والنقدية في سعيهما لجعل العالم الإجتماعي غير طبيعي بمحاولة كشف وتوضيح أن الممارسات والهويات التي يعتقد البشر أنها طبيعية ومسلم بها، هي في حقيقة الأمر نتاج للوكالة الإنسانية والتكوين الإجتماعي، كما يشتركان في أن الحقيقة التذاتانية والمعاني هي معطيات نقدية لفهم العالم الإجتماعي ويصرون على جعل جميع المعطيات في سياقها الأصيل، بمعنى ربطها ووضعها ضمن بيئتها الإجتماعية في سبيل الفهم الصحيح لمعانيها، ويقبل كلاهما الربط بين القوة والمعرفة وقوة الممارسة في قدرتها على إنتاج المعاني، إضافة إلى تبنيهما فكرة التكوين المتبادل بين الفاعل والبنية.[2]

لقد حاولت البنائية إيجاد حل لإشكالية علاقة الفاعل Agent بالبنية Structure ، وترجع جذور هذه الإشكالية إلى:

1 –الإعتقاد بأن الكائنات الإنسانية ومنظماتهم يشكلون فواعل واعية هادفة، حيث تساعد أفعالهم في إعادة إنتاج وتحول المجتمع الذي يعيشون فيه.

2 –التسليم بأن المجتمع مكون من علاقات إجتماعية تقوم بترتيب وهيكلة التفاعل بين هؤلاء البشر إذا فالوكيل (الإنسان) والهيكل (المجتمع)، هما بطريقة أو أخرى يعتمدان على بعضهما البعض أو يشتركان في الوجود، وهذا المعنى لعلاقة الوكيل والهيكل، يمكن أن تفهم به العلاقة بين الدولة والنظام الدولي[3]، فهما أيضا يعتمدان على بعضهما البعض ويشتركان في الوجود، وهذا الإعتماد طبيعة حقيقية مبنية إجتماعيا من السياسة العالمية.

ويرى واندت بأن التحليل البنائي يؤدي إلى توقعات قوية جدا وملائمة للسلوك وتحديد مدى إمكانية الإجراء السياسي عالميا، خصوصا أنه قابل للتطبيق على الإطار الإقتصادي للدول[4]، ومع ذلك إذا فشلت هذه التنبؤات فهذا يعني أنه لم يتم فهم الهيكليات الإجتماعية[5].

---

[1]- محمد أنور فرج، مرجع سابق، ص 430 .

[2]- قسوم سليم، مرجع سابق، ص 129.

[3]-Lver B-Neumam and Ole Waever , **The Future Of International Relation** ، (London, The Taylor francis e-Library,2005), P 300.

[4]- Paul D. Williams, **Security Studies and introduction**، (New york, This edition Publisshed in The Taylor-Francis e-Library, 2008), P P 66 ،67.

[5]- مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، مرجع سابق، ص 110.

وجوهر مانذهب إليه في النظرية البنائية يكمن في أن الدول تتمتع بهوية مؤسسية أهدافها الرئيسية الأمن المادي والإستقرار والإعتراف من جانب الآخرين والتنمية الإقتصادية، ومع ذلك تعتمد الطريقة التي تحقق عبرها الدول أهدافها على هوياتها الإجتماعية، بمعنى كيف تنظر الدولة إلى نفسها مقارنة بالدول الأخرى في المجتمع الدولي، إذ تقوم الدول ببناء مصالحها الوطنية على أساس هذه الهويات، وقد يكون للدولة هويات إجتماعية عدة و مختلفة فقد تكون تعاونية أو تنازعية، و مصالحها تتنوع وفقا لها.

وشدد البنائيين على أن النظام الدولي يقوم على العلاقات الاجتماعية والقدرات المادية[1]، ويبقى الأمن العسكري هو شكل الأمن الذي تحظى باهتمامهم قبل كل شيء كما أنهم يسلمون بحدود البنائية المهيمنة بتأكيدهم على أن تطور السياسة العالمية يأتي في صالح توسيع ميدان الأمن في إتجاهين لأجل فهم المسائل غير العسكرية والفواعل غبر الدولاتية، وقبول فكرة أن المقاربات مابعد وضعية قدمت أفكار وتصورات عن تحديات حديثة وأكثر عمقا لميدان دراسات الأمن

القومي ونظرية العلاقات الدولية من تلك الإختلافات الموجودة بين الأنواع المتمايزة من النظرية التفسيرية[2].

ويمكن القول أن النظرية البنائية كمقاربة جاءت لتحلل في حقل العلاقات الدولية من خلال منظور إجتماعي، وتسليمها إلى أن النظام الدولي هو مزيج بين القدرات المادية للدول، وعلاقاتها الإجتماعية، وأن مصالحها تحددها الهوية المجتمعية، وأما عن الأمن فقد جعلته مقتصرا على الدولة، بإعتبارها وحدة التحليل الأساسية، ويمكن تحقيقه عسكريا من أجل خلق مكانة ملائمة في النظام الدولي، إذا فالأمن هو الأمن القومي، وهنا تكمن إشكالية التنافر مع الأمن الإنساني بعدم إدراجها في الأجندة الأمنية لها، وهو مايفسر بعض الظواهر في العلاقات الدولية، وسعي بعض الفواعل (الدولة) لإثبات ذاتها سواء كان ذلك ماديا أو هوياتيا، وشجعت هذه المقاربة قراءات جديدة في الحقل والتي من بينها "صدام الحضارات" لصامويل هانتنغتون، بحيث يستند طرحه للإنتماءات الثقافية الواسعة، والتي أصبحت تحل محل الولاءات القومية، وقد حدد صامويل صدامات عديدة لمختلف الحضارات ومنها الحضارة الغربية مع الحضارة الإسلامية، والهدف هو البقاء.

[1]- مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، مرجع سابق، ص 109.
[2]- قسوم سليم، مرجع سابق، ص 137.

2- أطروحات النظرية النقدية:

إصطدم النقاش بين التصورين الواقعي والليبرالي للأمن والتحولات الحديثة أثارت الحاجة إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن في إطار الأمن النقدي، ويجد هذا المفهوم جذوره في النظرية النقدية التي وضعها منظروا مدرسة فرانكفورت من أمثال"ماكس هوركهايمر"، "ويتودور أدورنو"، "يورقن هابرماس"[1]، كما أن النظرية تتداخل بشكل كبير مع نظرية النظام العالمي، وكان أبرز الشخصيات تأثيرا في هذه النظرية أندرو لانكليتر Andrew Lanklater [2]، وروبرت كوكس Rober Kox، إذ يقول هذا الأخير بأن النظريات هي دوما من أجل شخص ما ولهدف معين[3]، فجميع النظريات لها تصور، وتتبع هذه التصورات من وضعية في الزمان والمكان، وبدرجة أخص الزمان والمكان الإجتماعي والسياسي[4].

أما هابرماس فيشدد على الصلة الوثيقة بين المعرفة والمصالح، ويؤكد على أن النظرية النقدية في حد ذاتها نتاج المجتمع، لكنها في الوقت عينه تحاول أن تبتعد عن المجتمع في محاولة لفهمه وتغييره، والهدف من ذلك هو الإمعان والتدقيق في النظام الإجتماعي القائم وحدود المعرفة، فالانخراط في النظرية النقدية هو عمل نظري وسياسي معا.

يميز هابرماس بين ثلاث مصالح مؤدية إلى المعرفة:

1 -المصلحة في المعرفة التقنية: وهي الدافع إلى الحاجة المادية أو حاجة البقاء.

2 -المصلحة العلمية المعرفية: تولدها الرغبة في زيادة الفهم الذاتي المشترك والمتبادل.

3 -المصلحة من فوائد معرفية تحررية: تنتج من قدرة الإنسان على الإلتزام في التفكير التأملي، ومن ذلك تنشأ مصلحتها في التحرر، وتمثل المصلحة المعرفية التحررية النظرية النقدية ذاتها.[5]

ويشير مصطلح النظرية النقدية إلى الإتجاه الفكري الذي يرفض الفصل بين النظرية والممارسة كما حدد هابرماس، وينظر إلى الإنسان باعتباره المنتج الحقيقي لسائر أنماط الحياة وأساس تفسير التحولات التاريخية في المجتمع، وترفض هذه النظرية التسلط الفكري للنظريات البورجوازية التي تقدس المشروع الثقافي الغربي باعتباره المشروع العقلاني الذي يجب أن يسود الفكر الإنساني. وقدمت

---

[1]- تاكا يوكي ياماموراء، مرجع سابق، ص 4.

[2]- جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص ص 474-477.

[3] - Martin Griffiths, **Fifty Key Thinkers in International Relation**، (London, This idition taylor-Francis e-library, 2001), P 113 .

[4]- قسوم سليم، مرجع سابق، ص 144.

[5]- مارتن غريفيتش وتيري أوكالاهان، مرجع سابق، ص ص 439،440.

تحليلا نقديا للفلسفة الوضعية، واعتبرتها فلسفة علم قاصرة ومضللة، وعاجزة عن فهم الحياة الإجتماعية، وأنها فلسفة متواطئة مع السلطات التي تمارس قهر وقمع الإنسان، باعتبارها فلسفة الإتجاهات المحافظة وهي السلطة الفكرية التي سادت المجتمع الرأسمالي، بهدف –الرفض لهاته الإتجاهات الفلسفية– تنوير العقل البشري من هاته السيطرة الفكرية الرأسمالية. كما رفضوا الفلسفة اليقينية العقائدية التي تمسك بها الماركسيون لاسيما الأرثذكسيون منهم.[1]

إضافة إلى أن نظرية كوكس النقدية تتضمن نظرية حل المشاكلة، وتهتم بكل من المصالح المعرفية الفنية والعلمية المدركة، وتسعى باستمرار إلى تعديل مفاهيمها على ضوء الموضوع المتغير الذي تسعى إلى فهمه. كما ويميز بين نظرية حل المشكلة والنظرية النقدية. فالنظرية الأولى تأخذ العالم على عواهنه (كما هو عليه دون البحث في كيفية أو سبب النشأة) وتعتبر التوزيع الحالي للسلطة قائما على أساس مادي أما النظرية النقدية فتبحث في كيفية نشوء التوزيع الحالي للسلطة.[2]

خلافا للنظرة الواقعية، يعتقد منظروا المدرسة النقدية أن فوضوية النظام الدولي، الدولة الوحدوية والعقلانية، العقد الإجتماعي، معضلة الأمن وكذا الحروب الدولية هي بناءات تاريخية واجتماعية. وعليه فعالم التهديدات أيضا يجب دراسة كبناء إجتماعي ومستخدمين التاريخ، الثقافة، الإتصالات، الإيديولوجيات والعلاقات التي تنشأ بين هذه الأبعاد في تحليله. غير أن معرفة كيفية بناء موضوع الأمن في حد ذاته هي مسألة ملازمة للخطاب حول التهديدات، فالخطاب المهيمن والمقبول عن التهديدات يعكس بناءا سياسيا، بمعنى استجابته للمصالح والقيم والمعايير المكونة لهوية النخبة السياسية (القائمة بفعل الخطاب) في تأمين مجال أو مسألة معينة دون غيرها وكذا تحديد العدو.[3] ومن هنا فالخطاب يعد وسيلة أو أداة لأمننة أو اللاأمننة لقضايا محددة من طرف النخب السياسية، وجعل مسألة ما أمنية وأخرى لاأمنية (أو كظاهرة عادية) لبعض القضايا، كما لاحظنا أمننة الظاهرة الإرهابية لتصبح كاتهديد عالمي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، من طرف الولايات المتحدة الأمريكية ليتم على إثرها غزو كل من أفغانستان (2001)، ثم تلتها العراق (2003)، و يمكن القول أن مسألة الأمننة تقوم بها جهات معينة، من أجل خدمة أغراض معينة كما جاء في الرأي الأساسي لروبرت كوكس فالنظرية هي لشخص ما، ولغرض ما، فأمننة قضية الإرهاب من طرف الولايات المتحدة الأمريكية هو لمتابعة

[1]- محمد أنور فرج، مرجع سابق، ص ص 446- 449.
[2]- جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص ص 379، 380.
[3]- قسوم سليم، مرجع سابق، ص 150.

مصالحها الذاتية خارج القارة الأمريكية (مصالح تخدم الأمن القومي الأمريكي) سواء كانت هذه المصالح إقتصادية أو سياسية أو حتى إيديولوجية.

ومن هذا المنطلق يقوم الخطاب بشرعنة والدفاع عن هوية الدولة (أي هوية الطبقة المهيمنة) بخلق ثنائية "نحن" و" الأخر"، وبهذا يكون الخطاب Discours هو الموضوع الذي يجب تأمينه[1].

والأمن هو مصطلح إشتقاقي كما يرى كين بوث، مشتق من مختلف الفهوم السياسية[2]، كما أن الاختلاف في فهم الأمن وتعريف التهديدات يشتق جزئيا من المسار السيكولوجي للإدراك وسوء الإدراك.

ويعتقد أنصار النظرية النقدية أن الوحدة المرجعية للأمن هي الفرد أو الإنسان وليست شيئا فلسفيا مجردا كالدولة، إذ يرتكز مفهوم الأمن الإنساني على إتخاذ الفرد كوحدة التحليل الأساسية وذلك في سياق ما أصبح يواجه أمن الأفراد من مصادر عديدة التهديد والتي لم تعد الدولة المسؤول الوحيد عنها، كما لم يعد بمقدورها التعامل معها بمفردها فالدولة كما يرى دانيال بال "Danial Bell"، "أصبحت بعد الحرب الباردة أصغر من أن تتعامل مع المشكلات الكبرى وأكبر من أن تتعامل مع المشكلات الصغرى".[3]

وفي هذا الصدد يقول "كين بوث" إن: "طريقتي في التعامل مع النقاش النقدي هو أنني أرحب بأية مقاربة تمكننا من مواجهة المعايير المشؤومة للدراسات الإستراتيجية للحرب الباردة للوصول في نهاية الأمر إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن، طالما أن هناك إلتزاما بالإنعتاق (مقابل ترك موازين القوة كما هي) وفي هذا الصدد فإن كين بوث يرى أن الأمن يعني الإنعتاق والذي يعني تحرير الشعوب من القيود التي تعيق مسعاها للمضي قدما في اتجاه تجسيد خياراتها، ومن بين هاته القيود: الحرب، الفقر، الإضطهاد ونقص التعليم وغيرها كثير.[4]

وعليه، يكون الأمن الإنساني هو التجسيد الحقيقي للإنعتاق، وبالتالي الرؤية النقدية الهادفة إلى إدماج القيم الأخلاقية ومبادئ العدالة في العلاقات الدولية[5].

ومنه نستخلص أن البنائية عبارة عن مقاربة تسعى لفهم الظواهر السياسية والإجتماعية بعيدا عن التنظير الغربي سواء أكان أمريكي أو أوروبي (أوروبا الغربية) الداعي للسلطة والبحث عن القوة في

---

[1]- قسوم سليم، مرجع سابق، ص 150.

[2] - Paul D . williams, Op. cit, p 91.

[3]- قسوم سليم، مرجع سابق، ص 152.

[4]- تاكايوكي ياماموراء، مرجع سابق، ص 4.

[5]- قسوم سليم، مرجع سابق، ص 152.

مختلف الميادين سواء كانت سياسة أو إقتصادية ، إجتماعية وحتى حضـــارية، فهـــي ثقافـــة الهيمنـــة والسيطرة، وعليه فالبنائية فصلت الأمن الإنساني عن الأمن القومي، بدعم الأمن القومي على عكـــس النقدية التي دعمت الأمن الإنساني في مقابل الأمن القومي، غير أن الأولى– البنائية– تخدم الأغراض الإمبريالية في التوسع والسيطرة وفرض الذات على الآخر بينما النقدية تسعى للتحرر وعتق الإنســـان من كل القيود الفكرية كما نلمس في هاتين النظريتين التأمليتين فصلا تامـــا لكـــلا الأمنـــين القـــومي والإنساني.

ومنه نلحظ الفروق القائمة بين كلتا النظريتين فكلاهما لخدمة غرض معين، ومع العودة للواقع فإنه لا يمكن فصل هذين المتغيرين (الأمن القومي والإنساني) بشكل تعسفي فأحدهما مكمل للآخر فلا وجود لدولة (قومية) دون إنسان، ولا وجود أو بقاء لهذا الأخير دون الدولة، فهي سلطة عليا تنظيميـــة (لهـــا الحق في استخدام القوة من أجل إستتباب الأمن) وحماية الأفراد والمجتمع من كل الإعتداءات الخارجية.

المبحث الثـــاني: مهـــــددات الأمـــن القـــومـــي والإنســـانـــي.

يعتبر التهديد من أهم الصعوبات التي تواجه تحقيق كل من الأمن القومي والإنساني وقد إختلف التهديد كما إختلفت مصادره بعد نهاية الحرب الباردة نتيجة لتغيير البيئة الدولية، ذلك بعد سقوط الإتحاد السوفياتي، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالزعامة (الأحادية القطبية)، وسنتطرق في مطالب هذا المبحث إلى كل من المفارقات والتشابك في المهددات للأمن القومي والإنساني.

المطلب الأول: مفارقة الأمن القومي والإنساني في مسألة المهددات.

وقبل البدء في تحديد هاته المفارقة يجب علينا أولا تحديد مفهوم التهديد لغة وإصطلاحا.

لغة: التهديد في اللغة العربية في القاموس الجديد للطالب جاء: هدد يهدد، تهديدا، غيره توعده وأنذره العقوبة، أما في قاموس اللغة الفرنسية فقد اعتبر قاموس Le Petit Robert أنه مصطلح يعني طريقه يرسم بها الرعب على وجه شخص ما مع وجود النية بجعله يخشى الأذية التي يريد الحاقها به.

إصطلاحا: فقد عرف في إحدى الدراسات على أنه: "التهديد في مفهومه الإستراتيجي هو بلوغ تعارض المصالح والغايات القومية مرحلة ليتغير معها إيجاد حل سلمي يوفر للدول الحد الأدنى من أمنها السياسي، الإقتصادي والإجتماعي والعسكري في مقابل قصور قدرتها لموازنة الضغوط الخارجية، الأمر الذي يضطر الأطراف المتصارعة إلى اللجوء لاستخدام القوة العسكرية، معرضة الأمن القومي للخطر.[1]

وعليه يمكن القول أن التهديد هو عملية يقوم بها فرد أو جماعة من أجل التخويف والإرهاب سواء أكان هذا العمل موجه لفرد أو جماعة أو حتى للدول، من أجل تحقيق غايات ومصالح معينة.

1 -الدولة كعامل تهديد للأمن الإنساني:

أتى مفهوم الأمن الإنساني بمنظور كوني، يجعل من أمن البشر كل مترابط بحيث يجعل أمن البشر كل مترابط، بحيث أي تهديد لأمن فرد ما فهو تهديد لغيره، مما يجعل تحقيق أمن سكان دولة معينة، أمرا ضروريا لأمن واستقرار الدولة ذاتها[2]، غير أن هاته الأخيرة قد تشكل في حد ذاتها تهديدا لأمن الفرد[3]، من هنا نجد أمثال كين بوث K . Booth يزحزحون الدولة من كونها مرجعية للدراسات الأمنية، لأن الحكومات التي كان يفترض لها حماية أمن مواطنيها، أصبحت غالبا المصدر الأول لأمن الكثيرين بدلا من القوات العسكرية للدولة الأخرى. فلم تعد الدولة مصدر للأمن وخاصة

---

[1]- راضية لعور، مرجع سابق، ص 42.

[2]- حموم فريدة، مرجع سابق، ص 71.

[3]- خديجة عرفة محمد أمين، مفهوم الأمن الإنساني... الإنسان أولا، تاريخ الإطلاع 23 /04 /2013، الساعة 20:14 على الرابط: www.na USS.EDU-SA/Ar :formus.

للأقليات، كما تكذب التهديدات الجديدة المصاحبة للعولمة المقولة التي ترى أن أمن الأفراد ينصب من امن دولتهم، لذا فلا يجب أن يكون الإنشغال هو حماية الدولة من خطر عليها وإنما حماية سكانها من اضطهادات وتمييزات حكوماتهم.[1]

والتهديدات الآتية من الدولة قد تتمثل في التعذيب البدني والملاحقة نتيجة اعتناق آراء مخالفة للرأي السائد[2]، ويعد ما تعانيه الأقليات على يد دولها لأكبر دليل على كون الدولة تشكل تهديدا للأمن الإنساني، فأحصى روبرت كور Robert Curr سنة 1990 وجود 233 جماعة تشكل أقليات عرقية ذات مطالب وطنية أو تظهر رغبتها في الاستقلال، والتي كانت تعاني من التمييز، وتجمع هذه الأقليات ما يقدر بحوالي 900 شخص، أي ما يمثل 1/6 الإنسانية.[3]

ويمكن القول أن الدولة لها دور مهم في حماية أمن مواطنيها غير أن عجزها أو فشلها قد يؤدي إلى عدم الإستقرار المجتمعي وحتى الإنساني بصفة خاصة، إذ يصبح هذا الأخير عرضة للعديد من التهديدات كالأوبئة، النزاعات فيما بين هاته الجماعات، الجرائم، استفحال ظواهر غريبة عن المجتمع ومضرة بالفرد (كالمخدرات، التجارة الغير مشروعة، تبييض الأموال، إرهاب الأفراد...إلخ)، وأحيانا قد تكون الدولة بحد ذاتها مصدر تهديد لأمن أفرادها، إذ أنها السلطة العليا ولها القوة في فرض القانون والعدالة، فإذا حكم هاته القدرات نخب غير واعية وأوليغارشية فإنها تستخدم الإمكانيات في الإضرار بالأمن الإنساني، كالإبادة الجماعية، وقد شاهدنا مثل هذه الظواهر في الآونة الأخيرة مع قيام "الثورات العربية "بدايات عام 2011، حيث إستخدم معظم قادة الدول العربية وسائل القوة العسكرية في القمع، والتنكيل بشعوبهم أجل قمع الشعوب الثائرة ضدهم وللحفاظ على مصالحهم ومناصبهم، دون الإهتمام بهذا الفرد والذي يعد الركيزة الأولى لقيام الدولة، فغياب الوعي لأهمية الإنسان وحقوقه يقود إلى مآسي في حق هذا الأخير، وللإستزادة عن تهديدات الأمن الإنساني المباشرة وغير المباشرة (أنظر الملحق رقم (03)).

2 –الأمن الإنساني كعامل تهديد للأمن القومي:

[1]- حموم فريدة، مرجع سابق، ص 71.

[2]- جمال منصر، تحولات في مفهوم الأمن ... من الوطني إلى الإنساني. (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق)، الجزائر، 29- 30 أفريل 2008. ص 17.

[3]- حموم فريدة، مرجع سابق، ص 72.

تشكل مشكلة اللاجئين توترات على مستوى الدول المستقلة لهم، مما دفع بمنظمة الأمم المتحدة للتركيز على هاته المشكلة، واشتراك زحفهم بتهديدات رئيسية للاستقرار السياسي للدولة وبمسألة الأمن الدولي.

ففي البحيرات العظمى بإفريقيا شكل اللاجئون تهديدا لأمن وسلم المنطقة، الأمر الذي دفع بالدول الغربية للدفاع عن حقوق الإنسان والتنديد بالإنتهاكات وباضطهاد الأقليات، لذا نجد تدخل الأمم المتحدة لصالح أكراد العراق دعم من طرف تركيا خوفا من خطر المهاجرين واللاجئين، وما قد ينجر عن ذلك من مطالبة أكراد الأتراك بالإنفصال وشكل دولة كردية بالإتحاد مع أكراد العراق وسوريا.[1]

إذا فمن الطبيعي أن يكون اضطهاد أقليات في دولة ما يولد مشكل اللاجئين بالنسبة لدول الجوار، مما قد يتسبب في تهديد الأمن القومي للدول المستقبلة.

ومما لا شك فيه أن الداعين لتحقيق الأمن الإنساني ورفاهه هم التحرريون وفتح أفاق جديدة أمام الإنسان، ومحو الحدود، وهو ما ينجر عنه ضعف للسيادة وأحيان أخرى زوالها ما يقود مباشرة إلى تراجع دور وفعالية الدولة القومية وبالتالي تهديد الأمن القومي.

المطلب الثاني: المهددات المشتركة للأمن القومي والإنساني.

[1]- حموم فريدة، مرجع سابق، ص 78.

ترتبط التهديدات إرتباطا وثيقا بالبيئة الصادرة منها، فالتهديدات قبل الحرب الباردة وأثناءها ليست نفسها تهديدات عالم ما بعد الحرب الباردة نتيجة لتغير وتحول طبيعتها، غير أن المستهدف يبقى دائما الدولة والفرد على حد سواء.

ومن أبرز التهديدات التي تمس الفرد والدولة:

1 -الحـــرب:

وتعتبر الحرب في الفكر اليوناني القديم أنها حالة طبيعية تنشأ بين الجماعات السياسية، وقال أفلاطون: الحرب هي الحالة الطبيعية لعلاقات كل جماعة من الجماعات السياسية بجماعة أخرى.[1]

بمعنى أن الفكر اليوناني يجعل من الحرب حالة طبيعية. أما في الفكر الغربي والأوروبي، و المفكر السياسي الإيطالي ميكيافللي Niccolo Machiavelli ، في القرن الخامس عشر، وإعتبر أن هناك إرتباط وثيق بين السياسة والحرب، بل أنه من الضروري أن يكونا في إتحاد قوي.

ويتميز الفكر السياسي الغربي في تبرير الحرب وإعتبارها حالة طبيعية، وصولا إلى القرن العشرين، حيث يعتبر الفرنسي ريمون آرون R. Aron ، أن الحرب هي عمل من أعمال العنف، نستهدف به إكراه الخصم على تنفيذ إرادتنا وبذلك تصبح الحرب وسيلة سياسية، أو هدفا سياسيا، تبرر اللجوء إليها الإرادة الذاتية.[2]

ويعتبر قرار الحرب في معظم الحالات قرارا سياسيا يتخذ طبق منطلقات وأهداف محسوبة سلفا ويرتبط تقييم نتيجة الحرب بمدى تحقيق الأهداف التي سنت من أجلها، أي أن نجاح الحرب أو فشلها له دائما أبعاد سياسية وفي هذا المعنى وردت مقولة "كارل فون كلاوزفيتش" بأن الحرب هي مواصلة السياسة بوسائل أخرى.

وتختلف دواعي الحرب باختلاف الحالات فتكون إما إسترجاعا لحقوق مغتصبة[3]، وبمعنى آخر حروب التحرير والتي هي أداة عملية هامة تسعى لكسر سلسلة التبعية وتحرير الجماهير وهي حرب مبررة [4]، وقد تكون هذه الحروب توسعا جغرافيا أو الحصول على مكاسب إقتصادية أو توحيد شعب كان مشتتا في دويلات أو مناصرة حليف أو حلفاء من أجل تحقيق مصالح معينة.

2 -النزاع والصراع:

---

[1]- عدنان السيد حسين، **نظرية العلاقات الدولية**، الطبعة الأولى،(لبنان: دار أمواج للنشر والتوزيع، 2003)، ص 78.

[2]- نفس المرجع، ص ص 78 ،79.

[3]- هادي خضراوي، **أبرز قضايا السياسة الدولية المعاصرة من خلال المفاهيم والبنى**، الطبعة الأولى،(لبنان: دار الكتب الحديثة، 2002)، ص ص72 ،73.

[4]- غراهام إيفانز وجيفري نوينهام، مرجع سابق، ص 516 .

-**الصراع:** وهو وضع إجتماعي ينشأ حين يسعى طرفان أو أكثر لتحقيق أهداف متعاكسة أو غير متلائمة[1]، أما النزاع: فهو الخلاف أو تعارض الإتجاهات بين دولتين أو أكثر حول قضايا محددة. ويمكن أن يبرز من خلال نفي إدعاءات الطرف الآخر، إنه أقل حدة من الصراع، وأقل شمولية في الإختلافات[2].

ويعرف ناصف يوسف حتى النزاع بأنه: " تعارض أو تصادم بين إتجاهات مختلفة أو عدم توافق في المصالح بين طرفين أو أكثر مما يدفع بالأطراف المعنية مباشرة إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة تغييره، فالنزاع يكمن في عملية التفاعل بين طرفين إثنين على الأقل ويشكل هذا التفاعل معيارا أساسيا لتصنيف النزاعات بشكل واسع". وفي هذا الصدد أنظر الملحق رقم (04) ،في خريطة توضح النزاعات الحدودية والإثنية في العالم ويصنفها أيضا -النزاعات- إلى ثلاث أنواع عامة وهي:

-**النزاع الدبلوماسي:** ويحصل في إطار الدبلوماسية المتعددة الأطراف كالأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة، وكذلك المنظمات الإقليمية وغيرها، أو في إطار العلاقات الثنائية المباشرة.

-**النزاع غير المؤسسي:** وهوالذي يحصل خارج القنوات المتعارف عليها والمعمول بها ولكنه لايشكل نقيضا لهذه القنوات ولايتسم هذا النوع من النزاعات بالعنف.

- **النزاع المسلح:** وهو الذي يعطل أو يلغي القنوات القائمة والتقليدية للتفاعل النزاعي ويستبدلها بآليات ووسائل أخرى تتم بالعنف، ويندرج مفهوم الحرب في هذا السياق.[3]

3- الأزمـــــة:

"وهي مجموعة ظروف وأحداث مفاجئة تنطوي على تهديد واضح للوضع القائم، لها إنعكاسات هامة على النظام الدولي"، وعرفها أيضا هيرمان Herman بأنها تهديد كبير ومفاجئ في وقت قصير.[4]

وتتميز الأزمة حسب هيرمان بثلاث خصائص رئيسية:

-**المفاجئة:** حيث تحمل طابع المفاجئة لصانع القرار، أو حتى للملاحظ البسيط.

-**التهديد العالي للأهداف:** أي أن الفعل تكون تكلفته كبيرة بالنسبة للطرف الآخر.

---

[1]- نفس المرجع، ص 94 .

[2]- عدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص 84 .

[3]- ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، الطبعة الأولى، (لبنان: دار الكتاب العربي، 1985)، ص ص 293، 294.

[4]- فاطمة الزهراء حشاني، "النزاعات الدولية في فترة مابعد الحرب الباردة على ضوء الإتجاهات النظرية الجديدة"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2008، ص 20.

- **ضيق الوقت المتاح للتصرف:**أي أن صاحب قرار لديه إهتمامات أخرى، وليس له الوقت والمعلومات الكافية للتصرف.[1]

4- الإرهـــــاب:

الإرهاب لغة:و أتى من كلمة رهبة في اللغة العربية من رهبه رهبا ورهبة خافه وأرهب فلانا فزعه وخوفه.

أما إصطلاحا فهو يعود إستعماله إلى حقبة الثورة الفرنسية[2]، ولايوجد تعريف واحد متفق عليه بين المتخصصين من الناحية الإصطلاحية لإختلاف الآراء والإتجاهات بين من تناولوا هذا الموضوع من جهة، وإختلاف مواقف الدول من جهة ثانية، ومفهوم الإرهاب مفهوم متغير وتختلف صوره وأشكاله وأنماطه ودوافعه إختلافا زمنيا ومكانيا، كما يتباين النظر إليه بتباين الثقافات القائمة في المجتمعات.

وقد وردت تعريفات عدة للإرهاب، وعرف على أنه:"القتل والإغتيال، والتخريب، والتدمير ونشر الشائعات، والتهديد، وصنوف الإبتزاز، والإعتداء، وأي نوع يهدف إلى خدمة أغراض سياسية وإستراتيجية، أو أي أنشطة أخرى تهدف إلى إشاعة جو من عدم الإستقرار، والضغوط المتنوعة، وهذا التعريف واسع ويأخذه بعض الباحثين في الولايات المتحدة الأمريكية[3]. وعليه فكل ما سبق وتعرضنا إليه من التهديدات المتمثلة في الحروب والتي تنعكس سلبا على كل من الأمن القومي والإنساني، فالحرب يزيد من مستوى الإنفاق العسكري للدول. وضمن المجتمعات يحشد العسكريون موارد ضخمة ويقومون بتنظيم مهام معقدة مثل إجراء البحوث والتطوير والإنتاج والمحافظة على قدرة الدولة العسكرية[4]. وبالإضافة إلى تدمير البنى التحتية للدول[5]، فشدة الحرب لها أثر كبير في نتائجها، فالحرب العالمية الأولى والثانية، أودتا بحياة ستين مليون شخص لدى المشاركين الرئيسيين[6]، ناهيك عن الأوضاع المعيشية، والإجتماعية للمدنيين إبان تلك الأوضاع.

---

[1]- فاطمة الزهراء حشاني، مرجع سابق، ص 20.

[2]- محمد فتحي عبد، **واقع الإرهاب في الوطن العربي**، (الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 1999)، ص 21.

[3]- علي بن فايز الجحني، **الإرهاب الفهم المفروض للإرهاب المرفوض**، (الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 2001)، ص 12.

[4]- غراهام إيفانز وجيفري نوينهام، مرجع سابق، ص 513.

[5]- مارتن غريفيش وتيري أكلاهان، مرجع سابق، ص 43.

[6]- غراهام إيفانز وجيفري نوينهام، مرجع سابق، ص 514.

كما تتسبب الحروب الأهلية حسب UNICEF سنة 2002 : في 35 مليون لاجئ في العالم 80% من أطفال ونساء.[1]

إذا فالحرب لها آثار على الأمن القومي والإنساني في آن واحد، وكذلك الامر على الصراع والنزاع أيضا، والإرهاب بكونه يبث الخوف والرعب في النفوس وينشر جوا من الرهبة والفزع والترقب، ومن هنا يتعارض مع حق الإنسان في الأمن والعيش بسلام، كما أنه قد يدفع الدولة تحويل بعض الموارد لمكافحته بما يعطل جهود التنمية التي تؤثر على مختلف جوانب الحياة الإجتماعية والإقتصادية والثقافية وتهدد الحقوق الإنسانية المتعلقة بهذه الجوانب.[2]

وتأتي التهديدات السالفة الذكر: الحرب، النزاع، الصراع، الإرهاب والأزمة في مقدمة قائمة مصادر الخطر على كل من الأمن القومي والإنساني.

وسنتطرق فيما يلي إلى باقي التهديدات التي تشكل خطرا على الأمن:

1 –التهديدات الإقتصادية: ونأخذ على سبيل المثال الحصار الإقتصادي على الدولة، وهذا يؤثر على حجم الصادرات والواردات من وإلى الدولة، وله آثاره السلبية على الشعب حيث يؤثر بالتراجع على قوته اليومي، أو المقاطعة الإقتصادية للدولة، والتكتلات الإقتصادية التي تتفق أهدافها ومصالحها مع أهداف ومصالح الدولة[3]، وما إلى ذلك من تهديدات خارجية إقتصادية تؤثر سلبا على كل من الإنسان والدولة في آن واحد، كما لا ننسى التهديدات الداخلية لإقتصاد الدول ومنها: الفقر، وجود فوارق كبيرة في الدخل بين الطبقات، عجز الناتج القومي للدولة عن تلبية إحتياجات الأفراد وإحتياجات الإستثمار، العجز في ميزان المدفوعات والزيادة المستمرة في حجم الإستيراد وإزدياد الديون الخارجية، وما تشكله فوائد الديون من عبء على ميزانية الدولة، عدم توفر الطاقة والموارد الأولية للزراعة والصناعة، وكل هذه التهديدات الداخلية[4]، إضافة إلى الخارجية التي سبق لنا ذكرها تنعكس سلبا على الأمن الداخلي، ومدى إستقلالية الدول وتحرر شعوبها خارجيا.

2 –التهديدات السياسية: وتتمثل هذه التهديدات في: فصل الدولة أو تجميد عضويتها في المنظمات السياسية الدولية، فرض العقوبات على الدولة من قبل المنظمات السياسية الدولية وقطع العلاقات الدبلوماسية مع الدولة سواء من قبل دولة واحدة أو مجموعة من الدول، التحالفات والتكتلات السياسية

---

[1]- حموم فريدة، مرجع سابق، ص 60.

[2]- حسين الحمدي بوادي، **العالم بين الإرهاب والديمقراطية**، (مصر: دار الفكر الجامعي، 2007)، ص 51.

[3]- محمد رضا فودة، مرجع سابق، ص 19.

[4]- نفس المرجع، ص ص 23 ،24.

التي لا تتفق أهدافها ومصالحها مع مصالح الدولة الجاسوسية، إضافة إلى عدم الإستقرار السياسي في دول الجوار الجغرافي للدولة، حيث يشكل تهديدا سياسيا لها، وهذه التهديدات السياسية جاءت على المستوى الخارجي، أما الداخلية فهي الناجمة عن أسلوب الإدارة الداخلي، أي السياسة التي تتبعها الحكومات والإدارات داخليا وهي:

-عدم وجود المشاركة الشعبية في النظام السياسي.

-ضعف نفوذ السلطة التنفيذية، وهذا يؤثر على هيبة الدولة، وبالتالي لايلتزم المواطنون بما تصدره السلطة التنفيذية من قرارات.

-عدم وضوح الأهداف وتعارضها (الأهداف القومية).

-عدم وجود إستقرار سياسي وسرعة تقلباته.

-التداخل بين السلطات.[1]

3 -التهديدات الإجتماعية: يتهدد الأمن القومي والإنساني إجتماعيا عند إنفصام الرابطة بين الفرد والدولة، وزيادة الفجوة بينهما، وإنخفاض المستوى المعيشي والتعليمي، ومستوى الضبط الإجتماعي، الإدارة أيضا، إضافة إلى نقص الكفاءة العلمية وهجرتها، وإثارة النعرات الطائفية، القبلية والقومية والدينية، وهذا مايؤدي إلى صراع مسلح داخل الدولة.[2]

إضافة إلى التهديدات الآنفة الذكر سنتطرق أيضا إلى:

4 -التهديدات البيئية: وتتعلق التهديدات البيئية بالتلوث، تفشي الأمراض، حدوث إضطرابات مناخية والإحتباس الحراري والكوارث الطبيعية، تآكل طبقة الأوزون، التصحر[3]، وكل هاته الظواهر الدالة على الإختلال البيئي وتدهوره فحسب تقرير PNUD لسنة 2007 هناك حوالي مليار شخص أي ما يمثل ⅓ من سكان المعمورة لا يملك موارد مائية صالحة للشرب كما يتسبب تلوث الجو في إحداث السرطان، ومشاكل على مستوى تحول الخلايا والتشوه الخلقي[4]، فهذه الهديدات الكونية أكيد ستجمع الدول والأفراد على حد سواء في التعرض لسلبياتها ولمعالجة جل التهديدات التي أوردناها سابقا يجب المزاوجة الفعالة لدور الأفراد والدول من أجل الوقاية وحتى تلاقي كل التهديدات، ويأتي دور الدولة مصاحبا لدور الشعب حيث تقوم الدولة بالتخطيط وتوظيف إمكانياتها وقدراتها الشاملة بهدف خفض

[1]- محمد رضا فودة، مرجع سابق، ص ص 20 -25 .
[2]- نفس المرجع، ص ص 25 ،26 .
[3]- إلياس أبو جودة، مرجع سابق، ص ص 39 ،40 .
[4]- حموم فريدة، مرجع سابق، ص ص 60، 61.

مستوى التهديد الموجه لأمنها القومي، وحتى الإنساني ويجب أن يكون هذا التخطيط مسبقا أي لا يكون تخطيطا تابعا أي بعد أن يقع التهديد[1]، بمعنى الوقاية.

المبحث الثالث: وسائل تحقيق الأمن القومي والإنساني.

تعد القوة ظاهرة تاريخية متواصلة التغير والتطور والنمو، وقد تجلت عبر مراحل التاريخ في صور متعددة، حيث إستخدمت كوسيلة لتحقيق أهداف محددة إرتبطت كلها في ضرورات الحياة

[1]- محمد رضا فودة، مرجع سابق، ص 28.

والحصول على المزيد من القوة لمجابهة قوى الطبيعة والمجتمعات المعادية، والقدرة على السيطرة والتحكم وتوجيه الصراعات وفقا لمصالح الأسرة أو القبيلة أو الدولة في الوقت الحاضر.[1]

وتتميز وسائل إستخدام وتحقيق الأهداف من القوة الصلبة إلى القوة اللينة.

المطلب الأول: وسائل تحقيق الأمن: القوة الصلبة.

وقبل التعمق في القوة الصلبة كوسيلة لتحقيق الأمن يجب أولا التطرق إلى تعريف القوة.

القوة لغة:

ورد في منجد الطلاب أن القوة هي ضد الضعف وهي الطاقة، كما أنها تمكن الإنسان من أداء الأعمال الشاقة[2]، وهي المؤثر الذي يغير حالة سكون الجسم، وهي مبعث النشاط والحركة والنمو وجمعها قوى، ورجل شديد القوى أي شديد وقوي في نفسه، وقوى ودعم ووطد، و تأتي القوة بمعنى الجد في الأمر وصدق العزيمة.

القوة إصطلاحا:

ويعرفها كارل فريدريك بأنها القدرة على إنشاء علاقة تبعية، فعند القول إن لإنسان ما قوة سياسية تفوق قوى الآخرين، فهذا يعني أن الآخرين يتبعون أفضليات النظام ، والقوة ليست مجرد التسلط، ولكنها تتضمن أيضا القدرة على الإستمالة والنفوذ لدى الآخرين.[3]

فنظرية القوة هي نتاج تأملات منظري مدرسة فكرية في العلاقات الدولية عرفت بالمدرسة الواقعية، والتي جاءت كرد فعل على أفكار المدرسة المثالية، التي إعتمدت في طروحاتها على الدور الذي يمكن أن تلعبه القواعد القانونية الدولية والمنظمات الدولية لإقامة تنظيم أفضل للعلاقات الدولية.[4]

أما الواقعيون، فيعتقدون أن الإنسان ذو طبيعة ثابتة، وهو ينزع للشر والخطيئة وإمتلاك القوة، وهو نفس الحال بالنسبة للدول التي يقودها أفراد يحملون ذات الطبيعة البشرية.

إذ تجدون في القوة (الصلبة) الوسيلة الأكثر نجاعة وفعالية في تحقيق مصالح دولهم.[5]

وكما سبق لنا التطرق للواقعية في المبحث الأول من هذا الفصل، فهي تنقسم إلى واقعية كلاسيكية، وأخرى جديدة وبدورها تتنوع هاته الأخيرة إلى واقعية هجومية وأخرى دفاعية:

---

[1]- فاروق عمر عبد الله عمر، **دول القوة ودول الضعف**، الطبعة الأولى،(مصر: المكتبة الأكاديمية، 2005)، ص 27.

[2]- فؤاد إفرام البستاني، مرجع سابق، ص 623.

[3]- مسفر بن ظافر عائض القحطاني، **إستراتيجية توظيف القوة الناعمة لتعضيد القوة الصلبة في إدارة الأزمة الإرهابية في المملكة العربية السعودية**،(الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2010)، ص 8.

[4]- عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص 85.

[5]- عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص ص 86 ،87.

1 -الواقعية الدفاعية: البحث عن الأمن من خلال القوة.

تؤكد الواقعية الدفاعية، بأنه لا ينبع الحافز للتوسع من القوة الزائدة وإنما من إنعدام الأمن، ويفسر جون هيرز المنطق وراء هذا الرأي بقوله:" في مثل هذا الوضع (الفوضوي) فإن الشعور بعدم الأمن النابع من الشك والخوف المتبادل، يجبر الدول على التنافس على مزيد من القوة لتوفير مزيد من الأمن".[1]

ويكون إستخدام القوة العسكرية في هذه الحالة إستخداما دفاعيا يتمثل في عدم إلتجاء الدولة إلى إستخدامها أي القوة العسكرية إلا إذا إضطرت إلى ذلك إما دفاعا عن أمنها وسيادتها ضد هجوم موجه إليها أو دفعا للتهديد الذي تتعرض له مصالحها الحيوية.

وعلى ذلك فإن إستخدام القوة العسكرية في هذه الحالة يتم في إطار تبني السياسات التي تهدف إلى الإبقاء على الأوضاع الراهنة إنطلاقا في رغبتها في الإبقاء على صورة توزيع القوة القائمة في فترة زمنية معينة وفي نسق دولي معين من عدم رغبتها في تبديلها أو التعديل فيها....، وتهدف هذه السياسات إلى إستقرار العلاقات الدولية السائدة ومن ثم يمكن وصف هذه السياسات بأنها ذات طابع دفاعي من المنظور العسكري أو الإستراتيجي.[2]

فالدول التي تنتهج هذه السياسات ذات الطبيعة الدفاعية عادة ما تقبل الدخول للحرب كضرورة من الضرورات التي تحتمها عليها طبيعة البيئة الدولية، والتي تتصف بسيطرة القوة العسكرية كأداة لفض المنازعات، ومن ثم فإن الدولة في هذه الحالة تقبل الصراع كضرورة حتمية للبقاء في إطار هذه البيئة، لذا فعندما تضطرها الأوضاع الدولية المحيطة بها إلى الدخول في صراع مسلح ما فإنها عادة ما تستهدف إحتواء هذا الصراع وتسعى إلى تهدئة هذه الأوضاع ومحاولتها إيجاد تسوية سلمية سريعة لها تفاديا لمزيد من التوترات الدولية.

2 -الواقعية الهجومية: القوة العسكرية كقوة هجومية.

[1]- فريد زكرياء، **من الثروة إلى القوة: الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي**، تر: رضا خليفة، الطبعة الأولى،(مصر: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1999)، ص 30.

[2]- هشام محمود الأقداحي، **في تحديات الأمن القومي: تاريخي- سياسي**، (مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 2009)، ص 151.

وفي هذه الحالة تلجأ الدولة إلى إستخدام القوة العسكرية بأسلوب عدواني قد يتمثل في إنتهاكها للسيادة الإقليمية لدولة أخرى أو الإعتداء على إستقلال دولة ما، أو المساس بسلامة كيانها الإقليمي ومحاولة تغييره بالقوة أو محاولة فرض صورة جديدة لعوامل القوة في المجال الدولي.[1]

وعليه، تتميز سياسات الدول بأنها إما أن تهدف إلى الحفاظ على القوة، وفي هذه الحالة فإنها سياسة للحفاظ على الأمر الواقع أو الوضع القائم، وإما من أجل زيادة القوة، وهذا يعني بأنها تصبح إما سياسة توسع إستعماري وإما لإظهار القوة، وهي في هذه الحالة سياسة لتحقيق الهيبة والهيمنة وفرض النفوذ.[2]

إعتمدت المدرسة الواقعية في تحليلها لواقع السياسة الدولية والعلاقات مابين الدول على تفسير أحادي الجانب، وهو جانب الصراع، وهو يدور من أجل القوة والحفاظ عليها.[3]

وعلى ضوء ما سبق يمكن القول أن المدارس التقليدية-كالواقعية- ركزت على بعد القوة كوسيلة وحيدة لتحقيق الأمن سواء أكان هذا ذلك من خلال الإكتفاء بما لديها من قوة، والحفاظ على كيانها وبقائها، أو من خلال الهجوم وزيادة القوة، فكما قيل خير وسيلة للدفاع هي الهجوم، والهدف النهائي هو حماية مصالح الدولة التابعة لحماية أمنها القومي، وذلك بزيادة قوتها من باب التوسع والإستعمار، من أجل كسب الهيمنة والإستقرار في الساحة الدولية، والتي تتسم بالفوضى الدائمة.

فالدول الباحثة عن الحد الأقصى من القوة هو مساو للإهتمام بالقوة النسبية وليست المطلقة.[4]

إذا فالدول تسعى لإكساب القوى نسبة لما عند غيرها من الدول والهدف الأسمى دائما هو الحفاظ على المصالح القومية والأمن القومي.

والقوة المتجلية في هذا الفكر هي القوة العسكرية أي الصلبة.

ومع الإشارة إلى أن القوة الصلبة (العسكرية) تستخدم في الوقت الحالي كوسيلة من أجل حماية الأفراد، وذلك من خلال التدخل الدولي الإنساني، في إطار المنظمات الدولية، بإستعمال القوة العسكرية لحماية المدنيين في حال إنتهاك حقوق الإنسان في دول فاشلة أو أولغارشيية...الخ.

ومنه إذا كانت القوة الصلبة ضرورية لمواجهة بعض أحداث العنف الظرفية، كالحرب مثلا، فإنها لا تصلح بذاتها لمواجهة الصراعات الممتدة ذات الطبيعة الإجتماعية والتي هي أحد مهمات أمن

---

[1]- هشام محمود الأقداحي، مرجع سابق، ص ص 151 ،152.

[2]- عبد القادر محمد فهمي، **النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية**، الطبعة الأولى، (الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010)، ص 92.

[3]- محمد رضا فودة، مرجع سابق، ص 17.

[4]- عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى، مرجع سابق، ص 19.

الدولة[1]، فالقوة العسكرية قد تكون في بعض الأحيان عديمة التأثير تماما، إن لم تكن توريطا للدولة في مخاطر يصعب قياسها وتقديرها.[2]

المطلب الثانـــي: وسائـــل تحقيـــق الأمـــن بمفهـــوم القـــوة النـــاعمـــة.

[1]- العايب أحسن، "البعد الأمني لسياسة ودبلوماسية الجزائر الإقليمية منذ 1962 "، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، قسم العلوم السياسية، 1992، ص 33.

[2]- فاروق عمر عبد الله، مرجع سابق، ص 99.

بعد أن كان الأمن، من منظور المقاربة التقليدية أو الواقعية، يرتبط بالدولة كموضوع مرجعي، وتكون إنجراحيتها أو التهديد عسكري من طرف دولة أخرى، وعلى هذا سيكون الرد عسكري، ما جعل التفكير الواقعي بفوضوية النظام الدولي، ولهذا السبب كان يعتبر أن زيادة الدول لقوتها وترسانتها العسكرية، هو الضمانة الوحيدة لتحقيق أمنها الوطني ضد أي تهديد، ومن هذا المنطق كانت القوة العسكرية (الصلبة) هي المحدد الأساسي لقوة الدول.

لكن وفي زمن العولمة، والتوسع الشمولي لأبعاد الأمن: سياسي، عسكري، إقتصادي، مجتمعي، بيئي، إلى جانب العسكري، وكذا التعميق في المفهوم وظهور عدة مستويات حديثة لهذا الأخير وهي: الأمن الشامل – الإقليمي، الدولي، الوطني، الإنساني. وفي ظل هذه التحولات تعمقت أيضا تحولات القوة العالمية بفعل تشابك العلاقات الدولية، وبالتالي لم تعد القوة مرتبطة أساسا بالقوة العسكرية، بل تتعداها إلى مجالات مستحدثة: كالتكنولوجيا، النمو الإقتصادي، الإتصالات، التحكم في الإعتماد والمعلومات.

فالقوة العالمية اليوم، تتأسس على مصادر هي من قبيل القوة اللينة (Soft-Power) أي بمعنى الجذب الثقافي والإيديولوجي التحكم في المؤسسات الدولية، كما تقوم على مصادر القوة بشقيها الملموس وغير الملموس.[1]

ويعرف جوزيف ناي* القوة بأنها:" القدرة على التأثير في الأهداف المطلوبة، وتغيير سلوك الآخرين عند الضرورة"، والقوة الناعمة على أنها:" القدرة على الحصول على ما تريده من خلال الإقناع وليس الإكراه".

ويستبعد من تعريفه العقوبات الإقتصادية والسياسية إضافة للعسكرية.

وعرفها Quanyi Zhang بأنها:" تلك القوة التي تؤكد إستخدام الوسائل الحضارية والإقتصادية والدعائية، وقد أضاف في هذا التعريف إستخدام الوسائل الإقتصادية والتي أبعدها جوزيف ناي.[2]

ترتكز القوة الناعمة على وضع جدول الأعمال بطريقة تشكل تفضيلات الآخرين، أما القدرة على إثبات التفضيلات فتميل إلى الإرتباط بمصادر القوة غير الملموسة، كالثقافة، والعقيدة، والمؤسسات ذات الجاذبية. وهي قدرة بلد ما على إيجاد وضع تستطيع فيه بلدان أخرى أن تطور أفضلياتها أو أن تعرف

---

[1]- قط سمير، "الإسترتيجية الإقتصادية الصينية في إفريقيا فترة مابعد الحرب الباردة- قطاع النفط نموذجا-"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2008، ص ص 18،19.

*- جوزيف ناي، عميد في جامعة هارفرد، ورئيس مجلس الإستخبارات الوطني الأمريكي ومساعد وزير الدفاع في عهد إدارة كلينتون.(المصدر: جوزيف ناي، حدود القوة الأمريكية، تر: على حسين باكير)، ص 1.

[2]- مسفر بن ظافر عائض القحطاني، مرجع سابق، ص 70.

مصالحها بطريقة متناغمة مع أفضليات ومصالح ذلك البلد، وينشأ هذا النوع من القوة من موارد مثل الجاذبية الثقافية أو الإيديولوجية وكذلك من قواعد ومؤسسات النظم الدولية.[1]

كما تعد القوة الناعمة أداة الليبراليين في تحقيق سياساتهم في حين القوة الصلبة أداة الواقعيين على حد تعبير Wienbrenner.[2]

ويرى جوزيف ناي أن هناك ظاهرتين ساهمتا بشكل كبير في تغيير مفهوم القوة.

– تعقد وتشابك التبادلات الدولية، والتي نجدها في عمله المشترك مع روبرت كيوهان في السبعينيات والمتمثلة في: الإعتماد المتبادل المركب.

– تتمثل في تحولات القوة والتي ترجع بدورها إلى أعمال ناي في كتابه القوة والإعتماد المتبادل، فهذه القوة أصبحت أقل ملموسية وأقل تحولية أي بمعنى ما يمكن تحقيقه من مكاسب في مجال ما يكون تحقيقه في مجالات أخرى أمرا صعبا.[3]

والدول هنا تبحث عن الحد الأقصى من القوة المطلقة، فهي تهتم فقط بحجم مكاسبها، وليس بالنظر إلى الدول الأخرى، فهي ليست مدفوعة بواسطة منطق ميزان القوى كما لاحظنا ذلك في الفكر الواقعي، ولكن عوضا عن ذلك هي مهتمة بتكديس القوة بغض النظر عن حجم القوة الذي تتحكم فيه الدول الأخرى، إنها تنتهز فرصة إكتساب المكاسب الكبيرة حتى ولو زادت من ربح الخصم.[4]

أما عن مصادر القوة الناعمة: فقد ذكر جوزيف ناي أن مصادر القوة الناعمة تتمثل في ثلاث مصادر:

–الحضارة والثقافة.

–القيم والسياسات المحلية.

–السياسات الخارجية.

وذكر ناي أن أغلب مصادر القوة الناعمة ليست تحت سيطرة الحكومة، لأنها كثيرا ما تعتمد على الجمهور المتلقي، وغالبا ما تعمل بصورة غير مباشرة.[5]

وقد قام Sheng Ding ببناء نموذج يربط مصادر القوة الناعمة بالنتائج المتحققة كما في الشكل التالي:

الشكل رقم (2):

[1]- محمد أنور فرج، مرجع سابق، ص 279.

[2]- مسفربن ظافرعائض القحطاني، مرجع سابق، ص 70.

[3]- قط سمير، مرجع سابق، ص ص 20،21.

[4]- عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية: الحوارات الكبرى، مرجع سابق، ص 59.

[5]- مسفربن ظافر عائض القحطاني، مرجع سابق، ص ص 71،72.

مصـــادر القـــوة النـــاعمـــة في النظـــام العـــالمـــي

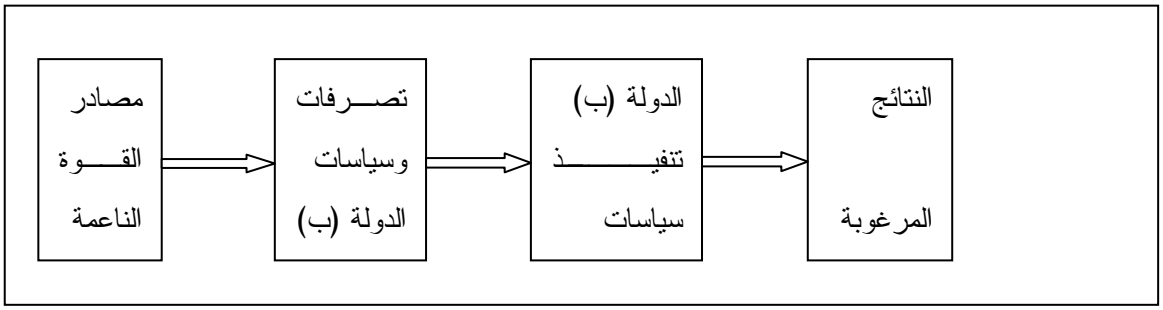

المصدر: مسفر بن ظافر عائض القحطاني، إستراتيجية توظيف القوة الناعمة لتعضيد القوة الصلبة في إدارة الأزمـــة الإرهابية في المملكة العربية السعودية. الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2010 ، ص 73 .

كما نجد الدبلوماسية كنوع من أنواع القوة اللينة لتحقيق الأهداف فهـــي(الدبلوماســـية): أســـلوب إستخدام العناصر المختلفة لقوة الدولة بصورة سليمة واستغلالها إلى أقصى حد ممكن لتحقيق الهدف.[1]

غير أن القوة اللينة ليست كافية لوحدها في تحقيق الأهداف بأكملها، وقد شدد ناي في هذا الشـــأن على أن تسعى الدول لتطوير قوتها الناعمة والصلبة معا، لأن أيا منهما لن يكون فعـــالا فـــي غيـــاب الآخر، فالحصول على السلم أصعب من الدخول في حرب، والقوة الناعمة هي الطريق للحصول على السلم الذي يعد الأصعب.

والقوة الذكية، تجمع بين مصادر القوة الناعمة والصلبة [2]، إذا فللحفـــاظ علـــى الأمـــن القـــومي والإنساني يجب المزاوجة بين مصادر كل من القوة الناعمة والصلبة من أجل الإحاطة المتينة بالسياسة الأمنية للدول.

[1]- حسن رشوان، الدبلوماسية والأمن القومي، **مجلة :الدبلوماسي**، العدد 13، (السعودية، أفريل 1990)، ص 34.
[2]- مسفربن ظافرعائض القحطاني، مرجع سابق، ص 77.

الفصـــل الثـــالث:

الأمن القـــومي و الإنســـاني بين الدائـــرتين المحليـــة والدوليـــة.

يقترن الأمنا القومي والإنساني بالبيئة سواء كانت الداخلية أو الخارجية، ولهما أبعاد عديـــدة فـــلا يمكن فهم هذين المتغيرين بمعزل عن القانون سواء أكان المحلي أو الدولي، ومعرفة البعد البيئي وأثره على الأمن إضافة إلى علاقة الأمن بالمجتمع الدولي والمحلي كما سنلاحظه في المبحث الثاني من هذا الفصل، أما المبحث الثالث فسنتطرق فيه إلى العولمة وعلاقتها أو إنعكاساتها على الأمن، إضافة إلـــى المقترب الإقتصادي، والتعمق في هذا البعد نظرا لأهميته الكبيرة في العصر الحالي، والمرور بالبعـــد التنموي "التنمية البشرية" وعلاقة هذا الأخير بالأمن القومي والإنساني.

المبحث الأول: الأمن القـــومي والإنساني دراسة بمقاربة قانونية وبيئويـــة.

برزت في الآونة الأخيرة قضايا مهمة لها إرتباط مباشر بالبعد الأمني، ومن بين هاتـــه القضـــايا، سنبحث في التدخل الدولي الإنساني كظاهرة قانونية أمنية دولية، وعلاقة "القانون، التشريعات، حقـــوق الإنسان، التدخل الدولي" بالمسائل الأمنية وعلى وجه أخص بالأمن القومي والإنساني.

كما سنذهب في المطلب الثاني من هذا المبحث إلى البحث في القضية البيئية وعلاقة هذه الأخيرة بالأمن.

المطلب الأول: المقاربة القانونية والأمن القومي والإنساني.

يمكن تتبع أصل القانون الطبيعي إلى اليونان الكلاسيكيين والمسيحيين الأوائل، لكنه وبشكله الحديث يستند إلى اللاهوت الكاثوليكي للعصور الوسطى، والفكرة المركزية هي أن للبشر طبيعة أساسية تفرض بأن بعض أنواع السلع البشرية مرغوبة دائما وفي كل مكان، وبسبب ذلك توجد معايير أخلاقية عامة تحكم جميع العلاقات الإنسانية وتنظمهم.[1]

كما وتقترن تعاليم مدرسة القانون الطبيعي التقليدية بالفقيه الهولندي "هوجوجروتيوس"، الذي يعتبر في نظر الكثيرين رائد القانون الدولي، والمتحدث الأول باسم القانون الطبيعي. ويعد أبرز فقهاء القانون في هذه الفترة، وقد صاغ جروتيوس فلسفته في القانون في مؤلفه الشهير "قانون الحرب والسلام"، ويرى جروتيوس أن الإنسان كائن إجتماعي، يتجه بطبيعته وعقله إلى العيش المشترك، فهناك إتفاق فطري بين الناس على العيش في جماعة، ويقتضي تنظيم هذه الحياة وجود عقد آخر فيما بينهم يلزم الجميع بالخضوع للسلطة الحاكمة، وهو التزام أزلي يفترض أن عمل الحاكم يلقى الرضا الدائم من المحكومين، وغاية الدولة تتمثل في حماية الحريات الفردية، وعدم تدخلها في حياة الأفراد إلا بالقدر اللازم للحفاظ على حرياتهم وحقوقهم لتحقيق الصالح العام.[2]

ويمكن القول أن هذا المبدأ الذي قام عليه القانون الطبيعي لجروتيوس من إحدى لبنات المذهب الليبرالي، وحصر دور الدولة في الحماية الخارجية والتدخل المحدد أو في حال الأزمات لتحقيق الصالح العالم الاقتصادي والاجتماعي.

ونستنتج أن تواجد القوانين وتشريعات سواء كانت في المستوى الدولي أو المحلي بالأخص هو عامل استقرار وتوازني للفرد والدولة أيضا، فوجود نظام وقوانين تسير حياة الأفراد والمجتمعات، يؤدي إلى إستباب الأمن، إذن فالقانون هو عامل تداخل بين الأمن القومي والإنساني، ونشر القوانين العادلة والمنظمة يأمن الفرد وبأمان الفرد يستقر المجتمع، وحين يستقر المجتمع تأمن الدولة من اللاإستقرار الداخلي.

---

[1] - جون بليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص 978.

[2] - السيد عبد الحميد فودة، **جوهر القانون بين المثالية والواقعية**، (مصر: دار الفكر الجامعي، 2004)، ص ص 170- 172.

كما سنلحظ أن تطبيق القانون على المستوى الدولي بالإمكان أن تكون أحد نقاط التنافر بين الأمنين القومي والإنساني، وسنتتبع هذه النقطة من خلال معرفة الرابط بفهم حقوق الإنسان وإرتباطها بنقطة التنافر التي سندرجها لاحقا بين الأمن القومي والإنساني.

تعريف حقوق الإنسان:

عرفت حقوق الإنسان في كتاب "التربية على حقوق الإنسان"، الصادر عن الأمم المتحدة سنة 1989: "يمكن تعريف حقوق الإنسان تعريفا عاما بأنها تلك الحقوق المتأصلة في طبيعتنا، والتي لا يمكن بدونها أن نعيش كثيرا، فحقوق الإنسان والحريات الأساسية تتيح لنا أن نطور ونستخدم بشكل كامل صفاتنا البشرية وذكاءنا ومواهبنا، ووعينا، وأن نلبي إحتياجاتنا الروحية وغيرها من الإحتياجات، وتستند هذه الحقوق إلى سعي الجنس البشري المتزايد من أجل حياة تضمن الإحترام والحماية للكرامة المتأصلة والقيمة الذاتية للإنسان".[1]

ويعرفه Johns Dryzek Bonnie Honig و Anne Phillips بأنه: "حقوق الإنسان عرف اجتماعي معقد ومتنازع عليه ينظم العلاقات بين الأفراد والمجتمع".[2]

ونستخلص من ذلك أن الكاتب عرف حقوق الإنسان بأنها عرف اجتماعي، أو هي اتفاق بين أفراد المجتمع على أعراف معينة سميت بحقوق الإنسان، كما أنها تتميز بالتعقيد وتنظيم حياة الأفراد في المجتمع.

وقد عرفه الدكتور محمد الفار في كتابه "قانون حقوق الإنسان في الفكر الوضعي والشريعة الإسلامية" بقوله: " حقوق الإنسان هي علم يتعلق بالشخص، لاسيما الطبيعي "الفرد" الذي يعيش في ظل الدولة، والذي يجب أن يستفيد بالحماية القانونية سواء عند اتهامه بارتكاب جريمة أو عندما يكون ضحية لإنتهاك، وذلك عن طريق تدخل القاضي الوطني والمنظمات الدولية، كما ينبغي أن تكون حقوقه في المساواة متناسقة مع النظام العام.[3]

وتعود البدايات الأولى لحقوق الإنسان للمدارس الفلسفية اليونانية، والرومانية أيضا (شيشرون 106-43 ق. م، وسنيكا 4 ق. م- 65 م)، فقد أسهم شيشرون في الحوار حول القانون الطبيعي، وهو يرى أنه مرادف للعقل وأن العالم هو عالم واحد له قانون واحد صالح لجميع الأمم وفي مختلف

[1] - منصر جمال، مرجع سابق، ص 15.

[2] - Johns Dryzek, Bonnie Honig and Anne Phillips, **Politucal Theory**,(New york: Oxford University press, 2006), p 601.

[3] - عنان عبد الرحمان، "مركز الفرد في القانون الدولي لحقوق الإنسان"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، جامعة باتنة، قسم العلوم القانونية، 2010، ص 6.

الأوقات لأنه ذو طبيعة واحدة، وغاية القانون هو تحقيق العدالة والمساواة بين الأفراد جميعا بالحقوق القانونية والمساواة أمام الله وأمام قانونه الأعلى، وهو ما تبناه الفكر المسيحي فيما بعد.[1]

أما حقوق الإنسان التي يقررها الإسلام هي في حقيقتها ليست منة من حاكم أو دولة أو أي جهة محددة وإنما هي حقوق أزلية، فرضتها الإرادة الإلهية، لكل الأجناس البشرية عبر مختلف الأزمان والأماكن، وهي تتناسب مع كونه إنسانا ويتميز على سائر المخلوقات، إذ أوكل له دورا في الحياة مما يعني إعطاءه مقومات الحياة الكريمة. وحقوق الإنسان تتميز بثلاث خصائص هي:

1 -أنها منح ربنانية إلهية وليست منة من دولة أو حاكم.

2 -أنها شاملة من حيث الموضوع لكل الحقوق والحريات وعامة لسائر الجنس البشري، وبذلك فالشريعة الإسلامية تدين التفرقة العنصرية والنظم التحيزية الأخرى على المستويين الوطني والدولي.

3 -أنها كاملة وغير قابلة للإلغاء أو الوقف لمجرد ضيق الدولة أو الحاكم بمباشرتها لأنها جزء من الشريعة الإسلامية.[2]

أما في العصر الحديث- بداية القرن السابع عشر ومنتصف القرن العشرين- برز إهتمام مكثف بحقوق الإنسان، وقد ترجم هذا الإهتمام بعدد من الإتفاقيات الدولية، تتضمن حماية الوجود القانوني للفرد، وكانت الإرهاصات الأولى لهذه الاتفاقيات في عهد عصبة الأمم، والتزمت الدول الأعضاء في العصبة بالسعي من أجل تهيئة ظروف العمل الإنساني للرجال والنساء والأطفال والمحافظة عليها، وكذلك كفالة المعاملة العادية للسكان الوطنيين في مستعمراتهم.[3]

وفي المرحلة المعاصرة- بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وتستمر حتى الآن-[4]، أصبحت مواضيع حقوق الإنسان تأخذ طابعا دوليا بعد أن كانت مسألة داخلية بحتة.[5]

وتطور حقوق الإنسان كان في خمس مراحل وهي:

1 -مرحلة التعريف بالحق: تتمثل في بلورة مفهوم الحق وإنتقائه وتحديده من طرف فقهاء القانون.

2 -مرحلة الإعلان: إقرار الحق كمبدأ عام معترف به من قبل المجتمع الدولي في ميثاق الأمم المتحدة ثم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

---

[1] - منصر جمال، مرجع سابق، ص 17.
[2] - نفس المرجع، ص 19.
[3] - عنان عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 13.
[4] - عنان عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 14.
[5] - منصر جمال، مرجع سابق، ص 25.

3 –مرحلة النفاذ: تم فيها تحديد عموميات هذه الحقوق وتطويرها في شكل إتفاقيات دولية متخصصة وملزمة مثل العهدين الدوليين لعام 1966.

4 –مرحلة تشكيل آلية التنفيذ: في هذه المرحلة تم تشكيل لجان لمتابعة أحكام اتفاقية دولية متخصصة أو تعيين مقرر أو تكوين لجنة تحقيق وتقصى الحقائق وتقديم التقارير.

5 –مرحلة الحماية الجنائية: يتم فيها وضع الانتهاكات التي ترد على الحق المعني بالحماية في إطار نص تجريمي، وفرض عقوبات رادعة بمرتكبيه من خلال إتفاقية دولية.[1]

ويمكن القول أن مسألة حقوق الإنسان، لها أهمية بالغة خاصة بعد توسعها للمستوى الدولي، فإحترام حقوق الإنسان والمحافظة عليها، وضرورة التمتع بها وبالإستقرار والطمأنينة، وضمان هذه الحقوق– حقوق الإنسان "حق المطالبة، حقوق الحرية، الصلاحيات، الحصانات، كما جاء في الصفحة 967 من كتاب عولمة السياسة العالمية لجون بيليس وستيف سميث– تقع مسؤوليته على عاتق الدولة، فأمن الأفراد متعلق بضمان حقوقهم، وإستقرار الفرد هو من إستقرار الأمن القومي، فالأمن حلقة متسلسلة بين الفرد والدولة وضمان– حقوق الإنسان هي أحد الحلقات المتينة للسلسلة الأمنية للفرد والدولة.

إذن مسألة حقوق الإنسان إذا تحققت أجزاء منها أو أغلبها فهي عامل إستقرار غير أن السؤال المطروح في حال غيابها أو إنتهاكها في أغلب الأحيان، هل يبقى التداخل بين الأمن القومي والإنساني؟ أو يصبح تحقيق الأمن الإنساني هو تهديد للأمن القومي؟

التدخل الدولي الإنساني:

قضية التدخل الإنساني ليست جديدة في العلاقات الدولية ولكنها أصبحت بارزة ومميزة بصورة كبيرة بعد إنتهاء الحرب الباردة وما نتج عن تفكك العديد من الدول الإشتراكية من تفشي الصراعات الداخلية مما أدى إلى إنتشار الحروب والصراعات وخاصة بما يتعلق بالعرقيات ففرض على الدول والمنظمات الدولية مبرر التدخل لحماية هذه الأقليات تحت مسوغات حماية حقوق الإنسان وحماية حقوق الأقليات وتقديم المساعدة الإنسانية.[2]

1 - تعريف مفهوم التدخل الدولي الإنساني:

[1] - عنان عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 16.

[2] - عادل حمزة عثمان، التدخل الإنساني بين الاعتبارات القانونية والاعتبارات السياسية، **مجلة: كلية التربية للبنات**، المجلد 21(2)، (دون ذكر بلد النشر، 2010)، ص 442.

يعد وضع تعريف للتدخل الدولي الإنساني ليس الأمر اليسير الهين، ولا بالظاهرة الحديثة، وإنما يعود في نشأته الأولى إلى الفترة التي واكبت نشأة القانون الدولي وانقسم الفقه في تعريف التدخل الدولي الإنساني إلى إتجاهين:

1-الاتجاه الأول: المفهوم الضيق للتدخل الدولي الإنساني:

يذهب أنصار هذا الاتجاه إلى قصر ظاهرة التدخل الدولي الإنساني على ذلك التدخل الذي يحدث باستخدام القوة المسلحة دفاعا عن حقوق الإنسان، ومن أنصار هذا الاتجاه في الفقه الغربي Frank، ويعرف التدخل الإنساني، بأنه "استخدام القوة المسلحة أو التهديد باستخدامها بواسطة دولة ما أو بمعرفة هيئة دولية ضد دولة أخرى بهدف حماية حقوق الإنسان".[1]

ومن أنصاره أيضا في الفقه العربي إبراهيم الدراجي، "التدخل الدولي الإنساني، هو إستخدام القوة المسلحة من جانب أحد أشخاص القانون الدولي ضد إحدى الدول بسبب الإنتهاكات الوحشية الواسعة النطاق التي يتم ارتكابها من قبل سلطات تلك الدولة أو بتسهيل منها، وبصورة عمدية ومتكررة ضد جماعات من الأفراد سواء من المواطنين أو الأجانب المقيمين على إقليمها، وما يأخذ على هذا الاتجاه هو حصر التدخل الدولي الإنساني في صورة التدخل باستخدام القوة كما أشار هذا الاتجاه إلى أن السبب والمبرر للتدخل هو إنتهاكات حقوق الإنسان ولم يوضح مدى هذه الحقوق أو طبيعتها.[2]

ويمكن القول بأن هذا الإتجاه الذي حدد التدخل بالتدخل العسكري من أجل حماية حقوق الإنسان يبقى السؤال مطروح كيف تكون حماية حقوق الإنسان بوسيلة عسكرية؟ وهو ما يسهل في نظر الباحث التدخل لحماية مصالح جهات معينة في دول معينة واستخدام التدخل لحماية حقوق الإنسان كذريعة واهية للتدخل لا أكثر.

2-الاتجاه الثاني: المفهوم الموسع للتدخل الدولي الإنساني:

يذهب أنصار هذا الاتجاه غلى أن التدخل الدولي الإنساني يمكن أن يتم بوسائل أخرى غير اللجوء إلى القوة المسلحة، ومن ذلك استخدام وسائل الضغط السياسي والإقتصادي أو الدبلوماسي، فكلما كان الهدف من استخدام أي من هذه الوسائل حمل إحدى الدول على الكف عن انتهاك حقوق الإنسان كلما أمكن اعتبارها تدخلا دوليا.

---

[1] - سامح عبد القوي السيد، **التدخل الدولي بين المنظور الإنساني والبيئي**،(مصر: دار الجامعة الجديدة، 2012)، ص 39.

[2] - نفس المرجع، ص 40.

ومن أنصار هذا الاتجاه في الفقه الغربي Olivier Corten و Pierre Klien ومن وجهة نظرهما "أن التدخل الدولي الإنساني يمكن حدوثه عن طريق العديد من الوسائل أهمها تنظيم الحملات الصحفية وتوقيع الجزاءات الإقتصادية وفرض القيود على بيع الأسلحة ومنع إرسال مواد الإغاثة بالإضافة إلى التدخل المسلح من طرف واحد".

كما نجد من أنصار هذا الاتجاه الموسع في الفقه الغربي حسام هنداوي" حيث يرى أن التدخل الدولي الإنساني هو لجوء شخص أو أكثر من أشخاص القانون الدولي إلى وسائل الإكراه السياسية أو الإقتصادية أو العسكرية ضد الدولة أو الدول التي ينسب إليها الإنتهاك الجسيم والمتكرر لحقوق الإنسان بهدف حملها على وضع نهاية لمثل هذه الممارسات.[1]

وتجدر بنا الإشارة إلى أن مفهوم التدخل الدولي الإنساني توسع كما رأينا الفرق بين المفهوم الضيق والموسع له، نتيجة لتغير البيئة الدولية، فالتهديد تغير ووسائل التدخل تغيرت أيضا، بين المرحلة التقليدية للتدخل- التدخل العسكري- والمرحلة الحديثة والتي تطورت فيه وسائل التدخل والتي قد تكون عسكرية، سياسية وإقتصادية.

وهناك من يعتبر التدخل أداة للحفاظ على توازن القوى ومن هنا يفرز شكلين متميزين من التدخل الدفاعي هما:

التدخل الدفاعي: Défensive Intervention: أي إصرار دولة على عدم تغيير توازن القوى في اتجاه لا يلائم مصالحها، ومن أمثلة التدخل الدفاعي تدخل الاتحاد السوفياتي سابقا في كل من بولندا والمجر عام 1956.

التدخل الهجومي: Offensive Intervention: وهو العمل على إسقاط حكم معين وتغييره كأداة لتبديل توازن القوى في اتجاه أكثر ملائمة لمصالحها، ومن أمثلة ذلك، تدخل ألمانيا وإيطاليا لقلب نظام الحكم في إسبانيا أثناء الحرب الأهلية 1936-1939.[2]

التدخل الدولي الإنساني ومبدأ المشروعية:

انقسمت الآراء حول مدى مشروعية التدخل الإنساني من جانب الدول إلى إتجاهين رئيسيين.

1 -الإتجاه الأول: التضامن لتبرير التدخل لأغراض إنسانية.

[1] - سامح عبد القوي السيد، مرجع سابق، ص ص 32 ،33.

[2] - منصر جمال، مرجع سابق، ص 84.

2 –يعتقد دعاة نظرية المجتمع الدولي التضامني، بوجود حق قانوني وواجب أخلاقي للتدخل لأغراض إنسانية.[1]

3 –إضافة إلى التدخل بذريعة الدفاع عن النفس بموجب نص المادة (412) من ميثاق الأمم المتحدة لا يكون إستخدام القوة قانونيا أو مشروعيا إلا إذا كان متفقا مع مقاصد الأمم المتحدة.[2]

4 –حماية حقوق الإنسان: الدفاع عن حقوق الإنسان من طرف الأمم المتحدة يجب أن يسير جنبا إلى جنب مع الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، وتشير مقدمة ميثاق الأمم المتحدة المواد 1(3)، 55 و 56 من الميثاق.[3] وللإستزادة حول الموضوع أنظر الملحق رقم (05).

2– الإتجاه الثاني: عدم مشروعية التدخل الدولي الإنساني.

يذهب أنصار هذا الاتجاه إلى عدم الإعتراف بمشروعية التدخل الإنساني وإلى عدم الإقرار بوجود حق أو مبدأ يبرر هذا التدخل والحجج المقدمة من طرف هذا الإتجاه وهي كالتالي:

1 –تعارض التدخل الدولي الإنساني مع مبدأ القانون الدولي وقواعده التي نصت عليها صراحة نصوص ميثاق الأمم المتحدة، وعلى الأخص قاعدة حظر إستخدام القوة في العلاقات الدولية والتي تنص عليها المادة (4/2)من ميثاق الأمم المتحدة.

2 –تعارض التدخل الإنساني مع مبدأ سيادة الدولة، إذ يرى أنصار هذا الاتجاه أن التدخل الدولي الإنساني من جانب الدول يتعارض بصورة كبيرة مع مبدأ سيادة الدولة، وهو المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه القانون الدولي، فهو بمثابة حجر الزاوية والركن في النظام القانوني الحديث القائم بين الدول.[4]

ولقد استخدم مبدأ السيادة كأداة لتحقيق استقرار نظام الدولة الوطنية، فبعد معاهدة واستفاليا 1648م أصبح لكل دولة الحق في التمتع بسيادتها الإقليمية وتحقيق مصالحها دون أن تدمر كل منها الأخرى، أو تتعدى على النظام الدولي، وحدد ميثاق الأمم المتحدة بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية النطاق القانوني للسيادة، سيادة ذات مظهر داخلي: وهو سلطان الدولة على الأشخاص وعلى إقليمها، إضافة إلى سيادة ذات مظهر خارجي: وهو حرية الدولة في إدارة شؤونها الخارجية، ومع تطور العلاقات الدولية تطور مضمون مبدأ عدم التدخل، وانعكست عليه التغيرات التي أصابت مفهوم السيادة.[5]

---

[1] - جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص 823.
[2] - عادل حمزة عثمان، مرجع سابق، ص 447.
[3] - جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص 824.
[4] - سامح عبد القوي السيد، مرجع سابق، ص ص 36-41.
[5] - منصر جمال، مرجع سابق، ص ص 136-138.

ويمكن القول أن التدخل الدولي الإنساني يتعارض تعارضا مطلقا مع مبدأ سيادة الدولة، وتراجع سلطتها على إقليمها إذ التدخل الدولي الإنساني يمس استقلال الدولة، فالتدخل باسم حماية الإنسان وحقوقه يهدم بدوره أمن الدولة واستقلالها ويضع حدا لسيادتها الداخلية والخارجية، وهذه النقطة المتمثلة في التدخل الإنساني تعد وضع تنافر بين الأمن القومي والإنساني،في ظاهره غير أن الحقائق في الواقع عكس ذلك، حيث أن تهديد امن الدولة سنعكس مستقبلا على أمن الأفراد بالسلب، ونلاحظ أيضا استخدام هاته الأخيرة كذريعة لبعض الفواعل الدولية من أجل حماية مصالحها في أماكن أخرى، ما يرجح لغة الاستعمار بأسلوب مغاير، كما حدث في تغيير وتقنين مصطلح التدخل العسكري الإنساني بمسؤولية الحماية، وهنا نلحظ إزدواجية المعايير في تبرير التدخل في مناطق ما دون غيرها.

3 –تعارض التدخل الدولي الإنساني مع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، الذي جاء في المادة (7/2) من ميثاق الأمم المتحدة، مما يعد إهدار لأحد المبادئ الرئيسية في القانون الدولي.[1]

المطلب الثاني: أهمية العامل البيئي في المسائل الأمنية.

برزت القضايا البيئية في فترة متأخرة من القرن العشرين بصفتها مركزا رئيسيا للاهتمام والنشاط الدوليين، ذلك أن فهم أسباب التغيير البيئي وآثراه على مستوى العالم، مهمة ملحة[2]، كما اعتبرت هذه الفترة امتداد النقاشات النظرية في حقل العلوم السياسية بصفة عامة والعلاقات الدولية بصفة خاصة، هذا ما أدى إلى تنوع الدراسات واختلاف الرؤى التنظيرية حول واقع العالم السياسي ومستقبل العلاقات ضمن نظام بعد حداثي يسير إلى التعقيد والتركيب أكثر فأكثر.

[1] - سامح عبد القوي السيد، مرجع سابق، ص 41.

[2] - جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص 625.

ووفقا للتوسع والتعمق في أجندة العلاقات الدولية عموما والدراسات الأمنية خصوصا وفي التحليل والتفسير والنظر إلى الفرد أو الإنسان وأمنه من كل تهديد مباشر، وما إذا كان تضمين لمستقبل الأجيال أو عنصر الجيلينية، ويعتبر عامل البيئة والتهديدات البيئية أحد الميكانيزمات الموجهة في التحليلات المقدمة، خاصة بعد ظهور الأمن الإنساني بأبعاده المختلفة، والبعد البيئي أحد هذه الأبعاد، والتي يرتبط تحقيقها بتحقيق رشادة بيئية عالمية وتتجسد وفقا لحكم ديمقراطي مؤسس على قيم وآليات التنمية الإنسانية/ البيئية المستدامة.[1]

1 - مفهوم البيئة:

البيئة هب المكان الملائم والمناسب للأنشطة المختلفة للإنسان ولإستقرار معيشته على سطح الأرض.

كما أن تعريف البيئة في مصطلحها الأجنبي (Environment) خاصة الإنجليزية، فيشار إلى أنه البيئة أو المحيط الذي يحيط بالكائن الحي على أنه مجموعة العوامل التي تؤثر على نمو وتطور الكائن الحي.

وفي المنظور الإسلامي فالبيئة :هي المكان الملائم لأنشطة الإنسان على سطح الأرض لقوله تعالى: "ولقد بوأنا بني إسرائيل مبوأ صدق ورزقناهم من الطيبات...(93)" (سورة يونس).

وقد سخر للإنسان جميع متطلباته الضرورية لقوله تعالى: "هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعا... (29)" (سورة البقرة).[2]

والبيئة لغة: مشتقة من الفعل بوأ، وتأتي بعدة معاني في اللغة.

المنزل أو الموضع: يقال تبوأت منزلة أي نزلته، وبوأ له منزلا وبوأه منزلا بمعنى هيأه ومكن له فيه.

ومنه قوله تعالى: "وكذلك مكنا ليوسف في الأرض يتبوأ منها حيث يشاء نصيب برحمتنا من نشاء ولا نضيع أجر المحسنين(56)" (سورة يوسف).

وقوله تعالى: "واللذين تبؤوا الدار والإيمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم (09)" (سورة الحشر).[3]

أما النظام البيئي: Ecosystem: يوضح عناصر البيئة المختلفة أو مكوناتها والتي تشمل: الماء والهواء، التربة ومختلف الكائنات الحية الدقيقة والجمادات ذات العلاقة بالبيئة، التي تشكل ذلك النظام الذي يمارس فيه الكائن الحي أنشطته المختلفة.[1]

---

[1] - درغوم أسماء، "البعد البيئي في الأمن الإنساني- مقاربة معرفية-"، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة قسنطينة، الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2009، ص 7.

[2] - عبد الوهاب بن رجب هاشم بن صادق، **جرائم البيئة وسبل المواجهة**، الطبعة الأولى، (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2006)، ص 11.

[3] - عبد الوهاب بن رجب هاشم بن صادق، مرجع سابق، ص 55.

وبحلول القرن العشرين كانت القضايا البيئية تحتل موقعا متقدما على جدول الأعمال الدولي لجيل كامل من الزعماء السياسيين، والمسؤولين الحكوميين، والعلماء والصناعيين، والمواطنين الواعين بأهمية البيئة، فمنذ أواخر ستينات هذا القرن إزداد الوعي بمخاطر مجموعة واسعة من المشاكل البيئية ولما تنطوي عليه من مضامين زيادة كبيرة، وكان لذلك ما يبرره.[2]

2 -التحـــديـــات البيئيـــة:

تنطوي فكرة التحديات البيئية على أساس وجود تهديدات أو أخطار ترمي إلى إعاقة جهود الإســتدامة البيئية ونذكرها كالتالي:[3]

أ – **سوء إستخدام الموارد:** ويؤدي الاستخدام الزائد للتكنولوجيا إلى حدوث ضغوط هائلة على البيئــة ويؤدي أيضا إلى تدمير جزء كبير من رأس المال الطبيعي المادي والبيولوجي للإنسان واثــر علــى النظام الإيكولوجي تأثيرا سلبيا، مما أدى إلى استنفاذ بعض الموارد الطبيعية ودمار بعضها الآخــر[4]، وغياب التوظيف الأمثل لتلك الموارد قد يقود الحكومات إلى نتائج وخيمة ومآخذ لا حصر لها، علما أن كل مورد له طريقة خاصة لاستغلاله،فاستغلال النفط والإستفادة من مشتقاته غير اســتغلال الأســمدة الكيماوية، و صناعة المبيدات الحشرية.[5]

ب -**التلوث البيئي:** هو عبارة عن أي تغير في المواصفات الطبيعية لعناصر البيئة الرئيسية على أثــر ترسب مركبات كيمياوية معقدة يصعب تحليلها في التربة من خلال حركة المياه أو ترسب مواد مشعة إصطناعية تقوم برفع المستوى الإشعاعي للإشعاع الطبيعي بشكل يــؤدي إلــى اضــطراب التــوازن الطبيعي في العلاقة بين سلامة الحياة للكائنات الحية ومحيطها البيئي الحيوي وهــذه العمليــة تســمى التلوث الكيمياوي أو الإشعاعي.

والتلوث: هو عبارة عن مجموعة من العناصر السلبية التي تسهم في تغيير التكوين البيئي لبيئة معينة.[6]

---

[1] - نفس مرجع، ص 12.

[2] - جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص 652.

[3] - نوال يونس محمد وسلطان أحمد خلف، الأمن الإنساني والتحديات البيئية، **مجلة: تركريت للعلوم الإدارية والإقتصادية**، المجلد (4)، العدد (10)، (دون ذكر بلد النشر، 2008)، ص 25.

[4] - درغوم أسماء، مرجع سابق، ص 58.

[5] - نوال يونس محمد وسلطان أحمد خلف، مرجع سابق، ص ص 25 ، 26.

[6] - فراس عباس فاضل البياتي وحارث حازم أيوب، التلوث البيئي معوقا للتنمية ومهددا للسكان. **المجلة: العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك**، المجلد (2)، العدد (3)، (دون ذكر بلد النشر، 2010)، ص 246.

ويعرف التلوث من وجهة نظر العلوم الطبيعية: "يعني التلوث مواد أو أشكال معينة من الحياة تتراكم في النظم الإيكولوجية، بسبب الإنتاج أو الإستهلاك البشري أو بسبب الظواهر الطبيعية مثل الإنفجارات البركانية".

كما يضف محمد منير التلوث إلى صنفين:

1 -**تلوث مادي:** فهو إختلاط أي شيء غريب عن مكونات المادة بالماء.

2 -**تلوث معنوي:** كأن تقول تلوث لفلان رجاء منفعة أي لاذ به والتأثت عليه الأمور أي التسبت، وفلان به لوثه، أي جنون.[1]

ومنه فالتلوث بشقيه المادي والمعنوي، هو إفساد لمكونات البيئة، ومن بين أنواعه التلوث الصناعي الناتج من إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن مختلف النشاطات الصناعية ويمتص عادة هذا الغاز من قبل النباتات والمحيطات، وارتفاع نسبته في الهواء التي تقدر بـــ 6 مليار طن تجعل نصفه يمتص والنصف الآخر يبقى في الجو ويسبب ظاهرة الدفيئة، والتي بدورها تؤدي إلى انبعاث غاز الميثان من قاع البحر، وهو أخطر وأقوى عشرين مرة من غاز الكربون ومن أهم الملوثات البيئية في الوقت الراهن: التلوث المائي، والهوائي، التلوث الغذائي، والتلوث الكيميائي، والتلوث لمخلفات الصرف الصحي والمبيدات والتلوث الإشعاعي، إضافة إلى ثقب طبقة الأوزون، والتلوث المعدني، والنفايات الطبية، والتلوث بالمطر الحمضي، والنفطي، والتلوث الحيوي والكيميائي والنووي وهي من أخطر الملوثات للبيئة في الوقت الراهن.[2]

3 -**التصحر:** وهو تردي الأراضي في المناطق القاحلة نتيجة عوامل تغير المناخ والأنشطة البشرية غير المسؤولة ويعرف على أنه زحف البيئة الصحراوية على الأراضي الخضراء ومن أهم مظاهره، إنحسار الغطاء النباتي ونشاط الكثبان الرملية الثابتة، إنجراف التربة وتملحها ونقص خصويتها وزيادة كمية الغبار في الهواء.[3]

4- **إزالة الغابات:** وبالتالي زيادة آثار ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي، ثم ارتفاع درجات حرارة العالم، وانخفاض رطوبة هواء المنطقة.

5- **الاحتباس الحراري:** يحتل موضوع تلوث الهواء مكانة مركزية، والمعلوم أن تراكم عوادم الصناعة ودخان الآلات والمركبات والحافلات وغيرها، أدى إلى نشوء طبقة في منتصف الغلاف

---

[1] - أسماء عبادي، "المعالجة الإعلامية للتلوث الصناعي والصحافة الجزائرية: دراسة تحليلية لجريدة El- Watanالجزائرية"، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة قسنطينة،الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2010، ص 13.

[2] - عبد الوهاب بن رجم هاشم بن صادق، مرجع سابق، ص ص 26 ،27.

[3]- درغوم أسماء، مرجع سابق، ص 57.

الجوي للأرض تشبه تلك الطبقة غلاف يلف الكرة الأرضية، وتمنع بطانية الهواء الملوث، وخصوصا من انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون وأول أوكسيد النيتروجين، الحرارة المنبعثة من الأرض، من التبـــدد في الهواء، فتتراكم الحرارة تحتها، ويطلق على تلك الظاهرة" أثر البيت الزجاجي"، أو أثر الدفيئـــة "أو أثر الاحتباس الحراري"[1]

6- النفايات السامة: وتتخذ أشكال أبخرة وغازات أو سوائل يتجلى أثرها الســلبي فـــي زيـــادة ثقـــب الأوزون والتلوث بأنواعه.[2]

قضـــايا البيئـــة علـــى جـــدول الأعمـــال الـــدولي:

برزت القضايا البيئية لأول مرة كنقطة محورية للسياسة الدولية في القرن التاسع عشر وذلك فـــي سباق الاتفاقيات الدولية الخاصة بإدارة الموارد، ومن أمثلة ذلك أن الهيئتين النهريتين لشؤون الـــراين والدانوب واللتان تنهمكان حاليا بصورة معمقة في شؤون السياسة البيئية، أما أول معاهدة دولية عنيت بالحياة النباتية، وقعت في مدينة بيرن عام 1889، وقد شهدت بداية الستينات إزدياد الجهـــود الدوليـــة المتسارعة بموضوع التلوث وضرورة المحافظة على البيئة الطبيعية، وخاصة في الدول المتقدمة، ثـــم تلتها فترة السبعينات والثمانينات والتي شهدت إعتماد العشرات من الإتفاقيات والبرامج البيئيـــة، ومـــن أمثلة ذلك سلسلة من المعاهدات التي تم التوصل إليها لحماية بيئية للبحر المتوسط، وبحر الشمال، بحر البلطيق، وغيرها من البحار الإقليمية، ولعب برنامج الأمم المتحدة للبيئة دورا رياديا في ذلك.[3]

يعتبر القطاع البيئي أحد أهم القطاعات بالنسبة للأمن بمفهوم الموسع حيث يؤثر تـــدهور النظـــام الإيكولوجي على العلاقات الأمنية، فتنامي ظاهرة الندرة يؤدي عادة إلى خلق وضعيات صراعية بـــين الدول، خاصة منها ندرة المياه، كما أن الكثير من المشاكل البيئية كالتلوث المائي أو الجوي وانقراض بعض الأنواع الحيوانية البرية منها والمائية، تدهور النسيج الغابي، تصنف كلها ضمن القضـــايا التـــي عادة ما تؤدي إلى ارتفاع نسبة الوفيات، المجاعة، وتدهور الوضع الصـــحي العـــام، وبتفاعـــل هـــذه المشاكل المعقدة مع النمو الديمغرافي السريع في العالم الثالث وإفرازته المختلفة في تغذية حقل البطالة، اللاجئين والهجرة، تزداد خطورة هذه المؤشرات التي تهدد بقاء الفرد وحياته ورفاهيته مما يبرز جليـــا علاقة المنظومة الإيكولوجية البيئية بمفهوم الأمن البشري Human Security.[4]

1- إلياس أبو جودة، مرجع سابق، ص 39.
2- درغوم أسماء، مرجع سابق، ص 57.
3- جون بليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص ص 656-658.
4- منيرة بلعيد، الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة، (ملتقى دولي حول: الجزائر والأمن في المتوسط واقع آفاق)، جامعة قسنطينة، قسم العلوم السياسية، 2008.

ومنه نستنتج أن القضايا البيئية في الوقت الراهن في حال تدهور البيئة أو الاستقرار في النظام البيئي بسبب عوامل عدة، ويكون العامل البشري من أهم ما يواجه البيئة من تحديات، إذن فالبيئة أحد نقاط التداخل بين الأمن القومي والإنساني، فالتدهور البيئي له أثر سلبي ومباشر على كل منهما.

المبحث الثاني: الأمن القومي والإنساني بين المستوى الخارجي والداخلي.

سنتناول في هذا المبحث بالدراسة الأمن الجماعي ثم الإقليمي وذلك في المستوى الدولي وعلاقة هاذين المتغييرن بالأمن القومي والإنساني، وفي المطلب الثاني نتطرق فيه للأمن المجتمعي ومدى إرتباط هذا الأخير بتحقيق الأمن.

المطلب الأول: الأمن القومي والإنساني في ظل سياسات الأمن الجماعي والإقليمي.

أولا: مفهوم الأمن الجماعي:

يعد مفهوم الأمن الجماعي، شأنه في ذلك شأن عصبة الأمم الذي يقترن بها إقترانا وثيقا، إبتكارا هاما في علاقات القرن العشرين الدولية، يؤكد أن أفضل وسيلة للتغلب على معضلة الأمن ليست من خلال المساعدة الوطنية الذاتية، وميزان القوى، بل من خلال إرساء قواعد إلتزامات جماعية تتعهد بموجبها كل دولة بالإنضمام إلى الجهود المشتركة ضد أولئك الذين يهدودن سلامة أراضي الدول الأخرى أو إستقلالها السياسي. ومنطلقه الأساسي هو "الجميع للفرد والفرد للجميع".

وفكرة الدفاع المشترك ليست بالجديدة، فهي معروفة في التاريخ الدولي على الأقل منذ اليونان القدماء فصاعدا، وتتجلى عناصر منها في كتابات المصلحين والراديكاليين مثل "دبوا" " Pierre Dubois" (1306)، ودوق سلي "Duc De Sully" (1638)، وكانط "Kant" (1795) و بنثام "Bentham" (1789) غير أن المثل الأعلى للأمن الجماعي لم يكتسب قوة الزخم حتى الحرب العالمية الأولى وتداعي الفكرة القائلة أن الفوضى الدولية يمكن تحملها.[1]

ويطرح نظام الأمن الجماعي جملة إفتراضات تشكل أساس منطلقاته النظرية:

1 –وحدة مسألة الأمن كموضوع: أي إعتبار الأمن الدولي والأمن القومي لأية دولة يمثل وحدة متكاملة غير قابلة للتجزئة.

2 –إذا تعرض الأمن الدولي إلى تهديد من قبل دولة ما، أو مجموعة قوى فإن الدول الأخرى الأعضاء في المجتمع الدولي عليها أن تعتبر أن هذا التهديد موجه لأمنها، بما يفترض إتخاذ تدابير دولية لمواجته، وتنفيذها عند الضرورة[2]، وقد تراوح هذه التدابير بين المقاطعة الدبلوماسية وفرض عقوبات وحتى القيام بأعمال عسكرية. ويكمن أساس الفكرة في عقاب جماعي ضد المعتدين من خلال استخدام قوة كبيرة جدا، وتتنازل الدول المنتمية إلى هذا النظام عن اللجوء إلى القوة لحل النزاعات الناشبة بينها، ولكنها تعد في الوقت نفسه باستخدام القوة الجماعية ضد أي معتد. أما في المسائل الأخرى كافة فتبقى الدول كيانا صاحب سيادة.[3]

3 –لا يحق لأية دولة إعفاء نفسها من متطلبات المشاركة الجماعية الدولية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وتحت أي ذريعة، كابتعادها عن مصدر التهديد بحجة أن هذا التهديد لا يمسها مباشرة، وأن علاقاتها لا تفرض عليها المشاركة للتصدي له، ذلك أن مفهوم الأمن الجماعي يقتضي مواجهة التهديد مهما كانت مصادره وأيا كانت القوى التي يتحرك في إطارها.

---

[1]- غراهام إيفانز وجيفري نوينهام، مرجع سابق، ص 79.

[2]- عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص 126.

[3]- مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، مرجع سابق، ص 81.

4 –على الدول الأعضاء في المجتمع الدولي، وفي حال وقوع عمل عسكري عدواني أن تستجيب بعمل عسكري سريع وفوري إلى تطويقه للحيلولة دون إتساع نطاقه وتفاقم أثاره الدولية.

5 –أن التدابير الدولية المتخذة وضخامة حجمها يوفر لها القدرة على ردع العدوان قبل وقوعه، وذلك عندما تدرك الدولة التي تحاول العدوان أنها لا تستطيع أن تقاوم قوة أكبر منها، وأن سياستها ستقودها إلى هزيمة أكيدة.

6 –أن يكون العمل وفق متطلبات نظام الأمن الجماعي، في إطار مؤسسة دولية تأخذ على عاتقها حماية الأمن والسلم الدوليين وتعمل على تطبيق هذا النظام وتضمن كفاءة أدائه والتزام الدول الأعضاء فيها والذين هم أعضاء المجتمع الدولي، بالشروط الواجب اتباعها والمسؤوليات الملقاة على عاتقهم بهدف إنجاح هذا النظام وضمان سير عمله.[1]

الأمن الجماعي وميثاق عصبة الأمم المتحدة:

كما سبقت لنا الإشارة بأن فكرة الأمن الجامعي تكرست مع ميثاق عصبة الأمم (المادة 10) وعاد إلى الظهور بشكل معدل في ميثاق الأمم المتحدة الفصل السابع[2]، ومثلت المادة (10) من ميثاق عصبة الأمم التي تضمن السلام مع المادة (16) التي تؤمن التهديد بالرد المضاد، جوهر الأمن الجماعي. وقد طلب في المادة (10) من كل دولة عضو ضمان وحدة أراضي الدول الأعضاء الأخرى وسلامتها السياسية. ولتأمين هذا الوعد كانت كل دولة عضو وفقا للمادة (16) بحالة حرب تلقائية مع أي معتد.[3]

وقد جاءت محاولات عديدة بهدف تعزيز وتفعيل آليات الأمن الجماعي منها:

1 –معاهدة المساعدات المتبادلة عام 1923، والتي تعتبر الحرب العدوانية جريمة دولية.

2 –بروتوكول جونيف عام 1924، حيث تعهدت الدول الأعضاء بالامتناع عن اللجوء إلى الحرب إلا من أجل الدفاع الشرعي عن النفس.

3 –ميثاق لوكارنو 1925 الذي عالج مشاكل الحدود بين كل من ألمانيا وفرنسا وبلجيكا وبريطانيا.

4 –ميثاق بريان – كيلوج 1928 بين وزير خارجية فرنسا (أرسنيد بريان) ووزير خارجية الولايات المتحدة (فرانك كيلوج) حول نبذ الحرب كوسيلة وأدات في السياسة الدولية، وقد تم التوقيع على هذا

---

[1]- عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص ص 126 ،127.

[2]- غراهام إيفانز وجيفري نوينهام، مرجع سابق، ص 79.

[3]- مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، مرجع سابق، ص 72.

الميثاق من قبل جميع الدول المستقلة، وأصبح أول وثيقة دولية تحرم لجوء الدول إلى الحرب في العلاقات الدولية.

وفي الواقع فإنه على الرغم من كل تلك الجهود المبذولة لضمان تطبيق نظام الأمن الجماعي إلا أنها لم تمنع قيام النزاعات والحروب التي إندلعت في الثلاثينات من القرن الماضي، والتي قادت إلى الحرب العالمية الثانية فالدول الكبرى، وفي غياب أي تعريف للعدوان، واستمرت تعلل الحروب التي تقوم بها للدفاع عن النفس. وقد مثل هذا العامل "غياب تعريف محدد للعدوان ولجوء الدول إلى استخدام قوتها العسكرية تحت ذريعة" الدفاع عن النفس" من أهم العوامل التي أدت إلى فشل تطبيق نظام الأمن الجماعي في ظل عصبة الأمم.[1]

ثانيا: الأمن الإقليمي:

ظهر مصطلح الأمن الإقليمي في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى ليعبر عن سياسة تنتهجها مجموعة من الدول، تنتمي إلى إقليم واحد وتسعى إلى التنسيق الكامل لكافة قدراتها وقواها لتحقيق الإستقرار لأمنها في محيطها الإقليمي بما يردع التدخلات الأجنبية من خارج الإقليم والدول المجاورة له.و لقد انتشر استخدام هذا المصطلح عقب الحرب العالمية الثانية، بظهور تنظيم إقليمي اهتمت معظم دول العالم به وهو جامعة الدول العربية. وقد أنشأتها الدول العربية عام 1945، إعتمادا على القومية العربية، التي تجمع شعوب هذا التنظيم إضافة إلى تجاورها في المنطقة العربية التي تجمع هذه الدول بين الأصل العرقي الواحد. والتشابه السكاني (دين، لغة وتقاليد) والإنتماء الإقليمي الواحد، وهما ما لم يتجمع في أي تنظيم آخر[2].

أهداف الأمن الإقليمي:

1 –الدفاع عن الوحدات المشكلة لهذا الإقليم عن طريق تنمية القدرات العسكرية.

2 –بالقبول الطوعي للإنخراط ضمن هذا الإقليم عبر توحيد الإرادة في مواجهة الخطر.

3 –بناء الذات وتنمية موارد الإقليم كمنطلق لتحقيق التكامل بشتى مستوياته بين وحدات النظام الإقليمي.

[1]- عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص ص 127 ،128.

[2]- هايل عبد المولى طشطوش، مرجع سابق، ص 24.

ولتفعيل تلك المطالب أو الأهداف إجرائيا، لابد من وجود مفهوم وأبعاد وجوانب محددة للأمن الإقليمي، وإيجاد منظومة مركبة تعمل على تحقيق هذا الأمن وتنظيمه، مع إيجاد مناخ عام يكفل الحفاظ على تماسك النظام وحيويته وقدرته على التكيف مع مستجدات بيئته الداخلية والخارجية.[1]

وتأسيسا على ذلك، فإن الأمن الإقليمي في أبسط معانيه هو ما تعلق بأمن مجموعة من الدول المرتبطة ببعضها البعض، والذي يتعذر تحقيق أمن أي عضو فيه خارج إطار النظام الإقليمي. وقد ذهب باري بوزان إلى التوجه نفسه في استخدامه لمصطلح المجتمع الأمني "Security Complex" لتسهيل التحليل الأمني في نطاق الإقليم، حيث اعتبره "يتضمن مجموعة من الدول ترتبط فيه إهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بدرجة وثيقة بحيث أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعيا بمعزل عن بعضها البعض".

ويرى بوزان أن أغلبية الدول تحدد علاقاتها الأمنية من منطلقات إقليمية وليست عالمية، وحتى إن تعاملت مع القضايا العالمية، فإنها تميل إلى رؤية تلك القضايا من منظور إقليمي، فالإقليم بالتالي يسيطر على منظور الأمن، دون إلغاء الدور الحاسم للأطراف الخارجية الفاعلة والقوى العظمى في التأثير في المجتمع الأمني. وعلى هذا فإن مصطلح "المجتمع الأمني في فكرته الرئيسية هو بمثابة دعوة إلى اعتبار المستوى الإقليمي كوحدة تحليل رئيسية تنطلق من خلال القضايا الأمنية[2].

وتجدر بنا الإشارة إلى وجود اختلاف بين مفهومي الأمن الإقليمي والأحلاف، فالأول يسعى للحماية والدفاع عن إقليم معين والحفاظ على الوضع القائم في ذلك الإقليم المعني وهو يستهدف في الأصل عدو خارجي عن الإقليم كما أنه تغلب عليه الديمومة، بينما الأحلاف فإنها لا تتقيد بإقليم معين أو بعدو معين وإن كان يغلب عليه أن يوجه نحو عدو أو أعداء معينين، كما أنها تهدف إلى تحقيق التوازن الدولي وهي مؤقتة بطبيعتها، وهي مستقلة عن مجلس الأمن الدولي ودون الرجوع إليه والإلتزام بما يقرره.[3]

ويمكن القول أن كلا من الأمن الجماعي والأمن الإقليمي هما ظاهرتان برزتا في العقد الرابع من القرن العشرين، إلا أن الأمن الجماعي تراجع نسبيا مع فشل عصبة الأمم المتحدة نتيجة إندلاع الحرب

---

[1]- سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن، مستوياته وصيغه وتهديداته: دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، **المجلة: العربية للعلوم السياسية**، ص 20.

[2]- نفس المرجع، ص 20.

[3]- عامر محسن وسليمان العامري، مقارنة بين الأمن القومي والامن الإقليمي والامن الجماعي، **مجلة: السياسة الدولية**، ص 11.

العالمية الثانية 1945، غير أنه أعيد صياغته وإدراجه في ميثاق الأمم المتحدة بصيغة جديدة نصت عليه في الفصل السابع.

وتزامنا مع ظهور أفكار الأمن الجماعي وإعلانه رسميا، برزت ظاهرة الأمن الإقليمي على الساحة الدولية، وكان لها دور هام في العلاقات الدولية ونشاط فعال.

ومنه نستنتج أن الدولة في حال ما إذا شعرت بتهديد لأمنها القومي تتجه للإنضمام إلى مجمعات إقليمية من أجال الحفاظ على دورها السياسي وعلى أمنها واستقرارها تبعا لمبدأ الرد الجماعي على العدوان.

كما أن للأمن الجماعي دور فعال جدا في الحفاظ على أمن وإستقرار الدول، بغض النظر على مصالح الدول، فلو إرتقينا بهاته الأفكار وتجريدها عن الواقع وعن المصالح الأنانية للدول فستكون خير معين وحامي للأمن القومي والإنساني معا، فحماية الدولة هو حماية للإنسان فيها. وأمن الدولة بإنضمامها وتوطيد علاقاتها بمجمعات إقليمية سيحفظ إستقرارها واستمرارها في الوجود.

المطلب الثاني: المجتمع كعامل تهديد واستقرار للأمن القومي والإنساني.

تجاوز مفهوم الأمن الإعتبارات الترابية الإقليمية والعسكرية، ليصبح شموليا متعدد الأبعاد وأكثر قربا من الحياة الاجتماعية[1]، فالتهديدات تعددت، مما دعا الكثير من الدارسين إلى المناداة ببناء مفهوم

[1]- إلياس أبو جودة، مرجع سابق، ص 46.

موسع للأمن خارج نطاقه القومي الضيق، وعلى هذا فقد سعى باري بوزان إلى إيجاد رؤى حول الأمن تتضمن جوانب سياسية وإقتصادية وإجتماعية وبيئية تعبر عن أبعاد أمنية أكثر اتساعا داخل النظام الدولي ونبذ السياسات الأمنية المفرطة في التمحور حول الذات. وفي ذلك يرى "أن الأمن على المستوى القومي فيسعى إلى التحرر من التهديد، أما في المستوى الدولي فإنه يتعلق بقدرة الدول والمجتمعات على صون هويتها المستقلة وتماسكها العملي"، كما يرى البعض الأخر أن ظاهرة العولمة والتفكك اللتين يتميز بهما العصر الحديث تزيدان من الدعوى إلى الإهتمام بالأمن المجتمعي.[1]

ويعتبر الأمن المجتمعي: "واحدا من بين أهم عناصر برامج البحث في الدراسات الأمنية المعاصرة، فقد تجاوز الرؤى التقليدية التي تعتبر المجتمع مجرد قطاع من قطاعات أمن الدولة، إلى إعتباره كيانا قائما بذاته وموضوعا متميزا للأمن. ووفقا لدوركايم "Durkheim" تعرف المجتمعات Secietes على أنها وحدات مكونة من مجموعة من الأفراد التي بفضل إعتقاداتها الدينية ومشاعرها الوطنية المشتركة تحس بوجود رابط بينها على شكل وعي جماعي مستقل ويفوق مجموع وعيها الفردي. تبعا لذلك فقد أكدت مدرسة كوبنهاجن على أن العولمة المعاصرة قد أثرت وبشكل كبير على الهويات المجتمعية التي وجدت نفسها مهددة بطائفة من العوامل كتدفق الهجرات والإسترداد القسري للثقافات الأجنبية المغايرة بالإضافة إلى الإندماج في وحدات أكثر اتساعا.[2]

ومنه فالأمن المجتمعي يركز على قدرة المجتمع الحفاظ على نماذجه من لغة وثقافة وهوية وعادات، ويرى باري بوزان أن غياب الأمن المجتمعي نتيجة الهجرة والصراع بين الإثنيات والعرقيات المختلفة، أو ما يطلق عليه "الهويات المتصارعة"، حيث ينتج عن الهجرة الخوف من التغيير المستقبلي في تركيبة السكان، كما أن الصراع بين أبناء الإثنيات المختلفة يؤثر على تماسك المجتمع، ومن ثم يؤثر على الأمن المجتمعي، لكنه مع ذلك مازال يؤكد على أن أمن الدولة وأن الدولة بوجه عام ما زالت هي الهدف الأساسي لأي سياسة أمنية.

فالعديد من الصراعات المستعصية على الحل في العلاقات الدولية هي التي تحوي في ثناياها عناصر إجتماعية (مآزق إجتماعية). كما يجب التنويه بأن مفهوم الأمن المجتمعي جد معقد لتعامله مع الهويات والثقافات –التي تعتبر ذاتية وذات بناءات سياقية Contextual constructions ، يقود في أغلب الأحيان إلى تبني سياسات عنصرية وإقصائية.[3]

---

[1]- سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص 14.

[2]- قسوم سليم، مرجع سابق، ص ص 113 ، 114.

[3]- قسوم سليم، مرجع سابق، ص 114.

المعضلة الأمنية المجتمعية:

شهد عالم ما بعد الحرب الباردة، ظاهرة الدول العاجزة سواء كمصدر أو كمحصلة للنزاع بين المجموعات الإثنية، والتي تعمل في كل حالة على تغذية هذه الوضعية، ففي غضون ذلك يختفي تحكم الدولة بإقليمها وتنتفي مظاهر سيطرة الحكومة واحتكارها لإستخدام القوة ووسائل القهر، والأهم من ذلك هو أن المجموعات المتناحرة تتبنى إستراتيجية إشاعة الفوضى جعلها تلجأ إلى أسلوب جديد للمواجهة باستخدام الميلشيات شبه العسكرية، العصابات الإجرامية والأطفال، وهذا لسهولة تعبئة هذه الفئات والتحكم بها وحتى توريطها في أعمال إجرامية محظورة دوليا.[1]

ويرى أول وايفر "Ole Waever" أنه مع نهاية القطبية الثنائية وبروز ظواهر كالعولمة البناء الأوروبي، توسع التمركز حول القوميات في أوروبا الشرقية، فإن المجتمع هو المعني بالتهديد أكثر من الدولة، فقد إنشغل الأفراد وإرتبط خوفهم بمواضيع كالهجرة، الغزو، ضياع القيم الثقافية، وفقدان نمط الحياة ... إلخ.[2]

وعليه، فهو يعتقد أن مفهوم الأمن المجتمعي هو المفهوم النظري الأكثر إنسجاما وتوافقا لتحليل هذه الرهانات الجديدة. فالبعد الإجتماعي الذي يرمز لواحد من قطاعات الدولة في تصور بوزان، إعتبر موضوعا ومرجعية أمنية في تحليلات وايفر. وبالتالي فالنقطة المهمة في إعادة بناء الدراسات الأمنية هي التفرقة بين الدولة والمجتمع فوايفر هنا يمزج بين أمن الدولة الذي يدور حول السيادة والأمن المجتمعي في حماية هويته بالأساس، ومنه فالثنائية الوايفيرية Dualite waeverienne تهيكل التهديدات حول قطبين أمنيين مستقلين، دولاتي / سيادي في مقابل مجتمع هوياتي.

ويعرف وايفر waever الأمن المجتمعي على أنه: "قدرة مجتمع ما الثبات على سماته الأساسية في مواجهة الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة أو الحقيقية".[3]

ولخص ويفر تصنيف بوزان في شقين أساسيين: الأمن القومي والأمن الإجتماعي، الأول يعني بالسيادة وبقاء النظام، والثاني يخص الهوية وبقاء المجتمع، بتركيزه على الأمن الاجتماعي، اقترح وايفر نقل الموضوع المرجعي من الدولة إلى المجتمع، ورفع هذا الأخير إلى مصاف موضوع مستقل،

---

[1]- عادل زقاغ، المعضلة الأمنية المجتمعية خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة، **مجلة: دفاتر السياسية والقانون**، العدد (05)،(دون ذكر بلد النشر، جوان 2011)، ص 106.

[2]- قسوم سليم، مرجع سابق، ص 118.

[3] - قسوم سليم، مرجع سابق، ص ص 118، 119.

ولهذا فإن من أبرز تحولات مفهوم الأمن أساس بقاء الأفراد والشعوب[1]، غير أن كلا من المجتمع والهوية برأي الأستاذ بيل مكسوني Bill Mcsweeney قد قدمت على أنها حقائق إجتماعية وفواعل منفصلة وعقلانية بنفس الموضوعية كالدولة، ففي الإطار التحليلي الذي وضعه كل من بوزان Buzan، وايفر waever، ودي ويلد De wilde أعتبر أمن هوية المهاجرين أو غيرها من الهويات المتنافسة متوقفا على إنفتاح النخبة المستلمة أو المستحوذة على الهوية الجماعية من عدمه.

إذن نستخلص من أفكار الأمن المجتمعي أن أمن الدولة متوقف على إستقرار مجتمعها من كل نزاع داخلي، إذ لا يمكن إغفال دور الهوية داخل الدولة، نتيجة لأهميتها الكبيرة، فبإمكان هوية غالبة في مجتمع ما كالأكراد على سبيل المثال في تركيا أن تضع الأمن القومي على المحك في حال قيام بعض الإثنيات في دولة ما بالمطالبة بالإنفصال كما لا نغفل تأثيرها سلبا أو إيجابا على أمن الأفراد، ومنه فإستقرار المجتمع ينتج لنا إستقرار أمنيا قوميا وبشريا، وإنعدام الإستقرار يوضح لنا النتيجة بالعكس أي سلبا، ونستخلص من كل هذا أن المجتمع هو أحد نقاط التداخل بين الأمن القومي والإنساني.

المبحث الثالث: القضايا الدولية المعاصرة وانعكاساتها على الأمن القومي والإنساني.

كما سبقت لنا الإشارة أن الأمن بصفة عامة لم يعد يقتصر على الأمن القومي بصفة خاصة، فقد تجاوز إلى العديد من القطاعات كما صنفها بوزان القطاع العسكري، الإقتصادي، الإجتماعي، البيئي والسياسي، وسنركز في هذا المبحث على أهم القضايا الدولية المعاصرة :الإقتصاد والعولمة والتنمية البشرية، وما ارتباطها بالأمن القومي والإنساني.

[1] - إلياس أبوجودة، مرجع سابق، ص 48.

المطلب الأول: تفسير المقاربة الإقتصادية للأمن القومي والإنساني.

قبل التعمق في أهمية ودور المقاربة الاقتصادية في حقل الدراسات الأمنية سنتطرق إلى تعريف الأمن الاقتصادي لغة ثم اصطلاحا.

أولا: تعريف مفهوم الأمن الاقتصادي:

1 –**لغة: الإقتصاد:** فهو من القصد والإستقامة، والإستقامة نقيض الإفراط، [وقصد، قصدًا واقتصد] في الأمر: ضد أفرط في النفقة: توسط بين الإفراط والتقتير.[1]

والاقتصاد علم يبحث في الظواهر بالإنتاج والتوزيع.

والأمن الاقتصادي **اصطلاحا** هو: الثقة في إمكانية الإنتاج والتوزيع بطريقة عادلة ودون معوقات، ومنه يعد حسن الإنتاج، وإعطاء الأولوية لما يحتاجه المجتمع حاجة حقيقية، وبمواصفات جيدة، والإستغلال الأمثل للموارد الإقتصادية، وعدم احتكار الإنتاج بيد فئة محدودة غير مؤهلة، وحسن التوزيع، وحصول كل فرد على متطلباته الدستورية الضرورية والحاجية والتحسينية، وعدم حصول البعض على أكثر من احتياجاتهم بطرق غير مشروعة، وعدم التبعية الإقتصادية للغير، وتوافر أدوات التنمية الإقتصادية من مادية وبشرية كل ذلك هو المقصود بالأمن الاقتصادي.

أما الإقتصاد إصطلاحا: فهو العلم الذي يدرس ظاهرة الندرة النسبية، أي العلاقة بين الحاجات المتعددة والموارد المحدودة، وما ينشأ عنها من علاقات إجتماعية.[2]

ثانيا: تحديات الأمن الإقتصادي:

1 –لقد أصبح الغذاء يلعب دورا أساسيا في العلاقات الدولية، مثله مثل أية مادة أولية أخرى، فالمشكلة الغذائية هي من أخطر المشاكل أثرا على الأمن، سواء تعلق ذلك بالمستوى المحلي أو الإقليمي، إذ أن فقدان الدول إستقلالها وحريتها ما يؤدي إلى استعمال الغذاء كسلاح وقد أطلق عليه تسمية السلاح الأخضر، ويبقى المحور الأساسي للأمن الغذائي هو تحقيق وفرة الإنتاج المحلي، أي الغذاء بصفة مستمرة.[3]

2 –**المديونية:** تشكل المديونية إحدى المشاكل والتحديات الأمنية لإقتصاد الدول، والأمن الإقتصادي يتوقف على توفر الأموال من أجل النهوض به وتوفرها لا يعتمد على المصادر الخارجية لأن ذلك

---

[1] - فؤاد إفرام البستاني، مرجع سابق، ص 594.

[2] - معن خالد القضاة، **الأمن الإقتصادي من منظور إسلامي**، (الأردن: إربد عالم الكتب الحديث، 2010)، ص ص 10-15.

[3] - سعادة إبراهيم، "الجزائر والأمن الإقليمي"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، قسم العلوم القانونية، (دون ذكر سنة المناقشة)، ص 76.

يرهن الاقتصاد وبالتالي الأمن. فالمديونية ترهن عوامل النمو الإقتصادي وعدم تنفيذ برامج التنمية ذلك أن الدين المقترض يذهب إلى تغطية العجز الدائم في ميزان المدفوعات وتمويل عملية الإستيراد.[1]

3 –التبعية والسيطرة: فالمقصود بالتبعية الاقتصادية هو خضوع إقتصادها لسيطرة إقتصاد آخر (أو لسيطرة منطقة إقتصادية معينة)، بحيث يكون الإقتصاد القومي خاضعا في سيره للتغييرات التي تحدث في الإقتصاد المسيطر، أو القرارات الصادرة عنه.

وتحلل التبعية الاقتصادية إلى ثلاث عناصر:

1.3– إتساع العلاقات الإقتصادية المختلفة التي تربط الاقتصاد القومي المتخلف بالإقتصاديات المتقدمة، لما يضمن إندماج الإقتصاد الأول بالأخير.

2.3– تركيز هذه العلاقات الإقتصادية بصفة أساسية في إقتصاد معين أو منطقة معينة.

3.3– تحكم الإقتصاد المسيطر، أو المنطقة المسيطرة خلال هذه العلاقات في الإقتصاد القومي، بحيث يمكنه أن يمارس على هذا الأخير تأثيرا لا يمكن مقاومته، ويحتكر سلطة إصدار القرارات وسلطة توجيه الإقتصاد التابع لتحقيق أغراضه.[2]

كما ستبرز أهم عوامل التبعية ونعرضها فيمايلي:

1.3– إرتفاع نسبة التجارة الخارجية إلى الدخل القومي مع تركزها في سوق معينة.

2.3– تحكم السوق الخارجية في ثمن المحصول الأساسي.

3.3– إرتفاع نسبة رأس المال القومي.

4.3– السيطرة النقدية: وذلك من خلال.

– تثبيت سعر الصرف بين العملة الوطنية للبلد التابع، وعملة البلد المسيطر.

– حرية التحويل الآلي بين العملة الوطنية وعملة البلد المسيطر.

– دخول عملة البلد المسيطر في غطاء إصدار العملة الوطنية.

وسنتطرق أخيرا في عنصر التبعية الإقتصادية، إلى سبل وطرق كيفية التملص أو التخلص من التبعية، فمن الضروري أن يعمل البلد التابع على تنمية إقتصاده القومي، ويكون ذلك بصفة أساسية برفع مستوى الإنتاج القومي، وتنوعه، وخاصة عن طريق التوسع الصناعي، ثم لجوء البلد التابع إلى إعادة توزيع تجارته الخارجية بين مختلف المناطق والبلدان، بحيث يمنع تركزها مع بلد واحد أو

[1] - نفس المرجع، ص ص 95-99.

[2] - هشام محمود الأقداحي، **العلاقات الإقتصادية الدولية المعاصرة**،(مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 2009)، ص ص 130، 131.

منطقة واحدة، وأخيرا يلزم أن تكون الإستثمارات الأساسية في البلاد مملوكة للوطنين، حتى يضمن لنفسه القدرة على توجيهها لصالحه، وحتى يقلل من الأرباح التي تحول إلى الخارج لحساب الأجانب.[1]

ومنه يمكن القول أن عامل التبعية بعد من أخطر عوامل اللأمن الإقتصادي وغياب هذا الأمن في هذا المجال له تأثير سلبي ومباشر على الأمن القومي والإنساني.

4 –إستخدام الإقتصاد كوسيلة ضغط في العلاقات الدولية: إن عدم قدرة الدولة على إيجاد حلول للمعضلات الإجتماعية والإقتصادية والمالية المتفاقمة والتي تشكل تهديدا للأمن البشري والنظام الإقتصادي العالمي، ناتج عن تعاظم دور المؤسسات الدولية والقوى عبر الوطنية الإقتصادية والمالية لاسيما منظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والشركات التي ساهمت في معالجة هذه التهديدات.[2]

ويزداد استعمال الإقتصاد كأداة لتحقيق أهداف سياسية في العلاقات بين الدول وبين المنظمات الدولية والدول، وذلك إما ترغيبا أو ترهيبا، جزاء أو عقوبة.

وقد شهدت الآونة الأخيرة عدة أمثلة في هذا المعنى منها:

– ربط القوى العظمى المساعدات والقروض المقدمة للدول المحتاجة باستجابة هذه الأخيرة لمطالب سلوكية معينة، وأهمها في السنوات الماضية وحتى الحاضرة إحترام حقوق الإنسان.[3] وكل هاته السلوكيات ستهدد وبصفة مباشرة السيادة الوطنية للدول، فالسيادة تعني عدم خضوع الدولة لسلطة تعلوها أو لإرادة فوق إرادتها، داخليا وخارجيا، فمنظمة التجارة العالمية تقوم بتجاوز السيادة الوطنية، والحد من حرية الدول في التصرف حسب مصالحها وتصوراتها، وذلك عندما تقوم بفرض معايير تجارية ومالية وإقتصادية معينة، في سبيل تحرير التجارة وفتح الأسواق أمام إنتقال البضائع، الخدمات والأموال. وإنطلاقا من هذا الواقع الدولي الجديد يعتبر البعض أن قواعد منظمة التجارة العالمية، يحد من حرية الدول، لاسيما الدول النامية في رسم السياسات الاقتصادية والتجارية وتدفع بهم باتجاه اعتماد نموذج واعد للتنمية يعتمد المعايير الليبرالية وإقتصاد السوق وبالتالي النظام الاقتصادي

[1] - هشام محمود الأقداحي، العلاقات الإقتصادية الدولية المعاصرة ،مرجع سابق، ص ص 132- 148.
[2] - إلياس أبوجودة، مرجع سابق، ص 109.
[3] - هادي خضراوي، مرجع سابق، ص 79.

الرأسمالي، والذي برزت خلال الفترة العولمية منه مفهوم الأمن الإنساني وهو أحد متغيرات هذه الدراسة.[1]

5 – التطور التكنولوجي: فالتطور السريع الذي يشهده هذا المجال، يساهم في بروز تهديدات للأمن القومي، وهي تهديدات تمس مؤسسات الدولة وكذلك أفراد المجتمع[2]، إذ أن العامل التكنولوجي هو أحد ركائز المبادلات التجارية وخاصة في مجال التبعية وعلاقة المركز بالمحيط إذ أن دول المركز نجد أنها الدول المسيطرة على الثقافة والتطور التكنولوجي في حين أن دول المحيط تلعب دور المتلقي لهاته التكنولوجيا سواء كانت لها عوامل إيجابية أو سلبية، أو جامعة للإثنين، ومنه نلحظ أن التطور التكنولوجي يحدث شرخا كبيرا في العلاقات التجارية الدولية، وخاصة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة.

إذن فالأمن الإقتصادي: "هو قدرة الدولة على التحصيل والرقابة على الموارد المادية والمالية لتعزيز قدرة الدول في الحفاظ على درجة معقولة من الرفاه الإقتصادي ولمواطنيها".[3]

كما أنه يعتبر من أهم دعامات الأمن البشري، نظرا لما لعامل الإقتصاد من أهمية وتداخل في شتى مجالات الحياة، فلا يمكن الحديث عن تنمية بشرية من صحة وغذاء وتعليم، إلا في ظل إقتصاد سليم، فالحديث عن الإستقرار الإقتصادي يأخذ أبعادا مختلفة عن تلك التي كانت موجودة في السابق، ففي ظل عولمة الإقتصاد، أصبحت إقتصاديات الدول مترابطة فكل واحد يؤثر سلبا أو إيجابا في الآخر.[4] ومنه نستنتج أن الاقتصاد في حال إستقراره وأمنه الشامل فهو يعد نقطة تداخل وعدم استقراره أيضا لأنه يترك أثرا فعالا ومباشرا في الأمن القومي والإنساني سواء أكان سلبا أو إيجابا.

المطلب الثاني: العولمة وإنعكاساتها على الأمن القومي والإنساني.

لقد تزايد استخدام إصطلاح العولمة في الأدبيات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والفكرية والإعلامية المعاصرة تعبيرا عن عمليات التغيير الحاصلة في الحياة اليومية للمجتمع، فضلا عن كونه يمثل عملية مستمرة يمكن رصدها باستخدام مؤشرات كمية وكيفية في مجالات السياسة والإقتصاد والثقافة والإعلام والإتصالات.

---

[1] - إلياس أبوجودة، مرجع سابق، ص ص 115. 116.

[2] - صالح زياني، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، **مجلة: المفكر**، العدد (05)، ص 296.

[3] - العايب أحسن، "الأمن العربي بين متطلبات الدولة القطرية ومصالح الدول الكبرى 1945-2006"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر،الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2008، ص 08.

[4] - إلياس أبوجودة، مرجع سابق، ص 55.

ويعد الكتاب الغربيون من أوائل الذين تعاملوا مع مفهوم العولمة، لأن هذه الظاهرة إنبعثت في الأساس على النظام الرأسمالي الغربي.[1]

وكان أول توظيف معرفي للعولمة (الكونية)، من قبل "مارشال ماك لوهان" الكندي- أستاذ الإعلاميات السوسيولوجية في جامعة تورنتو-، عندما صاغ في نهاية عقد الستينات مفهوم "القرية الكونية"، وبعد ذلك عمد المفكر الإستراتيجي زبيغنيو بريجنسكي إلى توظيف المصطلح بمفهوم غير بعيد عن هذا عندما أقترح على الولايات المتحدة الأمريكية أن تقدم نموذجا كونيا للحداثة، يحمل القيم الأمريكية في الحرية وحقوق الإنسان لتزيح به عصر الإيديولوجيا (فترة الحرب الباردة بين المعسكرين الإشتراكي والرأسمالي)، وقد نجح الأمريكيون في ذلك بتوظيف شبكات التلفزيون والسينما.[2]

تعريف مفهوم العولمة:

تعد العولمة ظاهرة صعبة الدراسة، ومظاهرها جد معقدة، إذ ليس من السهل التحكم بها وبالتالي تعريفها بسهولة فقد كثر الحديث عنها على المستوى الأكاديمي وعلى مستوى أجهزة الإعلام، والتيارات السياسية والفكرية المختلفة، ولم يعد الأمر يقتصر على مساهمات الإقتصاديين وعلماء السياسة أو المهتمين بالشؤون العالمية بل تعدى الأمر ليشمل مساهمات الإجتماعيين والفلاسفة والإعلاميين والفنانين وعلماء البيئة والطبيعة.

وهذا يدل على مركزية الظاهرة، وتعدد جوانبها وزواياها، لدرجة أن ذلك خلق نوع من الغموض والإختلاف عندما يركز كل كاتب في تحليله على جانب من جوانبها.وفي البداية قبل الولوج في تعريف العولمة تجدر بنا الإشارة إلى أن مصطلح العولمة ظهر لأول مرة في المجال المالي والتجاري والإقتصادي، وتجاوز بسرعة فائقة النطاق المحدود.[3]

ويعرفها، رونالد روبرتسون "العولمة بأنها تعني تشكيل وبلورة العالم بوصفه موقفا واحدا، وظهور لحالة إنسانية عالمية واحدة، إنها أتجاه تاريخي نحو إنكماش العالم وزيادة وعي الأفراد والمجتمعات بهذا الإنكماش".

---

[1] - أحمد شكر وتامر كامل محمد، ثقافة العولمة والإعلام العولمي،اطلع عليه بتاريخ :2013/05/12 ،الساعة 11:15 ، ص 2، على الرابط: www.Iasj.net/Iasj

[2] - سلوى بن جديد، **قراءة سياسية في مواضيع ومسائل راهنة**، (الجزائر: الملكية للطباعة والإعلام والنشر والتوزيع، 2008)، ص 10.

[3] - كرزادي إسماعيل، **"العولمة والسيادة"**، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة باتنة، الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2003، ص ص 33 ،34.

بينما يقدم كل من جون باجيو وستيف سميث: "أن العولمة هي عملية زيادة الروابط بين المجتمعات بمعنى أن الحوادث أو الوقائع التي تحدث في جزء معين من العالم يكون له تأثير مع الوقت على باقي المجتمعات والأفراد البعيدين (مختلف أنحاء العالم النائية)".

في حين يؤكد أنوتي جيدنر: "بأن العولمة هي مرحلة من مراحل بروز وتطور الحداثة، وتتكثف فيه العلاقات الاجتماعية على الصعيد العالمي وبالتالي فإنه ينبغي فهم العولمة على أساس أنها إعادة تنظيم للزمن والمجال في العلاقات الإجتماعية تستتبع التقدم والتطور الحاصل على مستوى كل الجماعة الدولية، إنها عملية تنمو بطريقة غير متساوية ومنشطرة، ويستطرد بعد ذلك قائلا: "إن العولمة تشكل السمة الأساسية للحظة الراهنة، في عالم اليوم وأن الإنفلات أهم سماتها إن لم يكن سمتها الأبرز، فهي نغير غير مسبوق في حدته من ناحية عمق التأثير أو إتساعه الأفقي وتعمل بقوة على إعادة تشكيل حياتنا".[1]

وهي– العولمة– في اللسان العربي كما أوضح ذلك "أحمد صدقي الدجاني" "من العالم" ويتصل بها فعل عولم على صيغة فوعل، وهذه الصيغة تفيد وجود فاعل يفعل. فالعولمة ليست ظواهر طبيعية تحدث تلقائيا، إنها مرحلة حتمية للتطور في النظام الإقتصادي الرأسمالي، وهي ليست حتمية مطلقة بل نسبية، خاضعة لمنطق النمو الرأسمالي ولطبيعة منطلقاته والأسس التي قام عليها منذ قرون، وهي غير آلية، وإنما عمليات مدعمة تدفعها إلى الأمام مجموعة من المصالح الوطنية والدولية.[2]

ويعرفها أيضا "صادق جلال العظم": "هي حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وقيادتها وتحت سيطرتها وفي ظل سياسة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ، ويلخص رؤيته بالتأكيد على أن العولمة هي تحويل كل الأشكال التي قدمتها الحضارة البشرية عبر مسيرتها التاريخية إلى سلع.[3]

وتتجلى العولمة في مظهرها وتعددها كالآتي:

1 –إنتشار المعلومات وإتاحتها لجميع الناس.

2 –تذويب الحدود بين الدول.

[1] - نفس المرجع، ص 35.

[2] - سلوى بن جديد، مرجع سابق، ص 09.

[3] - أحمد شكر وتامر كامل محمد، مرجع سابق، ص 02.

3 –إزدياد معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات.[1]

ومنه فالعولمة لها تاريخا قديما، وهي ليست نتاجا لتطور مفاجئ، ولعل مما جعل العولمة تبرز آثارها في هذه المرحلة التاريخية التي يمر بها العالم، هو تعميق آثار الثورة العلمية والتكنولوجية من جانب، والتطورات الكبرى التي حدثت في عالم الإتصال، والتي يمكن القول أنها أحدثت ثورة في العالم من خلال تطور الحواسيب الإلكتورنية والأقمار الصناعية وظهور شبكة الإنترنت، بكل ما تقدمه للإتصال الإنساني بمختلف أنواعه من فرص ووعود.

وإذا حاولنا أن نتتبع النشأة التاريخية للعولمة، بالإمكان الإعتماد على نموذج "رولاند روبرتسون"، في دراسة: "تخطيط الوضع الكوني: العولمة باعتبارها المفهوم الرئيسي"، وحاول أن يرصد فيه المراحل المتتابعة لتطور العولمة وإمتدادها عبر المكان والزمان، وينقسم النموذج إلى خمس مراحل كما يلي:[2]

1 –المرحلة الأولى: المرحلة الجنينية:

واستمرت في أوروبا منذ بدايات القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر، هذه المرحلة شهدت نمو المجتمعات القومية، وإضعاف القيود التي كانت سائدة في القرون الوسطى.

2 –المرحلة الثانية: مرحلة النشوء:

وهي المرحلة المستمرة منذ منتصف القرن الثامن عشر حتى عام 1870، وما بعده في أوروبا خصوصا، وفيها تطورت فكرة الدولة المتجانسة الموحدة.

3 –**المرحلة الثالثة: مرحلة الإنطلاق:**

وهي المرحلة التي إبتدأت منذ عام 1870 حتى عقد العشرين من القرن العشرين.

4 –المرحلة الرابعة: الصراع من أجل الهيمنة:

إستمرت هذه المرحلة من العشرينات حتى منتصف الستينات، إذ بدأت الخلافات والحروب الفكرية حول المصطلحات الناشئة الخاصة بعملية العولمة والتي بدأت في مرحلة الإنطلاق، ونشأت صراعات كونية حول صور الحياة وأشكالها المختلفة.

5 –المرحلة الخامسة: مرحلة عدم اليقين:

---

[1] - أحمد غزال، "أثر العولمة على الدولة القومية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر،الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2008، ص 20.

[2] - نفس المرجع، ص 23.

وبدأت منذ الستينات وأدت إلى إتجاهات وأزمات في التسعينيات، وقد تم إدماج العالم الثالث في المجتمع الدولي، وتصاعد الوعي الكوني في الستينات، وحدث هبوط على القمر وتعمقت القيم ما بعد المادية، وشيوع الأسلحة الذرية.[1]

أبعـــاد العـولمـــة:

للعولمة أبعاد متعددة، فهي تشمل كافة جوانب الحياة الإقتصادية والسياسية ،والقانونية والإتصالية، المعلوماتية.

6 -البعـد الإقتصـادي للعـولمـة:

يعد البعد الإقتصادي للعولمة من أكثر الأبعاد وضوحا، وقد لاحظ "ميلتون فريدمان" Milton Friedman"، عالم الإقتصاد الحائز على جائزة نوبل، أنه أصبح من الممكن الآن "إنتاج منتج في أي مكان، بإستخدام موارد من أي مكان، من قبل شركة في أي مكان، لتباع في أي مكان".

ولقد دأب استشاريو الإدارة على الإشادة بمزايا الأسواق العالمية، وقد وصف أحد كبار الباحثين لدى أمريكا أكسبرس التكامل المالي العالمي في أواخر القرن العشرين بأنه إيذان "بنهاية الجغرافيا".[2]

7 -البعـد السيـاسـي للعـولمـة:

والعولمة في المفهوم السياسي تعني أن الدولة لا تكون الفاعل الوحيد على المسرح السياسي العالمي، ولكن توجد إلى جانبها هيئات متعددة الجنسيات ومنظمات عالمية، وجماعات دولية وغيرها من التنظيمات الفاعلة، وتكف الدول عن مراعاة مبدأ السيادة الذي يأخذ في التقلص والتآكل، وقد كان[3] من نتائج تراجع مبدأ السيادة الوطنية للدول أن تزايدت إمكانية التدخل في الشؤون الداخلية للدول فقد تعددت وتنوعت مبررات التدخل الأجنبي، من ذلك مثلا: التدخل لإعتبارات إنسانية، والتدخل لحماية حقوق الإنسان وحقوق الأقليات العرقية، والتدخل بدعوى مقاومة الإرهاب الدولي...إلخ.[4]

ويؤكد الدكتور محمد عابد الجابري على ذلك بقوله: العولمة نظام يقفز على الدول والأمة والوطن، وبالتالي فإنه يعمل على التفتيت والتشتت وإيقاظ أطر الإنتماء إلى القبيلة والطائفة والجهة والتعصب بعد أن تضعف الدولة وهوية الوطن.[5]

---

[1] - أحمد غزال، مرجع سابق، ص ص 23، 24.

[2] - جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص ص 894 ،895.

[3] - أحمد غزال، مرجع سابق، ص 26.

[4] - ممدوح محمود منصور، **العولمة: دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد**، (مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2007)، ص 47.

[5] - أحمد غزال، مرجع سابق، ص 27.

ويمكن القول أن تراجع مبدأ السيادة الوطنية هو أحد مظاهر العولمة، وبالتالي يعد تراجع أحد أركان قيام الدولة هو ضعف وتقهقر كبير لأمنها القومي.

8 -البعد الثقافي للعولمة:

وفي هذا الإطار تم الإشارة إلى تأثير الثورة التقنية الحديثة، أو ما يدعى بظاهرة العولمة في ثقافات المجتمعات البشرية ومستقبلها، وهي: ذوبان الهويات الثقافية للمجتمعات وبروز ثقافة كونية، وهي أحادية الإتجاه وتشكل خطرا على خصوصيات المجتمعات الضعيفة[1]، وما ساعد على هذه الظاهرة هو عملية الإتصال الدولي، "فهي عملية يتم من خلالها نقل الأفكار والمعاني بين الأفراد أو الجماعات عبر الحدود الإقليمية للدولة"، فثورة تكنولوجيا الإتصال والمعلومات قد أحدثت تغيرات إجتماعية هائلة وأصبحت المجتمعات المتطورة تكنولوجيا توصف بأنها مجتمعات المعلومات.[2]

وتجدر الإشارة إلى أننا أخذنا بعضا من الأبعاد غير أن للعولمة أبعاد كثيرة ومتشعبة في مختلف مجالات الحياة، كالبعد الإجتماعي، والبعد البيئي، البعد القانوني، الإتصالي...إلخ.

والعولمة هي آخر ما بلغه النظام الإقتصادي الرأسمالي من تطور، تسعى لعملية مخطط لها، وإلى تعميم نظم وأنماط وقيم غربية على كل العالم، ليتحقق من خلال ذلك مزيد من الفعالية لجهاز الإقتصاد الرأسمالي العالمي ومزيد من الهيمنة العالمية للغرب[3]، إذن فالعولمة تكرس الموقع المتميز للولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها أحد القوى الرئيسية المحركة لمسار العولمة، وتعكس المشاركة الرئيسية للرأسمالية الأمريكية أن تروج وتنافس منتجات الثقافات الأخرى بشكل كبير، ومن ثم فالعولمة تعني بالضرورة الأمركة.[4]

ولقد أصبحت الرأسمالية في مرحلتها العولمية كما يشير إلى ذلك سيمر أمين: "أول نظام إجتماعي يضم الكون بكلتيه في منظومة مندمجة، ويعتبر القطاع المالي الفرع الأكثر تقدما في العولمة بين مختلف فروع رأس المال.[5]

وهكذا تتجلى العولمة كنقيض الدولة الوطنية، وكنقيض التنوع الحضاري بطرحها عبر منابر منظمات ومؤسسات دولية، مثل صندوق النقد الدولي، البنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة- للنموذج الغربي، حيث تجد الدول نفسها مقيدة بتشريعات تكرس غلبة المنطق الغربي الليبرالي.[1]

---

[1] - كرزادي إسماعيل، مرجع سابق، ص 52.
[2] - ممدوح محمود منصور، مرجع سابق، ص ص 130، 131.
[3] - سلوى بن جديد، مرجع سابق، ص 11.
[4] - منصر جمال، مرجع سابق، ص 42.
[5] - سلوى بن جديد، مرجع سابق، ص 11.

ويمكن القول أن العولمة وبمختلف أبعادها المختلفة والمتشعبة، تكرس لزوال الدولة الوطنية، وإهدار سيادتها، حيث أن القوى المحركة لمسار العولمة- الدول الغربية الرأسمالية- تسعى لنشر وغزو الأذهان الضعيفة بقيم مُقَوْلبَةٌ بالنمط الغربي، فهي وإن لم تكن صريحة ومباشرة- استمرار الاستعمار بوسائل مختلفة-، لمتابعة مصالح القوى الكبرى، ونستنتج من هذا أن العولمة جعلت لنا هوة عميقة بين الفرد والدولة، فهي تدعوا للتحرر وإزالة الحدود غير أن الحقيقة عكس ذلك فهي هدم للأمن القومي والإنساني بمختلف الأبعاد خاصة في ظل ظروف الواقع الراهن، ونستدل بذلك بدول العالم الثالث فالعولمة تحدث تفكك للدول، وتسعى لتعميم الحضارة الغربية ما يضرب الأمن الإنساني في أحد أهم أبعاده ألا وهو البعد الثقافي.

المطلب الثالث: التنمية البشرية والقضايا الأمنية.

التنمية البشرية نمط في التنمية تبلور مفهومه ومؤشراته على يد الإقتصادي "أمارتيا صان" "Amartya Sen"، صاحب جائزة نوبل في الإقتصاد لسنة 1999، وهو نمط يتبناه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويتكرس إستعماله في أروقة الأمم المتحدة وعلى مستوى عالمي.[2]

تعريف مفهوم التنمية البشرية:

وضعت نظرية التنمية البشرية المستدامة في البداية على يد الباحثين "محبوب الحق" (باكستاني) "وأمارتيا صان" (هندي) خلال عملهما في البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. ويقول أمارتيا صان، أن

[1] - نفس المرجع، ص 12.

[2] - سلوى بن جديد، مرجع سابق، ص93 .

محبوب الحق (بعد وفاته) هو الذي وضع الشكل الأساسي لنظرية التنمية البشرية المستدامة، خاصة ما وضعه عام 1990 حول مفهوم تطوير القدرة البشرية كهدف لعملية التنمية البشرية المستدامة.[1]

وتتحدد التنمية البشرية على أنها: "التنمية الموالية للفقراء والنهوض بالمرأة والإستدامة البيئية والإجتماعية". وتعرف أيضا على أنها: "عملية توسيع نطاق الخيارات أمام الناس من العيش في حياة طويلة والتمتع بصحة جيدة والتعلم والحرية السياسة وحقوق الإنسان".[2]

ومن وجهة نظر أخرى فتعرف على أنها:

"العملية المجتمعية الموجهة نحو إيجاد تحويلات في البناء الإقتصادي والإجتماعي وتكون قادرة على تنمية طاقة إنتاجية مدعمة ذاتيا تؤدي إلى تحقيق زيادة منظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد وتعبر على أنها سياسة تكفل زيادة الإرتباط بين المكافئة وبين كل من الجهد والإنتاج وتوفير الحاجات الأساسية للفرد وضمان حقيقي في المشاركة وتعمق متطلبات معينة على المدى الطويل".[3]

كما جاء في مقدمة مفهوم التنمية البشرية المستدامة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن: "التنمية البشرية المستدامة هي نظرية في التنمية الإقتصادية – والإجتماعية، لا الإقتصادية فحسب، تجعل الإنسان منطلقها وغاياتها وتتعامل مع الأبعاد البشرية أو الإجتماعية للتنمية باعتبارها العنصر المهيمن، وتنظر إلى الطاقات المادية باعتبارها شرطا من شروط تحقيق هذه التنمية دون أن تهمل أهميتهاالتي لا تنكر".[4]

التنمية البشرية والتنمية المستدامة:

الإستدامة هي صفة جديدة دخلت على التنمية، وبتحديد في عام 1992 في مؤتمر ريوديجانيرو ولم يتم حصرها على البيئة فقط، بل وعلى البيئة الإجتماعية أيضا.[5] وإختصر الإعلام أهداف التنمية المستدامة: وجاء فيه "للبشر ... الحق في حياة صحية ومنتجة في تناغم مع الطبيعة"، ووضحت لجنة "برنت لاند" بأن: "التنمية التي تلبي إحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية

[1] - عزمي منصور، **قضايا معاصرة**، الطبعة الأولى، (الأردن: دار كنوز المعرفة، 2009)، ص 27.
[2] - سلوى بن جديد، مرجع سابق، ص 95.
[3] - أبو حسن عبد الموجود إبراهيم، **التنمية وحقوق الإنسان نظرة إجتماعية**، (مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2006)، ص 213.
[4] - عزمي منصور، مرجع سابق، ص ص 25، 26.
[5] - سلوى بن جديد، مرجع سابق، ص 108.

إحتياجاتها". ودعم هذا التعريف مقاربة شاملة للتنمية في كافة جوانبها الإجتماعية والإقتصادية بطريقة لم تضر بالبيئة ولم تستنزف الموارد الطبيعية بحيث تكون متوافرة في المستقبل.[1]

ومنذ سنوات أصبح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يجمع بين مفهومين "التنمية البشرية" و "التنمية المستدامة"[2]، كما أنشأت منظمات للمساعدة على تنفيذ الإعلان وجدول الأعمال (21)، مثل لجنة الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة، ومجلس الرئيس الأمريكي حول التنمية المستدامة.

وأقام أكثر من 150 بلد مجالس لتعزيز جدول الأعمال (21) في قمة ريو ديجانيرو، وعملت 1800 مدينة وقرية على صياغة برامج لتنفيذ جدول الأعمال في مراكزها، كما أضافت عدة منظمات لا تتوخى الربح، مثل "غرينبيس" و "أكس فام"، التنمية المستدامة على برامج عملها الخاصة، كما تبدى المزيد من الدعم للتنمية المستدامة في إعلان مراكش 1994، وإعلان الدوحة 2001 التابعين لمنظمة التجارة العالمية اللذين أكدا تحرير التجارة الدولية في إطار التنمية المستدامة.[3]

عناصر التنمية البشرية المستدامة:

تقوم منهجية التنمية البشرية حسب تقرير التنمية البشرية العالمي لعام 1995 على أربعة عناصر:

1 –الإنتاجية: مقدرة البشر على القيام بنشاطات منتجة وخلاقة.

2 –المساواة: وهي تساوي الفرص المتاحة أمام كل أفراد المجتمع دون أي عوائق أو تمييز بغض النظر عن العرق أو الجنس أو مستوى الدخل أو الأصل أو غيره.

3 – الإستدامة: وهي عدم إلحاق الضرر بالأجيال القادمة سواء بسبب استنزاف الموارد الطبيعية وتلويث البيئة أو بسبب الديون العامة التي تحمل عبئها الأجيال اللاحقة أو بسبب عدم الإكتراث بتنمية الموارد البشرية مما يخلق ظروفا صعبة في المستقبل نتيجة خيارات الحاضر.

4 –التمكين: فالتنمية تتم بالناس وليس فقط من أجلهم، ولذلك عليهم أن يشاركوا بشكل تام في القرارات والإجراءات التي تشكل حياتهم، وتبرز هنا بشكل خاص أهمية منظمات المجتمع المدني وإمكانية المحاسبة وتعديل المسار عند الضرورة، فالناس في التنمية ليسوا مجرد متلق سلبي بل عامل فاعل في تشكيلها.[4]

مبادئ التنمية المستديمة:

---

[1] - (دون ذكر صاحب المقال)، هل التنمية المستدامة الطريق إلى الأمام؟. **مجلة: البيئة والعولمة**، ص 43.

[2] - سلوى بن جديد، مرجع سابق، ص 109.

[3] - (دون ذكر صاحب المقال)، هل التنمية المستدامة الطريق إلى الأمام؟، مرجع سابق، ص 44.

[4] - عزمي منصور، مرجع سابق، ص 29.

1 -التحكم في النمو السكاني.

2 -ادخار وتنويع مصادر الطاقة.

3 -المحافظة على المنظومة البيئية الأساسية لضمان التوازن البيئي على المستوى الدولي.

4 -الإدخار في مصادر المياه.

5 -رسكلة المواد الأولية.

6 -ضمان الإستغلال المستديم للموارد الطبيعية.

7 -الحفاظ على التنوع.[1]

قيـــاس التنميـــة البشـــريـــة:

جمع تقرير التنمية البشرية لعام 1990 مؤشرا مركبا، هو مؤشر التنمية البشرية على أساس ثلاث أبعاد للتنمية البشرية ويضم مؤشر التنمية البشرية أربعة متغيرات. العمر المتوقع عند الميلاد، ونســبة البالغين الملمين بالقراءة والكتابة، مجموع نسب الإلتحاق بمستويات التعليم الإبتدائية والثانوية والجامعية ليمثلا بعد المعرفة، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد (مقاسا بالدولار الأمريكي) ليكون مؤشــرا بديلا بين الموارد المطلوبة لمستوى معيشي لائق، ومنه يمكن القول أن هذا المقياس المحدد في تقريــر التنمية البشرية لعام 1990 هو محدود، وليس كاملا، ولابد من اســتكماله بمؤشــرات أخــرى مفيــدة للحصول على رؤية شاملة.

ولذلك فإن النظام الحسابي للتنمية الإنسانية هو الذي يرسم الصورة الكاملة وليس اعتباره مقيــاس بسيط كما رأيناه سابقا، فبخلاف نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي يأخذ في الحسبان على نحــو أوضح قضايا رفاه الإنسان الأوسع.

ومن بين مؤشرات توسيع أبعاد التنمية البشرية، هو إدراج حرية الإنسان، كمفهوم جديــد لقيــاس التنمية البشرية، والتي من بينها الحرية- الحريــات السياســية، التســهيلات الإقتصــادية، الفــرص الإجتماعية، ضمانات الشفافية، الأمن الحمائي. كما نضيف لبعد الحرية بعد آخر وهو إكتساب المعرفة، فهو وسيلة مهمة لبناء قدرة الإنسان، ثم الإطار المؤسسي فمعالجة وكفالة حقوق الإنســان وحرياتــه. يتوقفان بشكل حاسم على الإطار المؤسسي.[2]

مجالات التنمية البشرية ومتطلبات الأمن الإنساني فيها:

[1] - محسن بن العجمي بن عيسى، مرجع سابق، ص ص 153- 155.

[2] - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2000، المكتب الإقليمي للدول العربية، ص ص 15- 17.

1 -التنميـــة السيـــاسيـــة:

إن التنمية السياسية للعالم النامي كأحد أنواع التنمية، تتحدد من منظور ليبرالي مكرس في إطار نمـــط التنمية البشرية المستدامة في:

- ترقية الديمقراطية.
- دعم الحكم الراشد ودولة القانون.
- ضمان إحترام الحريات الأساسية.

2 -التنميـــة الثقـــافيـــة:

وتلمس في مجالات محددة هي:

- التربية.
- العلوم والتكنولوجيا.
- النشاط الثقافي والاتصال.

3 -التنميـــة الاجتمـــاعيـــة:

وهي عملية رفع مستوى معيشة السكان، وتلمس في:

- التغذية.
- الصحة.
- السكن.
- التوظيف.
- المشاركة الاجتماعية.
- حفظ عدم تكافؤات الدخل.[1]

أولـــويـــات تحقيـــق التنميـــة البشـــريـــة:

- القضاء على الفقر وتوفير سبل رزق الفقراء.
- توفير الأمن الغذائي للفقراء.
- الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.
- تحقيق الحكم الراشد وإصلاح المؤسسات المالية.

[1] - سلوى بن جديد، مؤشرات الأمن الإنساني من خلال نمط التنمية البشرية المستدامة، محاضرات حول الأمن الإنساني، جامعة قالمة 08 ماي 1945، قسم العلوم السياسية، 2011-2012.

– النهوض بالمركز القانوني للمرأة.

وســـائـــل وآليـــات تحقيـــق التنميـــة البشـــريـــة:

– تعبئة الفقراء أنفسهم من أجل القيام بمكافحة فقرهم.

– تشجيع إنشاء وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة النطاق لفائدة الفقراء والشباب.

– منح المرأة حقوق قانونية تتحرك بفضلها من أجل نفسها ومن أجل المجتمع.(1)

ويمكن القول أن التنمية البشرية المستدامة هي إطار لتحقيق الأمن الإنساني،–وللاســتزادة حــول الموضوع أنظر الملحق رقم (06)–، وكذلك تعد أداة لدعم الأمن القومي والاستقرار الداخلي، فالتنميــة البشرية تعد أحد نقاط التداخل بين الأمن القومي والإنساني.

وسنوضح في هذا الشكل أهمية التنمية البشرية المستدامة للأمن القومي والإنساني.وللإشارة فالشكل من تصور الباحث.

شكــل رقــم (03): العلاقة بين الأمن القومي والإنساني ومسألة التنمية البشرية المستدامة.

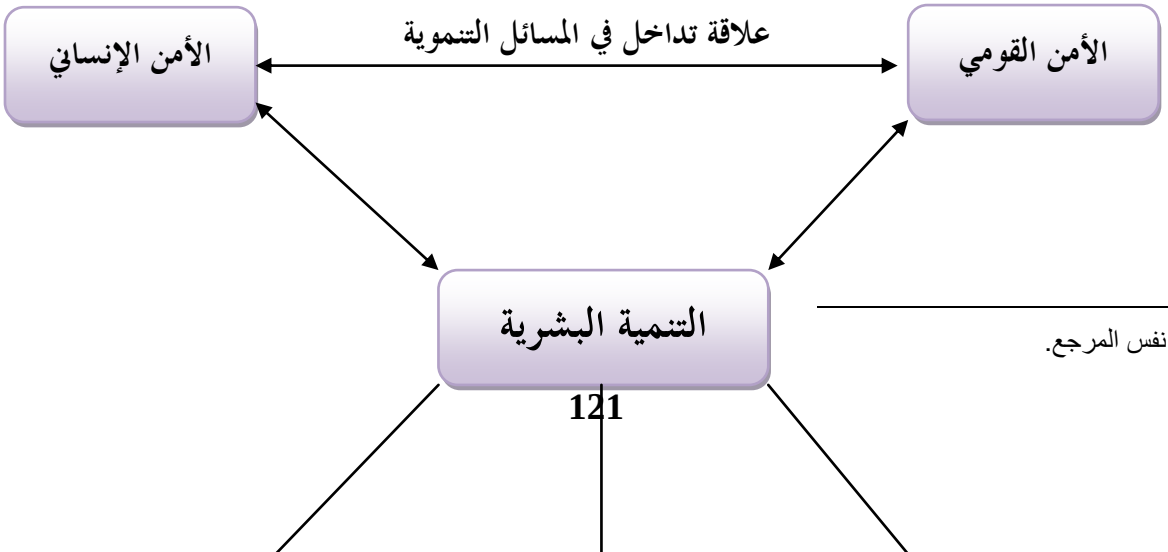

[1] - نفس المرجع.

ومنه يمكن القول أن عملية التنمية المستدامة أداة فعالة في الحفاظ على الأمن القومي والإنساني في آن واحد.

خـــــاتمــة:

أفرزت التحولات الكبرى التي شهدتها الساحة الدولية في نهاية القرن العشــرين مجموعــة مــن الديناميات الجديدة والفاعلة في المسرح الدولي، الأمر الذي تطلب مراجعة شاملة لأهــم المنظــورات التحليلية والتفسيرية في عامل ما بعد الحرب الباردة، وقد شكل التغير الهيكلي والقيمــي فــي البيئــة الدولية، تحولات عميقة وموسعة في المنظومة المفاهيمية الأمنية، ومن هذا المنطلق أخذ مفهوم الأمــن عدة مسارات، حيث هيمنت فيه الأفكار الواقعية والمتمركزة على تحقيق الأمن القــومي، ويعــد مــن الأولويات القصوى للدولة، تلي الأفكار الواقعية التحليلات الليبرالية، والتي وسعت من مفهوم الأمن من

الدولاتي البحت إلى أمن الأفراد كما برزت منظارات تحليلية جديدة للظواهر الدولية، وهي البنائية، والتي جاءت كنظرية توفيقية بين الإتجاهات التفسيرية والتكوينية، وتصوراتها للأمن –البنائية–، كانت أكثر إتساعا وعمقا من غيرها من النظريات، وذلك بتركيزها على البعدين الإجتماعي والمعياري في دراسة الظواهر الأمنية، بينما اهتمت النظرية النقدية بمفهوم الأمن الإنساني، كمفهوم أكثر شمولا وعمقا لكون الإنسان، محور قيام الدولة.

ومنه الأمن القومي يتحقق بالحفاظ على كيان الدولة، أركانها الأساسية، ومن بين أحد أركان قيام الدولة: الشعب، لذا فأمن الشعوب من أمن أوطانهم، وبذلك يأمن الفرد بأمن دولته، وبتهديد أمن الإنسان، يكون الأمن القومي أيضا معرضا للتهديد والخطر، حتى لو كان تهديد الأفراد من قبل دولتهم، فهو ما يستدعي تدخل المجتمع الدولي لحماية حقوق الإنسان داخل تلك الدول (بغض النظر عما إذا كان التدخل مشروعا أم لا، أو يخدم مصالح الدول المتدخلة)، فانتهاك دولة ما لحقوق الإنسان يجعلها في خطر زوال سيادتها وسلطتها داخليا، وتراجع مكانتها في الساحة الدولية.

لذا على الدول أن تسعى جاهدة للحفاظ على أمنها القومي والإنساني في آن واحد، فلا يمكن تحقيق أحدهما بمعزل عن الآخر، فأمن الأفراد من أمن دولتهم، وأمن الدولة يكون بأمن الأفراد والمجتمعات فيها. وعليه سنتحقق من صحة الفرضيات المطروحة في الدراسة.

–كلما تسارعت ديناميكية التغيير في البيئة الدولية، كلما برزت تهديدات جديدة وأشد خطورة على الأمن القومي والإنساني، وهنا نثبت هذه الفرضية، فالتغير الحاصل في النظام الدولي وتسارع الأحداث فيه ، نتيجة العولمة يجعل من مهددات الأمن عموما، تتنوع مصادرها وتشتد خطورتها، إذ أن التهديد فيما قبل الحرب الباردة كان عسكريا فقط، وموجه لأمن الدولة، والمواجهة بدورها تكون بوسائل عسكرية، غير أن تغير طبيعة التهديدات أوجب خلق وسائل جديدة للمواجهة، ومنها على سبيل المثال "القوة الناعمة"، كأداة لتحقيق الأمن وللتخفيف من حدة الخطر عليه.

– كما أن إنضواء دولة ما في مؤسسة دولية، يعد تقييدا لبعض سلوكياتها، فهو من جهة أخرى أداة فعالة للحفاظ على أمنيها القومي والإنساني، بمعنى أن إنضمام دولة ما لمؤسسة دولية أو تحالف، أو منظمات إقليمية، يضمن لها عدم الإعتداء من قبل الدول المعادية لأمنها القومي، وذلك نتيجة لرد العدوان على الدولة المعتدية، وبالتالي استقرار الأمن القومي للدول بتأمين كيانها، وبالحماية الدولية، فيأمن الفرد داخلها أيضا.

-ولقد توسع مفهوم الأمن وبالتالي التحليل في حقل الدراسات الأمنية، ليشمل مسائل إقتصادية، ولنتيجة لإرتباط السياسة بالاقتصاد، أصبحنا أمام ما يسمى الإقتصاد السياسي، وهو ما سنثبت به صحة الفرضية التالية: كلما قل الأمن الاقتصادي للدول كلما ضعفت سيادتها الوطنية .فضعف وهشاشة اقتصاديات بعض الدول تجعلها تلجأ للإستدانة، أو الإقتراض من مؤسسات دولية كمنظمة التجارة العالمية، حيث تضع هذه الأخيرة شروط سياسية يجب على الدول، المستفيدة منها أن تلتزم بالشروط المفروضة، ومنه تعد هذه المشروطية انتقاصا من السيادة الوطنية للدولة، وبالتالي تراجع الأمن القومي والإنساني تبعا للحاجة الواجب توافرها لتحقيق الإكتفاء وخاصة من الجانب الاقتصادي.

ونستنتج من خلال ما سبق أن الأمن القومي لا يتحقق بدرء العدوان الخارجي على الدولة فحسب، يل يتجاوز هذا المعنى التقليدي ليشمل أبعاد جديدة، والتي تتداخل أغلبها مع أبعاد تحقيق الأمن الإنساني، بمعنى وجود التداخل بين المفهومين، يستدرجنا لنتيجة واحدة، استحالة تحقيق الأمن سواء القومي أو الإنساني بمعزل عن الآخر.

قـــائمة المـــراجـــع:

الكتـــــب:

الكتب باللغة العربية:

1 - الأقداحي هشام محمود، **العلاقات الإقتصادية الدولية المعاصرة**،(مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 2009).

2 - الأقداحي هشام محمود، **في تحديات الأمن القومي: تاريخي- سياسي**،(مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 2009).

3 - المحمدي بوادى حسين، **العالم بين الإرهاب والديمقراطية**، (مصر: دار الفكر الجامعي، 2007).

4 - السيد حسين عدنان، **نظرية العلاقات الدولية**، الطبعة الأولى،(لبنان: دار أمواج للنشر والتوزيع، 2003).

5 - الشقحاء فهد محمد، **الأمن الوطني: تصور شامل**، الطبعة الأولى، (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2004).

6 - القضاة معن خالد، **الأمن الإقتصادي من منظور إسلامي**، (الأردن: إربد عالم الكتب الحديث، 2010).

7 - أنور فرج محمد، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**، (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007).

8 - أيوب مدحت، **الأمن القومي العربي في عالم متغير**، الطبعة الأولى ، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2003).

9 - بن العجمي بن عيسى محسن، **الأمن والتنمية**، الطبعة الأولى، (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2011).

10 -بن رجب هاشم بن صادق عبد الوهاب، **جرائم البيئة وسبل المواجهة**، الطبعة الأولى، (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2006).

11 -بن ظافر عائض القحطاني مسفر، **إستراتيجية توظيف القوة الناعمة لتعضيد القوة الصلبة في إدارة الأزمة الإرهابية في المملكة العربية السعودية**،(الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2010).

12 -بن فايز علي الجحني، **الإرهاب الفهم المفروض للإرهاب المرفوض**، (الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 2001).

13 -بيليس جون وستيف سميث ، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004).

14 -جابر أحمد يوسف أسماء ، **حقوق الأقليات المسلمة في آسيا: بين المواثيق الدولية ومعطيات الواقع**، الطبعة الأولى،(مصر: مكتبة الوفاء القانونية، 2010).

15 -خضراوي هادي، **أبرز قضايا السياسة الدولية المعاصرة من خلال المفاهيم والبنى**، الطبعة الأولى،(لبنان: دار الكتب الحديثة، 2002).

16 -دورتي جيمس وبالستغراف روبرت، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر: وليد عبد الحي،(بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (كاظمة)، 1985).

17 -زكرياء فريد، **من الثروة إلى القوة: الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي**، تر: رضا خليفة، الطبعة الأولى، (مصر: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1999).

18 -طشطوش هايل عبد المولى، **الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**. الطبعة لأولى، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012).

19 -كامل محمد الخزرجي ثامر، **العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات**، الطبعة الأولى، (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005).

20 -محمود منصور ممدوح، **العولمة: دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد**،(مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2007).

21 -محمد فهمي عبد القادر، **النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية**. الطبعة الأولى، (الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010).

22 -منصور عزمي، **قضايا معاصرة**، الطبعة الأولى، (الأردن: دار كنوز المعرفة، 2009).

23 -مصباح عامر، **الإتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006).

24 -مصباح عامر، **نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى**، (مصر: دار الكتاب الحديث، 2009).

25 -مصباح عامر، **نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية**، (الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2011).

26 -عبد الموجود إبراهيم أبو الحسن، **التنمية وحقوق الإنسان نظرة إجتماعية**،(مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2006).

27 -عبد القوي السيد سامح، **التدخل الدولي بين المنظور الإنساني والبيئي**،(مصر: دار الجامعة الجديدة، 2012).

28 -عبد الله عمر الفاروق، **دول القوة ودول الضعف**، الطبعة الأولى،(مصر: المكتبة الأكاديمية، 2005).

29 -عباس البياتي فراس، **الأمن البشري بين الحقيقة والزيف**، الطبعة الأولى، (عمـــان: دار غيـــداء للنشر والتوزيع، 2011).

30 -عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007).

31 -عرفة محمد أمين خديجة ، **الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي**، الطبعة الأولى، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2009).

32 -فتحي عبد محمد، **واقع الإرهاب في الوطن العربي**، (الرياض: أكاديمية نـــايف للعلـــوم الأمنيـــة، 1999).

33 -فودة محمد رضا، **الإستراتيجية والأمن القومي**، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2003).

34 -فودة السيد عبد الحميد، **جوهر القانون بين المثالية والواقعية**، (مصـــر: دار الفكـــر الجـــامعي، 2004).

35 -سعدون الشمري عبد الصمد، **النظرية السياسية الحديثة: مدخل إلى النظريات الأساسية في نشأة الدولة وتطورها**، الطبعة الأولى، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012).

36 -سلوى بن جديد، **قراءة سياسية في مواضيع ومسائل راهنة**،(الجزائر: الملكية للطباعة والإعـــلام والنشر والتوزيع، 2008).

37 -يوسف حتى ناصيف، **النظرية في العلاقات الدولية**، الطبعة الأولى، (لبنان: دار الكتاب العربـــي، 1985).

الكتب باللغة الأجنبية:

1- Bell Duncan, **Political Thought and International Relations Variations Ona Realist The**, (New -york, Oxford University Press INC, 2008).

2- B-Neumam Lver and Waever Ole , **The Future Of International Relation**, (London, The Taylor francis e-Library, 2005).

3- Dryzek Johns, Bonnie Honig and Anne Phillips, Political Theory, (New York, Oxford Univercity press, 2006).

4- D. Williams Paul, **Security Studies and introduction**, (New york, This edition Publisshed in The Taylor-Francis e-Library, 2008).

5- Goucha Mofida**, promoting human security: ethical, normative and education framewarks in latin america and the caribbean**, (franc, 2005).

6- Griffiths Martin, **Fifty Key Thinkers in International Relation**, (London, This idition taylor- Francis e-library, 2001)**.**

7- Krause Keitch and C. Williams Michael, **Security Studies, Concepts and cases**, (London: By Published UCL, 1997).

المجـــــلات:

1 - بن عنتر عبد النور، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية. **مجلة: السياسية الدوليـــة،** مجلـد (40)، العدد (66)، (دون ذكر بلد النشر،أفريل 2005).

2 - حمزة عثمان عادل، التدخل الإنساني بين الاعتبارات القانونية والاعتبارات السياسية، **مجلة: كلية التربية للبنات،** المجلد 21(2)، (دون ذكر بلد النشر، 2010).

3 - رشوان حسن، الدبلوماسية والأمن القومي. **مجلة: الدبلوماسي،** العـدد 13، (السـعودية، أفريـل 1990).

4 - زقاغ عادل، المعضلة الأمنية المجتمعية خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة. **مجلـة: دفـاتر السياسية والقانون،** العدد (05)، (دون ذكر بلد النشر، جوان 2011).

5 - زياني صالح، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة. **مجلة: المفكـر،** العدد (05).

محسن عامر والعامري سليمان، مقارنة بين الأمن القومي والأمن الإقليمي والأمن الجماعي. **مجلـة: السياسة الدولية.**

6 - عبد الله الحربي سليمان، مفهوم الأمن، مستوياته وصيغه وتهديداته: دراسة نظرية فـي المفـاهيم والأطر. **المجلة: العربية للعلوم السياسية.**

7 - عرفة محمد أمين خديجة، مفهوم الأمن الإنساني. **مجلة: مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة،** العـدد 13، السنة الثانية، (القاهرة، جانفي 2006).

8 - فاضل البياتي فراس عباس و حازم أيوب حارث، التلوث البيئي معوقا للتنمية ومهـددا للسـكان. **المجلة: العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك،** المجلد (2)، العدد (3)، (دون ذكر بلـد النشـر، 2010).

9 - يونس محمد وسلطان أحمد خلف، الأمن الإنساني والتحديات البيئيـــة. **مجلـــة: تركريـــت للعلـــوم الإدارية والإقتصادية**، المجلد (4)، العدد (10)، (دون ذكر بلد النشر، 2008).

10 -(دون ذكر صاحب المقال)، هل التنمية المستدامة الطريق إلى الأمام؟. **مجلة: البيئة والعولمة.**

المـــذكـــــرات:

1 - أسماء درغوم ، "البعد البيئي في الأمن الإنساني– مقاربة معرفيـــة–"، مـــذكرة ماجســـتير غيـــر منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر ،قسم العلوم السياسية، 2009.

2 - أحسن العايب ، "الأمن العربي بين متطلبات الدولة القطرية ومصـــالح الـــدول الكبـــرى 1945–2006"، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر، الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2008.

3 - أحسن العايب ، "البعد الأمني لسياسة ودبلوماسية الجزائر الإقليمية منذ 1962"، مذكرة ماجســـتير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، قسم العلوم السياسية، 1992.

4 - إبراهيم سعادة، "الجزائر والأمن الإقليمي"، رسالة ماجستير غيـــر منشـــورة، جامعـــة الجزائـــر، الجزائر، قسم العلوم القانونية، (دون سنة المناقشة).

5 - إسماعيل كرزادي، "العولمة والسيادة"، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة باتنة، الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2003.

6 - حشاني فاطمة الزهراء، "النزاعات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة على ضوء الاتجاهـــات النظرية الجديدة"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، قســـم العلـــوم السياســـية، 2008.

7 - رشيد ساعد، "واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2012.

8 - راضية لعور، "أثر البعد الأمني على العلاقات الأورومغاربيـــة مـــن خـــلال سياســـية الجـــوار الأوروبي"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة،الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2011.

9 - لوصيف السعيد، "واقع ومستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات مرحلة ما بعـــد الحـــرب الباردة"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2010.

10 - منايفي فريال، "الترتيبات الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية في الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الأمن الجزائري"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2001.

11 - معمري خالد، "التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر"، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة باتنة، الجزائر، قسم العلوم السياسية.

12 - عبادي أسماء ، "المعالجة الإعلامية للتلوث الصناعي والصحافة الجزائرية: دراسة تحليلية لجريدة El- Watan الجزائرية"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2010.

13 - عبد الرحمان عنان، "مركز الفرد في القانون الدولي لحقوق الإنسان". رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، جامعة باتنة، قسم العلوم القانونية، 2010.

14 - علي بوحامد، "دور عامل التهديدات الأمنية في تطور العملية التكاملية دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة،الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2008.

15 - غزال أحمد، "أثر العولمة على الدولة القومية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2008.

16 - فريدة حموم، "الأمن الإنساني: مدخل جديد في الدراسات الأمنية"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2004.

17 - سليم قسوم، "الإتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر مناظرات العلاقات الدولية". مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2010.

18 - سمير قط، "الإستراتيجية الإقتصادية الصينية في إفريقيا فترة ما بعد الحرب الباردة– قطاع النفط نموذجا–." مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة،الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2008.

القـــواميـــس:

1 - إفرام البستاني فؤاد، **قاموس المنجد للطلاب**. الطبعة الأولى، (لبنان: دار المشرق ش م م، 1999).

2 - إيفانز غراهام ونوينهام جيفري، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 1997).

3 - غريفيتش مارتن و أوكالاهان تيري، **قاموس المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008).

التقارير:

1 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2000، المكتب الإقليمي للدول العربية

الملتقيات:

1 -بلعيد منيرة، الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة، (ملتقى دولي حول: الجزائر والأمن في المتوسط واقع آفاق)، جامعة قسنطينة، قسم العلوم السياسية، 2008.

2 -منصر جمال، تحولات في مفهوم الأمن... من الوطني إلى الإنساني. (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق)، الجزائر، 29- 30 أفريل 2008.

المحاضرات:

1 - سلوى بن جديد، مؤشرات الأمن الإنساني من خلال نمط التنمية البشرية المستدامة، محاضرات حول الأمن الإنساني، جامعة قالمة 08 ماي 1945، قسم العلوم السياسية، 2011-2012.

المواقع الإلكترونية:

1 - حسين زكريا، الأمن القومي، اطلع عليه بتاريخ : 27/ 03/ 2013.على الساعة 23:12.على الرابط:

http://www.islahamonline. net /arabic /mal ahom /2000/11/ articale2 s htm b.

2 - عرفة محمد أمين خديجة، مفهوم الأمن الإنساني... الإنسان أولا، تاريخ الإطلاع 2013/04/23، الساعة 20:14 على الرابط:

www.na USS.EDU-SA/Ar :formus.

3 - شكر أحمد و كامل محمد ثـــامر، ثقافـــة العولمـــة والإعـــلام العـــولمي، اطلـــع عليـــه بتـــاريخ :2013/05/12، الساعة 11:15 ، ص 2، على الرابط:

www.Iasj.net/Iasj

4 - ياماموراتاكايوكي، مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية، (تر: عادل زقـــاغ)، ص 2.اطلـــع عليه بتاريخ 2013/04/12،على الساعة 11:42، بالرابط:

http ://www.geocities.com/adelzegeggh/sept.html

5 - ويكيبديا الموسوعة الحرة، ابراهام ماسلو،اطلع عليه بتاريخ:2013/04/12 على الســـاعة 18:30 بالرابط التالي :

http://ar.wikipdia.org/wiki

الفهـــــرس.

مقـــــدمـــة.....01

الأمن في التصورات الإبستمولوجية مقاربة معرفية.....08

مفهـــــوم الأمـــــن 09

تعريف مفهوم الأمن..... 09
تطور مفهوم الأمن..... 13
مستويات الأمـــن وأبعـــاده..... 17
مستـــويـــات الأمـــــن..... 17
أبعـــــاد الأمـــــن..... 18
مفهـــــوم الأمـــــن الإنســـانـــــي. 22
تعـــريف مفهـــوم الأمـــن الإنســـانـــــي. 22
مفهوم الأمن الإنساني وفصله عن المفاهيم الأخرى..... 26
العولمة وعلاقتها ببروز الأمن الإنساني..... 28
عوامل بروز الأمن الإنساني..... 28
الأمـــن الإنساني في السياق الرسمي..... 31
الأمن القومي والإنساني: دراسة في المنظارات، المهددات والوسائل. 38
التصـــور المنظاراتـــي للأمـــن القـــومـــي والإنســـاني. 39
التصـــور الـــواقعـــي للأمـــن القـــومـــي. 39
الأصـــول التـــاريخية للنظـــرية الـــواقعيـــة..... 39
المسلمات الرئيسية للواقعية..... 42
التصور الأمني الواقعي..... 42
المنظـــــور الليبـــرالـــي وتصـــوره للأمـــن. 46
الليبرالية الدولية..... 46
الليبرالية الجمهورية..... 47
المسلمات الرئيسية للنظرية الليبرالية..... 48
الأمـــــن ضمـــن المقـــاربتين البنـــائيـــة والنقـــديـــة. 51
مهـــــددات الأمـــن القـــومـــي والإنســـانـــي..... 59
مفـــارقات الأمـــن القومـــي والإنسانـــي في مسألـــة المهـــددات. 59

الدولة كعامل تهديد للأمن الإنساني..... 59
الأمن الإنساني كعامل تهديد للأمن القومي..... 61
المهـــددات المشتـــركـــة للأمـــن القـــومـــي والإنســـانـــي..... 62
الحـــــرب..... 62
النزاع والصراع.....
63
الأزمـــــــة..... 63
الإرهـــــــاب..... 64
وســـائـــل تحقيـــق الأمـــن القـــومـــي والإنســـانـــي. 68
وسائـــــل تحقيـــق الأمـــن: القـــوة الصلبـــة. 68
الواقعية الدفاعية: البحث عن الأمن من خلال القوة. 69
الواقعية الهجومية: القوة العسكرية كقوة هجومية. 70
وسائـــــل تحقيق الأمـــن بمفهوم القـــوة النـــاعمة. 72
الأمن القـــومي و الإنسانـــي بين الدائـــرتين المحليـــة والدوليـــة. 76
الأمن القـــومي والإنساني دراسة بمقاربة قانونية وبيئويـــة. 77
المقـــاربـــة القـــانـــونية والأمـــن القـــومـــي والإنسانـــي. 77
تعـــريف حقـــــوق الإنســـان..... 78
التدخل الدولي الإنساني..... 81
التدخل الدولي الإنساني ومبدأ المشروعية..... 83
أهميـــة العـــامـــل البيئـــي فـــي المســـائـــل الأمنيـــة. 85
مفهـــــوم البيئـــة..... 85
التحـــديـــات البيئيـــة..... 86
قضايا البيئة على جدول الأعمال الدولي..... 88
الأمن القـــومي والإنساني بين المستوى الخارجي والداخلي. 90

الأمن القومي والإنساني في ظل سياسات الأمن الجماعي والإقليمي. 90
مفهوم الأمن الجماعي..... 90
الأمن الجماعي وميثاق عصبة الأمم المتحدة..... 91
الأمن الإقليمي..... 92
أهداف الأمن الإقليمي..... 93
المجتمع كعامل تهديد واستقرار للأمن القومي والإنساني..... 95
المعضلة الأمنية المجتمعية..... 96
القضايا الدولية المعاصرة وانعكاساتها على الأمن القومي والإنساني..... 98
تفسير المقاربة الإقتصادية للأمن القومي والإنساني. 98
تعريف مفهوم الأمن الاقتصادي..... 98
تحديات الأمن الإقتصادي..... 99
العولمة وإنعكاساتها على الأمن القومي والإنساني. 103
تعريف مفهوم العولمة..... 103
أبعاد العولمة..... 106
التنمية البشرية والقضايا الأمنية..... 109
تعريف مفهوم التنمية البشرية..... 109
التنمية البشرية والتنمية المستدامة..... 110
عناصر التنمية البشرية المستدامة..... 110
مبادئ التنمية المستديمة..... 111
قياس التنمية البشرية..... 111
أولويات تحقيق التنمية البشرية..... 113
وسائل وآليات تحقيق التنمية البشرية..... 113
خاتمة..... 116
الملاحق..... 119

قـــائمة المـــراجع..... 133